مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

دراسات
DERASAT

دراسات

دوريّة نصف سنويّة محكمة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بمملكة البحرين

أمن الخليج العربي في ظل التحديات الأقليميّة

خالد بن إبراهيم الفضاله

مقترح تشكيل قوة عربية مشتركة للتدخل في الأزمات: الفرص والتحديات.

الدكتور أشرف محمد كشك

دول مجلس التعاون والسيناريوهات المستقبلية للاتفاق النووي مع إيران.

الدكتور محمد بن صقر السلمي

ملف العدد:
مستقبل التحولات في اليمن وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون والأمن الإقليمي الخليجي

القضايا الإقليمية:

التحولات الاستراتيجية الإقليمية

تحديات سياسة أمن الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي

الدكتورة خديجة عرفة

الاستراتيجية الأمريكية تجاه تحديات الأمن الاقليمي لدول الجوار الخليجي: بين الثابت والمتغير

الإستاذ الدكتور عدنان هياجنة

المجلد الثاني / العدد 1 - 2015م

عن مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"

تأسس مركز "دراسات" بمملكة البحرين في ديسمبر من العام 2009م، كمؤسسة تفكير مستقلة تعنى بإجراء الدراسات في المجالات الاستراتيجية والدولية والطاقة؛ بهدف رصد ودراسة وتحليل ومتابعة التطوّرات الاستراتيجيّة على الصعيدين الإقليميّ والدوليّ؛ بقصد استخلاص المؤشّرات على المدَيَيْنِ القريب والبعيد، المؤثّرة على المصالح الحيويّة لمملكة البحرين، بمفهومها الشامل، سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً وأمنيّاً.

السياسة التحريرية

تعتمد سياسة التحرير على التكليفات المباشرة للباحث، لكن يمكن قبول مقترحات من جانب الباحثين والمحللين، لإعداد دراسات وتقارير قابلة للنشر في الدورية، عبر الإرسال أو الإتصال بمدير التحرير.

الإشتراكات السنوية

يرسل طلب الاشتراك الى عنوان الدوريّة باسم مدير التحرير.

المراسلات

توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية، strategicjournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي: دورية "دراسات"
مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ص. ب 496 ، المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 778 752 17 (973+) - فاكس: 678 754 17 (973+)

الترقيم الدولي الموحد للدورية

ISSN 2384-468X

دراسات

دوريّة نصف سنويّة متخصّصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بمملكة البحرين، تعنى بنشر الدراسات والتحليلات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة والفضاء الرقمي، ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركّز على الشأنين الخليجي والعربي "باللغتين العربية والإنجليزية".

رئيس التحرير
سعادة السيد خالد بن إبرهيم الفضاله
رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

نائب رئيس التحرير
د. خالد محمد الرويحي
المدير التنفيذي لمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

الهيئة الاستشارية
د. الصادق بخيت الفكي عبدالله الفقيه
أ. د. باقر سلمان النجار
د. خالد أحمد بوراشد

هيئة التحرير
د. عمر أحمد العبيدلي
د. أشرف محمد كشك

مدير التحرير
أحمد عبدالعزيز الجار

جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

© جميع حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة للدوريّة

المحتويات

التعريف بالدورية **4**

الافتتاحية: أمن الخليج العربي في ظل التحديات الأقليميّة
بقلم خالد بن إبراهيم الفضاله **9**

القسم الأول:
الدراسات:

1. مقترح تشكيل قوة عربية مشتركة للتدخل في الأزمات: الفرص والتحديات.
الدكتور أشرف محمد كشك **15**

2. دول مجلس التعاون والسيناريوهات المستقبلية للاتفاق النووي مع إيران.
الدكتور محمد بن صقر السلمي **29**

القسم الثاني:
ملف العدد: مستقبل التحولات في اليمن وتأثيرها على
أمن دول مجلس التعاون والأمن الإقليمي الخليجي.

تقديم الملف: **43**

1. مسار التمادي في اليمن: الحوثيون من الفكرة إلى سلطة الأمر الواقع.
الأستاذ لطفي فؤاد أحمد نعمان **45**

2. إيران والحوثيّون: صناعة الفوضى في اليمن.
الدكتور محجوب الزويري **69**

3. الدور الدوليّ تجاه اليمن.
الدكتور عادل عبد القويّ حاتم الشرعبي **79**

4. الثقوب السوداء في الاقتصاد اليمني وتحدياته في 2015.
الدكتور خلدون سالم صالح محمد **89**

ملحق الملف: 103

1. البيان الختامي للقمة العربية السادسة والعشرين
المنعقدة في شرم الشيخ - مصر (29 مارس 2015). 105

2. وثيقة إعلان الرياض، مؤتمر الحوار الوطني اليمني،
بعنوان "من أجل اليمن وبناء الدولة الاتحادية"، (19 مايو 2015). 109

3. قرار مجلس الأمن رقم 2216 (2015) بشأن اليمن، (14 أبريل 2015). 117

القسم الثالث:
القضايا الإقليمية: التحولات الاستراتيجية الإقليمية.

تقديم الملف: 127

1. تحديات سياسة أمن الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي.
الدكتورة خديجة عرفة 129

2. الاستراتيجية الأمريكية تجاه تحديات الأمن الاقليمي
لدول الجوار الخليجي: بين الثابت والمتغيّر.
الإستاذ الدكتور عدنان هياجنة 143

القسم الرابع:
عروض الكتب والمؤتمرات والوثائق:

تقديم الملف 159

أولاً: عروض الكتب: 161

1. الخطر الداهم لصواريخ بحر/ جو الإيرانية على حركة الملاحة في مياه الخليج.
محمود عبدالغفار 161

2. الاستراتيجيّة الكبرى لأمريكا ومستقبل القوّات البريّة للولايات المتّحدة.
عبدالعزيز الدوسري **165**

ثانياً: الندوات والمؤتمرات: **169**

1. منتدى حوار المنامة العاشر، (5 – 7 ديسمبر 2014م).
أحمد عبدالعزيز الجار **169**

2. المؤتمر السنويّ العشرون "الشرق الأوسط:
تحوّلات الأدوار والمصالح والتحالفات" (31 مارس و1 أبريل 2015).
لطيفة محمّد آل خليفة **177**

ثالثاً: الوثائق: **181**

1. كلمة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
عاهل البلاد المفدى في الجلسة الافتتاحية لأعمال اجتماع مجلس
جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية السادسة
والعشرين بمدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، (28 مارس 2015م). **181**

2. كلمة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
عاهل البلاد المفدى في افتتاح دور الانعقاد الأوّل من الفصل التشريعي
الرابع لمجلسي النواب والشورى، (14 ديسمبر 2014م). **185**

3. البيان المشترك لقمة كامب ديفيد، (15 مايو 2015م). **189**

4. إعلان البحرين "الحضارات في خدمة الإنسانية"، (7 مايو 2014م). **193**

5. إعلان المنامة: مؤتمر مكافحة تمويل الإرهاب، (9 نوفمبر 2014م). **197**

قواعد وإجراءات النشر في الدورية **203**

التعريف بالدورية

1. دوريّة نصف سنويّة متخصّصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بمملكة البحرين.

2. تعنى الدوريّة بنشر الدراسات والتقارير السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة والفضاء الرقمي، ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركّز على الشأنين الخليجي والعربي "باللغتين العربية والإنجليزية".

3. من أبواب الدوريّة الثابتة:

أ. افتتاحية العدد، يتناول مختلف القضايا الاستراتيجية الراهنة.

ب. الدراسات، يتضمن 3 دراسات، تتسم بالأصالة والجدية، فضلاً عن اتخاذها المنهج العلمي.

ت. ملف العدد، والذي يهدف لدراسة قضية من القضايا الراهنة، سواء بالنسبة لمملكة البحرين أو القضايا الإقليمية أو الدولية، بحيث لا تتجاوز كل مساهمة 4000 كلمة على أقصى تقدير.

ث. التقارير التحليلية، مجموعة من التحليلات التي ينفذّها باحثو "دراسات" أو غيرهم بشأن القضايا الراهنة على الساحة المحلية أو الإقليمية أو الدولية، ولا يزيد التحليل عن 3000 كلمة ويضمّ من 3 – 5 تقارير.

ج. مراجعات الكتب، بهدف التعريف بمحتوى أحدث الكتب ونقدها بأسلوب علمي من حيث السلبيات والإيجابيات ومواطن التميّز وأوجه القصور. وينبغي ألّا تزيد مراجعة الكتاب عن 1000 كلمة، وأن تتضمّن المراجعة، موضوع الكتاب وحدوده الزمانية والمكانية والمرجعيّة، منهج الباحث في بحثه وأدواته ومصادره، إضافات الباحث واستدراكاته على من سبقه والجديد في بحثه، ويلتزم الباحث بعرض أبرز الأفكار التي ناقشها الكتاب برؤية نقدية. وترفق معها البيانات الأساسية للكتاب (الكاتب، عنوان الكتاب، سنة النشر، دار النشر، الطبعة).

ح. الوثائق، ويحوي عدداً من الوثائق الاستراتيجية المهمة كالكلمات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك المفدّى، أو التقارير الختامية لأعمال قمم مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو جامعة الدول العربية أو الأمم المتحدة، وغيرها.

4. تراعى في أولوية النشر، ما يلي:

أ. التوازن في الدراسات التي تعالج الوضع الراهن، والدراسات المتعلقة بآفاق المستقبل.

ب. تاريخ استلام الدراسة وأسبقيّة البحوث للنشر، إن كان هناك طلب إجراء تعديلات عليها.

ت. تنوّع الأبحاث والباحثين لتحقيق التوازن بحيث تنشر الدوريّة لأكبر عدد من الكتّاب في العدد الواحد.

ث. القضايا الاستراتيجية المختصّة بمملكة البحرين، وذلك لما تعانيه المكتبة البحرينية من نقص واضح فيها.

5. تهدف الدوريّة الى:

أ. نشر الدراسات والتقارير في التخصّصات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة والفضاء الرقمي ذات الصلة بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل.

ب. تشجيع وتدعيم البحث العلمي الاستراتيجي بمفهومه الشامل.

ت. تزويد المكتبات في دول المنطقة والباحثين وصنّاع القرار بنتائج الدراسات والتقارير التي يحتاجونها في مجال اختصاصات الدوريّة.

6. تحرص الدورية على ترسيخ دور المركز في تناول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بمملكة البحرين ومنطقة الخليج العربي ومشكلاته على النحو الذي يجعلها دورية رصينة وتقدّم العون للباحثين والمهتمّين.

افتتاحية العدد

أمن الخليج العربي في ظل التحديات الإقليميّة.

بقلم: خالد بن إبراهيم الفضاله

أمن الخليج العربي في ظل التحديات الإقليميّة

خالد بن إبراهيم الفضاله [1]

يواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة بعد أكثر من 33 عامًا، من بدء تأسيسه، تحدّيات غير مسبوقة، على مختلف الأصعدة، لاسيّما فيما يتعلّق بتبعات ما بات يُعرف بثورات الربيع العربيّ. ولا شكّ بأنَّ هذه التحدّيات والتهديدات التي تحدق بمنطقة الشرق الأوسط، بشكلٍ عامٍّ، وبمنطقة الخليج بشكلٍ خاصٍّ، والمتأتّية من الجوار الإقليميّ، تمثّل أهمّ التطوّرات الجيوسياسيّة التي شهدتها المنطقة خلال الربع الأخير من العام 2014، وظهور ما يُعرف بتنظيم الدولة الإسلاميّة وتمدّدها في شمال الجزيرة العربيّة، وتحديدًا في كلّ من سوريا والعراق، وتهديدها بالوصول إلى عمق الخليج العربيّ. كذلك تمكُّن جماعة الحوثي من السيطرة على مفاصل الدولة اليمنيّة في جنوب شبه الجزيرة العربيّة، ونتائج المفاوضات بين مجموعة 5+1 (روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأميركيّة + ألمانيا) من جهة، وإيران من جهة ثانية، والتي قد لا تكون بالضرورة في صالح دول مجلس التعاون الخليجيّ، من حيث التوازنات الإقليميّة، وانتهاءً بقمّة كامب ديفيد.

وعلى مرّ سنين عديدة، أظهر المجلس تماسكاً كبيراً في التعامل مع هذه النوعيّة من التحدّيات، ولكنّنا الآن أمام تحدّيات وتهديدات تحيط بنا من عدّة جهات، سواء على شكل اضطرابات وفوضى في دول الجوار العربيّ، أو نتيجةً لما طرأ على موازين القوى الإقليميّة من تحوّلات خلال العقدين الأخيرين. ويأتي ذلك في غياب نظام أمن إقليميّ عربيّ أو قوّة عربيّة مؤثّرة، يمكنها معادلة موازين القوى، أو تمثّل صمّامات أمان في مواجهة التهديدات الإقليميّة.

وحتى الآن، فإنّ تسارع وتيرة تلك التطوّرات وتشابك خيوطها، قد أفرز في النهاية حقيقةً واحدةً، مفادها أنّه يصعب القول بأنّ هناك مخاطر أمنيّة محليّة وأخرى إقليميّة، أو دوليّة، وإنّما تلك المخاطر أضحت كونيّة؛ وبالتالي تحتاج إلى تضافر كافّة الجهود لمواجهتها.

ويمكن القول إنّ هذه المخاطر والتحدّيات غير محدّدة الملامح، ومنها ظاهرة تنامي الجماعات دون الدول، التي أضحت تتحدّى سلطة الدولة، بما لديها من أسلحة، ربّما تفوق قدرات الدولة ذاتها، بما يدعو للقول إنّ الدول تخوض "حروباً غير نظاميّة". وبالنظر للتداخل الشديد بين هذه التحدّيات فإنّه يصعب تجنّب آثارها على الأمن الوطنيّ للدولة، حتى لو كانت تقع خارج الحدود الجغرافيّة لهذه الدولة. كما أنّه من الصعوبة بمكان تجنّب الاشتباك الخليجيّ مع تلك الأزمات، مثل الأزمة اليمنيّة، التي كان من شأن استيلاء جماعة، تنازع الحكومة اليمنيّة سيادتها على أراضيها، بدعمٍ خارجيّ، أن يمثّل تحوّلاً جوهرياً، في المشهد الاستراتيجيّ الإقليميّ لدول مجلس التعاون.

---

1 رئيس مجلس أمناء "دراسات" - رئيس تحرير دورية "دراسات" مملكة البحرين

من هنا نرى حقيقة مفادها أنّ أمن منطقة الخليج العربيّ ليس شأناً محليّاً فقط، وإنّما هو قضيّة ذات أهميّة بالغة، للعديد من الأطراف، على المستويين الإقليميّ والدوليّ. والأمر الأهمّ هنا هو كيفيّة إدارة دول مجلس التعاون لدوائر تحالفاتها الإقليميّة والدوليّة، وهو ما عكسته السياسات الخليجيّة تجاه الدائرتين الإقليميّة والعربيّة، فضلاً عن الدائرة الدوليّة.

انطلاقاً ممّا سبق، ومع التسليم بأنّ عمل مراكز التفكير الاستراتيجيّ ليس سوى انعكاسٍ حقيقيّ للتطوّرات الإقليميّة والدوليّة، حيث تعنى تلك المراكز برصد، وتحليل، واستشراف تلك التطوّرات، من خلال نتاجاتها المختلفة، في هذا الشأن، فإنّه يسعدني أن أقدّم للباحث، والمفكّر، والسياسيّ الكريم العدد الأول "المجلد الثاني" من دوريّة "دراسات"، الذي يحتوي على ملفّات منوّعة، يجمعها إطار عامٌّ واحدٌ، وهو أنّ منطقتنا تشهد حالةً من عدم الاستقرار، تتطلّب من مراكز التفكير الاستراتيجيّ أن تكون في حالةٍ من "الاستنفار الفكريّ".

بناءً عليه، وفي إطار تكثيف جهود متابعة، ورصد، وتحليل التطوّرات الإقليميّة والدوليّة، ذات العلاقة المباشرة والمؤثّرة على إقليمنا الخليجيّ، أقدّم هذا العدد الغنيّ برصده، وتحليله، للقضايا الإقليميّة؛ وإنّني لآمل أن يقدّم بما يحتويه، من قضايا متنوّعة، إسهاماً نموذجيّاً؛ لخدمة قضايا دولنا الخليجيّة.

ولا شكّ بأنّ "دراسات" فخورٌ بهذا الإنجاز، الذي يشكّل خطوة عمليّة نحو خدمة الباحثين والمفكّرين، والإفادة من الدراسات، والتقارير الاستراتيجيّة، بمفهومها العلميّ الواسع، التي تحرص على ترسيخ دور المركز في تناول القضايا الاستراتيجيّة، الّتي تهمّ مملكتنا الحبيبة البحرين، وشقيقاتها في بقيّة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة. وقد تناول العدد قضايا استراتيجيّة عديدة، تهمّ مملكة البحرين والخليج العربيّ. ففي باب"دراسات" حرصنا على إعداد دراسة، تتناول تشكيل قوّة عربيّة مشتركة للتدخّل في الأزمات، ودراسة حول الاتّفاق النوويّ الإيرانيّ، ودراسة حول أمن الطاقة، ودراسة حول الإستراتيجية الأمريكية تجاه الأمن الأقليمي، وهي قضايا أربع محوريّة خلال هذه المرحلة، كما خصّص ملفّ، ضمّ أربعة تقارير حول التحوّلات في اليمن وتأثيرها، على أمن دول مجلس التعاون والأمن الخليجيّ.

والله الموفّق،،

الدراسات

مقترح تشكيل قوة عربية مشتركة للتدخل في الأزمات: الفرص والتحديات

الدكتور أشرف محمد كشك

دول مجلس التعاون والسيناريوهات المستقبلية للاتفاق النووي مع إيران

الدكتور محمد بن صقر السلمي

مقترح تشكيل قوّة عربيّة مشتركة للتدخّل في الأزمات: الفرص والتحدّيات

الدكتور أشرف محمّد كشك [1]

ملخّص:

على الرغم من استمرار التهديدات الإقليمية للدول العربية فإن التهديدات الداخلية قد أضحت أكثر خطورة وخاصة في أعقاب ظهور الجماعات دون الدول التي أصبح لديها أسلحة ربما يعادل أو يفوق ما لدى الدولة وذلك بدعم من أطراف إقليمية، من ناحية ثانية فإن المؤشرات كافة تشير إلى المزيد من عدم الاستقرار في العديد من الدول منذ عام 2011 وحتى الآن، ومن ناحية ثالثة يلاحظ أنه على الرغم من استمرار المصالح الجوهرية للدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي فإن ثمة تغيراً تشهده سياسات تلك الدول سواء من حيث وجود اهتمامات أخرى بجانب منطقة الشرق الأوسط ومنها آسيا أو من حيث عدم التدخل في كل الأزمات بشكل تلقائي وإنما دراسة مدى تهديد تلك الأزمات للمصالح الاستراتيجية للدول الغربية من عدمه، فضلاً عن مؤشرات التقارب بين إيران والدول الغربية، وقد رتبت تلك التحولات نتيجة واحدة وهي في الوقت الذي تزداد فيه تهديدات الأمن الوطني والأمن الإقليمي للدول العربية فإن آليات العمل العربي لاتزال نمطية بما يعني أنه كانت هناك ضرورة ملحة لرأب الفجوة بين تلك التهديدات والآليات المطلوبة لمواجهتها وهو ما تمثل في فكرة أطلقها الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في كلمته للشعب المصري في فبراير 2015، بتكوين قوةٍ عربيةٍ مشتركة لمواجهة التهديدات الأمنية التي تواجهها المنطقة، وهو المقترح الذي تبنته القمة العربية التي انعقدت بمدينة شرم الشيخ في مارس 2015، فما هي طبيعة تلك القوة المقترحة ومهامها المتوقعة والأسس القانونية لتكوينها ومعوقات عملها؟ الإجابة عن تلك التساؤلات وغيرها ستكون محوراً لهذه الدراسة.

1 مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، مملكة البحرين

مقدّمة:

تشهد الدول العربية، منذ عام 2011 وحتى الآن، تحدّيات أمنيّة غير مسبوقة، أكّدت- وبما لا يدع مجالاً للشك- تغيّر مصادر تهديد الأمن القومي، فعلى الرغم من استمرار التهديدات الإقليمية، فإنّ التهديدات الداخلية قد أضحت أكثر خطورة، وخاصّة في الدول التي تشهد تحدّياً لحكوماتها المركزية، من جانب الجماعات دون الدول، التي أصبح لديها أسلحة، ربّما يعادل أو يفوق ما لدى الدولة، وذلك بمساعدة أطراف إقليمية تعدّ جزءًا من المشكلات الإقليمية، وجزءًا من حلّها في الوقت ذاته، ما يعني انتهاء فكرة الدولة الوطنية لدى تلك الجماعات، وبالتالي لم تعد الدولة هي الفاعل الإقليميّ الوحيد ضمن تلك التطوّرات، من ناحية ثانية – وعلى عكس ما كان متوقّعاً، أن تؤدّي التحوّلات العربية منذ عام 2011 إلى حقبة جديدة تتلاشى فيها مسبّبات حالة عدم الاستقرار الداخلي- فإنّ المؤشرات كافة تشير إلى المزيد من تدنّي الأوضاع الاقتصادية والتشرذم السياسي، بما يعني عدم وجود مشروع وطنيّ تنتظم في إطاره التيارات السياسية المتباينة في رؤاها؛ الأمر الذي انعكس على مسار تلك التحوّلات؛ فكان التعثّر هو السمة التي تجمعها.

ومن ناحية ثالثة يلاحظ - على الرغم من استمرار المصالح الجوهرية للدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي - بأنّ ثمّة تغيّراً تشهده سياسات تلك الدول، سواء من حيث وجود اهتمامات أخرى بجانب منطقة الشرق الأوسط، ومنها آسيا، أو من حيث عدم التدخّل في كلّ الأزمات بشكلٍ تلقائيّ، وهو دراسة مدى تهديد تلك الأزمات للمصالح الاستراتيجية للدول الغربية من عدمه، فضلاً عن مؤشرات التقارب بين إيران والدول الغربية، من خلال التوصّل لتسوية ما للملف النووي الإيراني، الذي سوف تترتّب عليه نتائج تتجاوز حدود العلاقات الإيرانية-الغربية إلى المعادلة الإقليميّة الجديدة في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط برمّته.

وقد رتّبت تلك التحوّلات نتيجة واحدة، وهي في الوقت الذي تزداد فيه تهديدات الأمن الوطني والأمن الإقليمي للدول العربية، فإنّ آليّات العمل العربي لاتزال نمطيّة؛ بما يعني أنه كانت هناك ضرورة ملحّة لرأب الفجوة بين تلك التهديدات والآليّات المطلوبة، وهو ما تمثّل في فكرة أطلقها الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في كلمته للشعب المصري في فبراير 2015، بتكوين قوّةٍ عربيّةٍ مشتركة؛ لمواجهة التهديدات الأمنيّة التي تواجهها المنطقة، وهو المقترح الذي تبنتّه القمّة العربية التي انعقدت بمدينة شرم الشيخ المصرية في مارس 2015، ويمكن تناول تلك القضيّة على النحو التالي:

أوّلاً: متطلّبات التوجّه نحو تشكيل القوّة العسكريّة العربيّة الموحّدة:

ممّا لا شكّ فيه أنّ إقرار القمّة العربيّة التي انعقدت في مدينة شرم الشيخ يومي 28 و29 مارس 2015 المقترح المصري بإنشاء القوّة العسكريّة العربيّة الموحّدة؛ للتدخّل في الأزمات، يعدّ أحد أهمّ القرارات التي اتخذتها جامعة الدول العربية انطلاقاً من اعتبارات عدّة:

أوّلها: من حيث المضمون، إنّ إقرار مثل تلك القوّة، يعني أنّ التدخّل في الأزمات التي تشهدها الدول العربية، وتمثّل تهديداً لأمنها القومي، لم يعد أمراً تكتنفه صعوبات، كما كان عليه الحال في الماضي، ومن ذلك - على سبيل المثال لا الحصر- الانقسام العربيّ الحادّ، بشأن الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990؛ ذلك الانقسام الذي كان البديل عنه تكوين تحالف دولي، قادته الولايات المتحدة الأمريكية؛ لإخراج العراق من الكويت بالقوّة عام 1991، وبالتالي فإنّ مهمّة تلك القوة سوف تؤسس على رؤية الدول العربية لمهدّدات أمنها الوطني والإقليمي الذي أضحى كلّاً لا يتجزّأ، بمعنى آخر، فإنّ تشكيل تلك القوة يعدّ تجسيداً عمليّاً للترابط المصيري بين مفهومي الأمن القومي العربي، والأمن الوطني لكلّ دولة، على حدة، في ظلّ انتهاء الحدود الفاصلة بين مستويي ذلك الأمن.

وثانيها: من حيث التوقيت، فقد جاء إقرار تلك القوة في توقيت بالغ الأهمية؛ حيث يشهد الأمن الإقليمي خللاً واضحاً، وخاصّة بعد عام 2011 لصالح دول الجوار، التي استطاعت التمدّد في العديد من الدول العربية، من خلال دعم الجماعات، دون الدول التي تنازع الدولة الوطنية الموحّدة سيادتها، من خلال توظيف آليات أيديولوجية وعسكرية معاً "نوعي القوّة الصلبة والناعمة"، وتقدّم جماعة أنصار الله الحوثي مثالاً على ذلك، بالإضافة إلى الجماعات الأخرى المتطرّفة.

وثالثها: من حيث تأثيرها على آليّة العمل العربي المشترك، يعدّ تشكيل تلك القوة أمراً مهمّاً، سوف تنتظم في إطاره الجهود العربية المشتركة التي تعدّ متطلّباً رئيسياً، في ظلّ التردّد الدولي، في التدخّل في الأزمات الإقليمية، أو بمعنى أكثر دقّة أنّ التدخّل الدوليّ في الأزمات الإقليمية مستقبلاً سيكون مؤسّساً على حسابات دقيقة، ربّما لا تتوافق مع المصالح الإقليمية. من ناحية أخرى، فإنّ التردّد بشأن التدخل، من شأنه أن يطيل أمد الأزمات، وتكون نتائجها كارثية، وخاصّة بعد عام 2011 ؛ حيث أضحى التدخل يخضع لحسابات دقيقة للغاية، منها مدى خطورة تلك التهديدات والأزمات على مصالح الدول الغربية في المنطقة، بالإضافة إلى ضرورة وجود قرارات دوليّة، وأخرى إقليمية يؤسس عليها هذا التدخل على غرار تدخل حلف شمال الأطلسي"الناتو" في الأزمة الليبية عام 2011، والذي استند إلى قراري مجلس الأمن رقمي 1970 و1973 بشأن الحالة الليبية "ومضمونهما إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحظر الأسلحة والسفر، وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربيّة، وإقامة منطقة حظر طيران جوّي في الأجواء الليبية"، فضلاً عن قرار الجامعة العربية بشأن الطلب من مجلس الأمن تحمّل مسئولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة

بفرض منطقة حظر جوّي على حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن التي تتعرّض للقصف[1]، والأهمّ من ذلك مدى مساهمة الأطراف الإقليمية المعنية في تلك العمليات، وبالتالي في ظلّ ذلك التعقيد، ومع تسارع وتيرة الأزمات، فإنه كانت هناك ضرورة لوجود آلية عربية لوقف تمدد تلك الأزمات خارج نطاقها المحلي، ومنها على سبيل المثال الأزمة اليمنية التي تطلبت حشد تحالف بقيادة المملكة العربية السعودية؛ لمنع تطور تلك الأزمة على نحو يهّدد أمن المملكة على نحو خاص، ودول مجلس التعاون بوجه عام، بمعنى آخر أنّ الآلية العربية سيكون لديها قدرة عالية على الاستجابة للأزمات .

ورابعها: الأحداث الفاصلة في تاريخ العالم العربي والتي سيكون لها تأثير في تاريخه، والتي إن تباينت في أنماطها، فإنّ ما يجمعها أنها أمنيّة[2]؛ وبالتالي فإنّ وجود هذه القوة يعدّ هو السياج الواقي للدول العربية من التفتت؛ بسبب التدخلات الخارجية وتنامي الدور الذي تقوم به الجماعات دون الدول، والتي تنازع الدولة الوطنية سلطتها الموحدة، والتي يطلق عليها "الحروب غير النظامية "، والتي ربّما تكون القوة العربية أدرى بكيفية مواجهتها، وخاصة أنّ تلك الصراعات تتخذ بعداً دينياً؛ ممّا يهدد النسيج الاجتماعي الواحد للدولة الوطنية.

وخامسها: على الرغم من نص المواثيق العربية كافة على أنّ الأمن القومي العربي هو كلّ لا يتجزأ، فإنّ ذلك المبدأ لم يوضع موضع التطبيق، سوى في حالات محدودة، فإنه في ظلّ ديمومة الأزمات الراهنة، والتي أنهت الحدود الفاصلة بين مستويي الأمن المحلي والإقليمي، فإنّ ذلك المفهوم يتعيّن أن يوضع موضع التطبيق؛ للتصدّي لكافة الأزمات والحيلولة دون تطورها، على نحو خطير، يهدّد أمن واستقرار الدول العربية.

وسادسها: عكست أزمات الأمن الإقليمي التي شهدتها المنطقة منذ عام 2011 وحتى الآن، وجود رؤيتين لمواجهة تلك الأزمات، الأولى إقليمية، والثانية دولية، وليس بالضرورة أن يكون هناك تطابق بيّن ، حيث تغيرت الأولويات الغربية تجاه تحدّيات الأمن الإقليمي، من ناحية أخرى فإنّ عدم وجود مدى زمني لتلك الأزمات، ومنها الحملة الدولية لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية، والتي ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنها ربما تستغرق أكثر من عقد من الزمن، يتطلب ضرورة أن تأخذ الدول العربية زمام المبادرة بالنسبة لإدارة ومعالجة تلك الأزمات، بما يتوافق مع مصالحها الاستراتيجية.

وسابعها: أنّ التدخل الدولي في الأزمات العربية لم يكن بالضرورة إيجابياً بالنسبة لمعادلة الأمن والاستقرار الإقليمي، ومنها الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، الذي وإن أنهى تهديد النظام العراقي السابق لدول مجلس التعاون والمصالح الغربية عموماً، ولكن النتيجة التي لا تزال تداعياتها هي تكريس حالة الخلل في معادلة أمن الخليج العربي، بشكل غير مسبوق لصالح أطراف إقليمية.

---

1 د. أشرف محمد كشك، حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية ، على الرابط التالي: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/14/1502

2 حمد العامر، القوة العربية المشتركة وتعديل الميثاق ..الطريق نحو عالم عربي، صحيفة الوطن البحرينية على الرابط التالي: http://www.alayam.com/Article/courts

ولا يعني ما سبق أنّ تلك القوة ستكون موجّهة نحو طرف بذاته، وهو ما أشار إليه الرئيس المصري بالقول "القوة العربية المشتركة ليست موجهة ضد أحد "، مؤكداً على أنّ الهدف من إنشائها هو المساهمة في تحقيق الاستقرار والحفاظ على وحدة الأمة العربية"[1] ولا شكّ أنّ التحالف الذي قادته المملكة العربية السعودية ضدّ جماعة أنصار الله الحوثي في اليمن، كان تمريناً عملياً مهمّاً لتلك القوة.

ثانياً: خلفيّة تاريخية حول التنسيق العسكري العربي المشترك:

إنّ فكرة العمل العسكري العربي المشترك ليست وليدة اليوم بغضّ النظر عن شكل تلك القوة، حيث توجد العديد من التجارب في هذا الشأن، وإن لم تكن وفق المواثيق العربية ذات الصلة، ومن ذلك التنسيق بين القوات العربية عام 1973، وفي عام 1974 وافق مجلس الدفاع المشترك على توصيات الهيئة الاستشارية العسكرية بإنشاء مؤسسة عربية للصناعات المتطورة بأسبقية؛ لإنشاء صناعات حربية، وفي مايو 1975 وافق مجلس الدفاع المشترك على الخطة التفصيلية، واجتمعت الهيئة العربية للتصنيع، بالإضافة إلى إنشاء قوات درع الجزيرة ضمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1982، فضلاً عن المناورات المشتركة بين الدول العربية المحورية، وكان منها المناورات المشتركة بين القوات البحرية المصرية والقوات البحرية للمملكة العربية السعودية، والتي أطلق عليها "مرجان" في فبراير 2015[2] وتعدّ تلك المناورات استكمالاً لسلسلة من المناورات المشتركة بين مصر ودول مجلس التعاون، كان منها في عام 2014 حيث مشاركة القوات المسلحة المصرية في المناورات العسكرية مع بعض دول مجلس التعاون وهي المملكة العربية السعودية "مناورة تبوك 1"، ودولة الإمارات العربية المتحدة "مناورة زايد 1"، و المناورات الجوية "الرابط الأساسي " مع مملكة البحرين، والتي شاركت فيها دول مجلس التعاون الأخرى فيما عدا قطر، بالإضافة إلى تركيا وباكستان والولايات المتحدة وبريطانيا، وقد اشتملت تلك الأخيرة على العديد من الأنشطة والفعاليات؛ لتوحيد المفاهيم القتالية، ونقل وتبادل الخبرات التدريبية بين القوات المشاركة والتدريب على إدارة أعمال القتال الجوي المشترك باستخدام أحدث التكتيكات الجوية وأساليب القتال الحديثة"[3]، فضلاً عن التمرين المشترك "حمد 1" الذي أجري بين قوة دفاع البحرين والقوات المسلحة المصرية بمملكة البحرين خلال شهر إبريل 2015 والذي يعدّ تطوّراً في التعاون العسكري والدفاعي بين كل من مملكة البحرين ومصر.

---

1 السيسي: القوة العربية المشتركة لا تستهدف أحداً، التصريحات منشورة على الرابط التالي: http://www.alittihad.ae/details.php?id=31862&y=2015&article=full

2 طلعت مسلم، تفعيل وتطوير اتفاقية الدفاع العربي المشترك ومشروع تأسيس قوة عربية مشتركة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي العدد 122)، عام 2015.

3 د. أشرف محمّد كشك، ما بعد الثورات: مأسسة استراتيجية جديدة للعلاقات المصرية الخليجية (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، عدد يوليو، مؤسسة الأهرام)، 2014.

من ناحية ثانية فإنّ عمليات التحالف التي تقودها المملكة العربية السعودية في اليمن والتي تسمّى "عاصفة الحزم " تعدّ تمريناً عملياً واقعياً لتلك القوة المشتركة، والتي تتشابه مع القوة العربية المشتركة المقترح تنفيذها في ثلاثة أمور:

أولها: إرادة الدولة ذاتها، حيث إنّ المشاركة أو عدم المشاركة هو أمر اختياري للدولة ذاتها.

وثانيها: أنهما يستندان إلى مبادئ واحدة، وهي ميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع العربي المشترك، وخاصة المادة الثانية منها والتي تعتبر أنّ أي اعتداء على أي من الدول المتعاقدة هو اعتداء عليها جميعاً؛ الأمر الذي يستوجب اتخاذ تدابير منفردة وجماعية؛ للدفاع عن النفس باستخدام كلّ الوسائل، بما فيها العسكرية.

وثالثها: أنهما مرتبطان بالأمن القومي العربي، وأنه مفهوم شامل بأبعاده العسكرية والاقتصادية والسياسية وبقدرة الدول العربية على حماية ذلك الأمن.[1]

ثالثاً: المواقف العربية تجاه تشكيل تلك القوة :

يلاحظ أنه لا توجد الكثير من المصادر عن الدول المؤيدة وتلك الرافضة للانضمام لتلك القوة، لكن على صعيد المواقف الرافضة نجد أنّ هناك دولتين أعلنتا عدم انضمامها لهذه القوة هما: الجزائر والعراق، وقد استندت الجزائر في رفضها لعاملين:

الأول: قناعة الجزائر بأنها تتفق مع مكافحة الإرهاب في أي دولة، لكنها تحرص على معالجة تلك المسألة بشكل فردي أو جماعي.

والثاني: أنّ هذا الطلب يتقاطع مع معوق دستوري لا يسمح للقوات العسكرية بالقتال خارج حدودها مهما كانت الأسباب.[2]

من ناحية ثانية يلاحظ أنّ العراق تحفّظ على الانضمام لتلك القوة أيضاً؛ بدعوى الحاجة إلى دراستها بشكل متأنٍّ.

1 د. حسن أبوطالب، مؤتمر القمة العربية ال26 والأمن القومي العربي: رؤية تحليلية نقدية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، عدد مايو)، 2015.

2 انظر التصريحات على الرابط التالي: http://www.arabic-military.com/t105182-topic

رابعاً: طبيعة تلك القوة ومهامها وأطرافها:

على صعيد الحجم المتوقع لتلك القوة، فقد تباينت الآراء حول الحجم المتوقع لتلك القوة، ولكن بعض المصادر قدّرتها ببضعة آلاف، وسوف يتم توفير تدريب عالٍ لها بعيداً عن التدريبات التقليدية؛ حتى يمكنها التعامل مع المعارك الميدانية المتوقعة، حيث ستكون هذه القوة مستعدّة للتدخل عند الحاجة، في أي منطقة من المناطق التي يتهدّد فيها أمن الدول العربية، وبالتالي فهي ليست جيشاً عربياً موحّداً؛ لأنّ تكوين ذلك الجيش يتطلب التزامات جماعية، وهو أمر بالغ الصعوبة، في ظل الوضع العربي الراهن، حيث ربما يحتاج لإعادة النظر في ميثاق الجامعة العربية ذاته، ولكنها ربما ستكون على غرار قوات التدخل السريع لحلف الناتو[1]، وقد تتكون تلك القوة من قوات برية وجوية وبحرية، وينبغي التأكيد على أهمية القوات البحرية والتي يمكن أن تعمل على غرار "قوات المسعى النشط" التابعة لحلف شمال الأطلسي"الناتو" والتي تختص بمكافحة الإرهاب، وتمّ تشكيلها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2011، وتقوم خلالها سفن حلف الناتو بدوريات في البحر المتوسط؛ لمنع تهريب الأسلحة بشكل غير شرعي .

وينبغي التأكيد على أنّ تلك الفكرة ليست بالأمر الجديد؛ حيث توجد نماذج تاريخية بهذا الشأن، منها إرسال قوات عربية لحفظ السلام عام 1961 خلال الأزمة بين الكويت والعراق، و حرب عام 1973 مع إسرائيل والتي شاركت فيها 9 دول عربية، كان من أهمها المملكة العربية السعودية التي امتنعت عن تصدير النفط إلى الدول المشاركة في الحرب على مصر، وإرسال قوات عربية إلى لبنان تحت مسمّى "قوات الردع العربية" خلال الحرب الأهلية " 1975-1976"، أمّا في الوقت الراهن فإنّ قوات التدخل السريع التي أنشأها حلف الناتو فتعدّ نموذجاً مهمّاً، بشأن حماية الدول الأعضاء من التهديدات الأمنيّة.

وعلى صعيد المهام التي سوف تضطلع بها تلك القوة المقترحة فقد تضمنت الفقرة الخاصة بتلك القمة في القمة العربية التي عقدت بالقاهرة في مارس:" هذه القوة سوف تضطلع بالتدخل العسكري السريع، وما تكلّف به من مهام أخرى؛ لمواجهة التحديات التي تواجه أمن وسلامة أي من الدول الأعضاء، وسيادتها الوطنية، وتشكّل تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي، بما فيها تهديدات التنظيمات الإرهابية؛ بناءً على طلب من الدولة المعنية

---

1 تاريخياً، أدّت قوّات الردّ السريع التابعة لحلف الناتو ـ بدءاً بقوات التحرّك السريع التابعة لقيادة الناتو في أوروبا والتي تأسّست في عام 1960، وطُوِّرت لاحقاً إلى ما يُعرف اليوم باسم قوات التدخل السريع التابعة لحلف الناتو ـ أدّت أدواراً عديدة غطّت عمليات الردع والدفاع والمساندة، ثمّ أُضيف إليها منذ نهاية الحرب الباردة المهمّة الحيويّة المتمثلة بالتعامل على الأزمات. ومع أنّ كلّ واحد من هذه الأدوار له هدف سياسي وعملاني محدّد، يعكس بالضرورة تطورات السياق العالمي الحقيقي الذي يُنجز فيه، إلّا أنّ هذه الأدوار تداخلت بأشكال عدّة، وعزّز كلٌّ منها الآخر، بصورة متبادلة.

أمّا الخصائص الثابتة لقوّات الردّ السريع التابعة لحلف الناتو، فهي: الجاهزيّة العالية، والردّ، والانتشار السريعان، وتعدّد الجنسيات. هذه الميزات أكسبت قوّات الردّ السريع بالغ الأهمية بالنسبة للعمليات التي تُنَفَّذ على مسافات استراتيجية من أوروبا وأمريكا الشمالية، إضافةً إلى أهميتها في تعزيز القدرات العسكرية داخل منطقة حلف الناتو، على الرابط التالي: http://www.nato.int/docu/review/2009/0902/090204/AR/index.htm

وسيكون وضع تصوّر مشترك متكامل لها مهمّة مشتركة بين الأمانة العامة للجامعة العربية ورؤساء أركان جيوش الدول العربية، التي ستقبل المشاركة طواعية فيها.

وقد أشارت بعض المصادر في أعقاب اجتماع رؤساء الجيوش العربية في القاهرة لمناقشة مقترح تلك القوة في إبريل 2015 إلى أنّ المهام التي سوف توكل إلى القوة العربية المشتركة سوف تتمثّل فيما يلي:

1. مواجهة الإرهاب من خلال الإطار المؤسسي المتكامل للأمن القومي العربي، تلتزم بموجبه الدول العربية بأن تكون على أهبة الاستعداد، واتخاذ جميع التدابير؛ لردّ الاعتداء، وإعادة الأمن والسلام في إطار ميثاق الجامعة العربية وميثاق الأمم المتحدة.

2. التضامن مع الأشقاء وتقديم الدعم والعون لهم في مواجهة الأخطار التي يواجهونها، وفي هذا الإطار على الدول العربية أن تقدّم تصوّرًا متكاملاً؛ لمساعدتها على تجاوز الأزمات التي تمرّ بها، ويكون ذلك ابتداء بإنهاء سيطرة المنظمات الإرهابية على الأراضي التي استحوذت عليها بالعنف والترويع، وتصفية وجودها السياسي والعسكري، وإطلاق عملية سياسية شاملة؛ لتحقيق المصالحة الوطنية بين جميع مكونات شعوب تلك الدول.

3. القوات متعددة الوظائف ستكون قادرة على الاضطلاع بما يعهد إليها من مهام في مجالات التدخل السريع؛ لمكافحة الإرهاب وأنشطة المنظّمات الإرهابية، والمساعدة في عمليات حفظ السلام وبنائه، وتأمين عمليات الإغاثة والمساعدات الإنسانية وتوفير الحماية للمدنيين.

4. التعاون في المجالات ذات الصلة بحفظ الأمن وتبادل المعلومات بين الدول العربية؛ لمساعدة حكوماتها على صيانة الأمن والاستقرار، وإعادة بناء قدراتها ومؤسساتها الوطنية.

5. ردع العدوان الخارجي ومنع نشوب النزاعات الداخلية وبناء السلام والحفاظ عليه، وصيانة كيان الدولة وحماية الاستقلال والسيادة الوطنية والحفاظ على وحدة التراب الوطني.[1]

وعلى صعيد الدول التي ستكون نواة لهذه القوة، فلا توجد مصادر مؤكده بهذا الشأن، إلّا أنّ القمة العربية السادسة والعشرين التي عقدت في مدينة شرم الشيخ المصرية، في مارس 2015، والتي أقرّت مشروع القرار المصري، قد كلّفت القمة رئاسة الدورة الحالية ممثّلة في الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي البدء في الخطوات الخاصة بتشكيل القوة المشتركة، وعرض نتائج أعمالها خلال ثلاثة أشهر على اجتماع خاص لمجلس الدفاع العربي المشترك لإقراره.

---

1 مضمون مهام تلك القوة على الرابط التالي : http://aawsat.com/home/article/343446

من ناحية أخرى- ووفقاً لما أشار إليه الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربيّة - فإنّ فريقاً رفيع المستوى تحت إشراف رؤساء أركان القوات المسلحة للدول الراغبة في المشاركة سوف تتمّ دعوته إلى اجتماع خلال شهر؛ لدراسة الموضوع من جوانبه المختلفة، واقتراح كافة الإجراءات التنفيذية وآليات العمل، ومن ثمّ ففي أعقاب تلك القمة اجتمع رؤساء أركان 16 جيشاً عربياً في القاهرة في 22 إبريل 2015، وقد صدر بيان عقب ذلك اللقاء جاء فيه أنّ الاجتماع قد خلص إلى دعوة فريق رفيع المستوى، تحت إشراف رؤساء أركان القوات المسلحة في الدول الأعضاء؛ لدراسة الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع والإجراءات التنفيذية وآليات العمل والموازنة المطلوبة؛ لإنشاء القوة العسكرية العربية المشتركة وتشكيلها ، فضلاً عن الإطار القانوني اللازم لآليات عملها.

والجدير بالذكر أنّ الدول العربية كافة قد شاركت في ذلك الاجتماع باستثناء سوريا، إلّا أنّ دولاً عربية خمساً قد شاركت بتمثيل منخفض[1]. وقد أشارت بعض المصادر إلى أنّ نواة تلك القوة ستكون مصر والأردن والإمارات العربية المتحدة، ويلاحظ أنّ الانضمام لهذه القوة سيكون أمراً اختيارياً، وفقاً لما صدر عن القمّة العربية، وفي ظل عدم وجود مصادر مؤكّدة بشأن طبيعة هذه القوة، فربما تتخذ أحد الأشكال التالية:

أولها: تشكيل نواة لقوة عربية مصغّرة، تكون من كل من مصر والإمارات والأردن.

وثانيها: تشكيل تحالفات وقتية، بحسب طبيعة كل أزمة، وهذا الأمر يعني أنّ التحدي سيكون محدّداً أساسياً لطبيعة التحالف، سواء كان مقتصراً على الأطراف من داخل المنطقة العربية، أو يضم أطرافاً خارجية، بالإضافة إلى أنّ التحدّي هو من سيحدّد طبيعة المهمّة.

وثالثها: تفعيل قرار قمة شرم الشيخ من خلال توسيع التحالف؛ ليضمّ عدداً كبيراً من الدول العربية الراغبة في الانضمام لتلك القوة.[2]

---

1 الخبر منشور على الرابط التالي: http://www.alhayat.com/Articles/8725880

شارك في الاجتماع رؤساء أركان كل من مصر والسعودية والكويت وقطر والإمارات والبحرين وسلطنة عمان والأردن وفلسطين والمغرب وجيبوتي وموريتانيا والسودان، بينما شاركت بتمثيل أقل خمس دول وهي: الجزائر والصومال والعراق وجزر القمر واليمن.

2 الأسئلة المعلّقة :تحديات إنشاء القوات العسكرية العربية المشتركة، تحليل للمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية على الرابط التالي: http://www.rcssmideast.org/Article/3263

خامساً: الأساس القانوني للقوة المشتركة وآليات عملها:

وفقاً لدراسة وزعتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على الدول الأعضاء فإنّ إنشاء تلك القوة سيكون على النحو التالي:

1. سيكون إنشاء تلك القوة وفقاً لميثاق جامعة الدول العربية، وخاصة معاهدة الدفاع العربي المشترك لعام 1950 والبروتوكولات الإضافية، التي تتضمن إيجاد نظام دفاع عربي مشترك، بشكل مرن ومتكامل للدفاع الجماعي وحفظ السلم والأمن في المنطقة، وإنشاء قيادة عامة لقوات التدخل السريع، وفقاً لما تطلبه تلك المعاهدة، أو أي صيغة أخرى يتم التوافق عليها.

2. مراجعة تجربة الدفاع العربي المشترك، وخاصة قيادة الأركان المشتركة، والعوامل التي أدّت إلى توقفها عن العمل، وكذلك مراجعة الخبرات السابقة في تشكيل القوات العربية المشتركة؛ لحلّ النزاعات المسلّحة في الدول العربية.

3. تقييم الاستراتيجيات والاتفاقيات العربية ذات الصلة بالتصدي للإرهاب، وإصلاح الآليات المؤسسية المعنيّة بالتعامل مع الفكر المتطرف والمنظمات الإرهابية.

4. ومع التسليم بما سبق فإنّ تشكيل تلك القوة سيكون له شرعية دولية متمثّلة في ميثاق الأمم المتحدة، حيث إنّ جامعة الدول العربية قد أنشئت كتنظيم إقليميّ فرعيّ، وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الذي أجاز إنشاء تنظيمات إقليمية[1]، ولكنّ ذلك الميثاق قد تضمّن ضرورة إعلام مجلس الأمن بأي إجراءات عسكرية، من جانب تلك المنظمات الإقليمية، وهو ما نصّت عليه المادتان 53 و54 من الميثاق[2].

أمّا بالنسبة لآليات عمل تلك القوة، فتثار إشكاليات أربع - وفقاً لما يراه أحد الأكاديميين - وهي:

الإشكالية الأولى: تتمثل في طبيعة المهمة التي سوف تطّلع بها هذه القوة، بمعنى آخر: هل ستكون قوة حفظ سلام أم صنع سلام؟ ففي الحالة الأولى فإنّ المهمّة ستكون عندما يكون هناك اتفاق بين الأطراف المتصارعة،

---

1 تنص المادة (52) من ميثاق الأمم المتحدة على أنه" ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً، ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها.

2 أما المادة 53 فتنص على أن " يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع، كلما رأى ذلك ملائماً، ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه. أمّا التنظيمات والوكالات نفسها فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأي عمل من أعمال القمع، بغير إذن المجلس، ويستثنى ممّا تقدم التدابير التي تتخذ ضد أية دولة من دول الأعداء المعرّفة في الفقرة 2 من هذه المادة، ممّا هو منصوص عليه في المادة 107، أو التدابير التي يكون المقصود بها في التنظيمات الإقليمية منع تجدّد سياسة العدوان من جانب دولة من تلك الدول، وذلك إلى أن يحين الوقت الذي قد يعهد فيه إلى الهيئة، بناءً على طلب الحكومات ذات الشأن، بالمسؤولية عن منع كل عدوان آخر من جانب أية دولة من تلك الدول.

وبالتالي فإنّ دور القوة في تلك الحالة هو الإشراف على ما تمّ التوصّل إليه بين أطراف الصراع والفصل فيما بينها للحيلولة دون تجدد الصراع مجدّداً. أمّا قوة صنع السلام فمهمتها هي التدخل من أجل إنهاء الصراع؛ لصالح طرف على حساب الآخر أو لفرض تسوية ما، فعلى سبيل المثال فإنّ مهمّة قوات الأمم المتحدة في لبنان هي حفظ السلام، بينما تتمثّل مهمّة قوات الاتحاد الإفريقي في الصومال في صنع السلام من خلال تمكين الحكومة الصومالية من ممارسة مهامها من خلال مساعدتها؛ لطرد الميليشيات المسلحة من العاصمة الصومالية، ومن مناطق أخرى في الصومال، وتعدّ تلك التفرقة مهمّة للغاية؛ حيث إنّها سوف تنعكس على طبيعة القوات في الحالتين، ففي حالة قوات حفظ السلام فإنّ تسليحها سيكون خفيفاً، بينما في حالة صنع السلام يتعيّن أن تكون القوات على درجة عالية من الجاهزية؛ لتضطلع بمهام قتالية ، وبالنظر إلى التحدّيات الأمنية الراهنة التي تواجه الدول العربية، فإنه يتوقع أن تكون مهمّة القوة المقترحة هي صنع السلام؛ حيث بروز الجماعات- دون الدول- التي تناوئ الحكومة المركزية سلطتها.

أمّا **الإشكالية الثانية** فتتمثّل: في الجهة المسؤولة عن صنع القرار، فيما يتعلق بعمل تلك القوة: هل سيكون مجلس وزراء الجامعة أم هيئة الأركان الخاصة بالدول المشاركة فيها فحسب؟ فضلاً عن مسألة التدخل ذاتها، حيث يتعيّن أن تطلب الحكومة المعترف بها دولياً ذلك التدخل حال واجهت تهديدات أمنيّة.

بينما تتمثّل **الإشكالية الثالثة** في: قيادة تلك القوة المشتركة، ربما سيكون هناك مجلس يضم رؤساء الأركان في الجيوش العربية المشاركة، والأفضل أن يكون لهذا المجلس رئيس من الشخصيات العسكرية العاملة، ذات التكوين المتميز، والكفاءة في إعداد قوات بلده؛ لتكون على أتمّ الاستعداد لمواجهة أي طارئ، ويشغل هذا الشخص منصبه لفترة واحدة لا تتجاوز مثلا أربع سنوات بالتناوب.

أمّا **الإشكالية الرابعة:** فهي كيفية تدريب تلك القوات لمواجهة الميلشيات المسلّحة غير النظامية، والتي تمثّل تحدّياً حقيقياً لتلك القوة المقترحة.[1]

1 د. مصطفى كامل السيد، العمل العربي العسكري المشترك، طبيعة المهمة ، قضية للنقاش :على الرابط التالي: http:// arabic.cnn.com/middleeast/2015/04/06/arab-summit-yemen

سادساً: معوّقات عمل تلك القوة:

مع التسليم بأنّ التهديدات الأمنية التي تواجه الدول العربية قد أضحت مشتركة، فإنّ هناك معوّقات، ربما تواجه عمل تلك القوة ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

1. اختلاف المسارح العسكرية لمناطق الصراعات والتي تختلف من دولة لأخرى، وخاصة ذات الطبيعة الجغرافية الوعرة ؛ الأمر الذي قد يعوق عمل هذه القوة، ومن ذلك على سبيل المثال الحالة اليمنية؛ حيث إنّه مع استمرار عملية عاصفة الحزم قامت جماعة أنصار الله بتخزين الأسلحة والعتاد في الكهوف الجبلية الوعرة، وفي حال تطلّب الأمر تدخلاً برياً فإنّ القضية الأساسية التي يجب أن تكون محلّ اعتبار أساسيّ هي كيفية الخروج الآمن للقوات البرية.

2. على الرغم من أنّ القوات العربية المشتركة ليست بالأمر الجديد على التاريخ العربي الحديث، فقد كانت هناك تجارب عديدة، و لم يتم إجراء أي دراسات حتى الآن، توضح الصعوبات التي واجهت تلك المحاولات والظروف التي تزامنت وتكوينها؛ حتى يمكن تلافيها مستقبلاً، بشأن تلك القوة العربية المقترحة؛ حيث إنّ هذه الدراسات سوف توضح الفرق بين السياقات التي كانت سائدة عند تطبيق مشروعات العمل العسكري العربي المشترك وتلك التي تسود اليوم، إذ يلاحظ أنّ الدولة الوطنية هي محور الصراع الآن، من خلال ما تواجهه من محاولات؛ لضمّها إلى مشاريع توسعية خارجية أو فئوية، أو الاثنين معاً، وبالتالي فإنّ فكرة القوة العربية المشتركة من شأنها أن تنتقص من دور الدولة العربية، وتجعل قواتها مشتتة بين الداخل والخارج، ومع أنّ ذلك الرأي مردود عليه، فإنّ هناك حاجة لوجود عربي فعّال في الأقطار العربية التي تعاني من الصراعات، ومنها اليمن وليبيا[1]. إنّ مواجهة التهديدات الأمنية تتطلب قبل تشكيل تلك القوة تفعيل الاتفاقيات العربية المتعلقة بالدفاع المشترك على أرض الواقع، لكن وفق خصوصية كلّ دولة.

3. ربما إنّ اختلاف العقيدة العسكرية بين الجيوش العربية يعدّ عائقاً أمام عمل تلك القوة؛ حيث إنّ قيادة تلك القوة يتعين أن تضمّ قوى بشرية وكوادر ومعدات عسكرية متكاملة، تتيح لها التعامل مع التهديدات المتوقعة.

4. لوحظ أنّ تدخل تلك القوّة لن يكون بشكل تلقائي عند وقوع الأزمات، وبالتالي فإنّ التساؤل هو: ماذا لو لم تطلب الدولة المعنية تدخل القوة العربية، وترى الدول المجاورة أنّ تلك التهديدات تمثّل تهديداً لأمنها القومي؟ هل يمكن أن تتدخل بشكل تلقائي ومن دون طلب؟ وتلك قضايا ربما يكون لها بعد قانوني، ويرتبط بمدى شرعية عمل تلك القوة المقترحة.

5. ربما يكون هناك خلاف بشأن مسائل مثل القيادة والمقر والتمويل، وهل ستكون متغيّرة وفقاً للأزمة أم أنها سوف تتسم بالثبات؟

---

1 رغيد الصلح، القوة العربية المشتركة ومشاريع السلام، صحيفة الحياة 2 ابريل 2015 على الرابط التالي: http://alhayat.com/Edition/Print/8354446/

سابعاً: المواقف الدوليّة تجاه تشكيل تلك القوة:

كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية هو الأوضح تجاه هذه الفكرة، وفي هذا السياق قال وزير الدفاع الأمريكي أشتون كارتر إنّ الولايات المتحدة تدعّم خطط إنشاء قوة عربية مشتركة؛ للتصدي للتهديدات الأمنية المتزايدة في منطقة الشرق الأوسط، وإنّ البنتاجون سوف يتعاون معها في المجالات التي تتوافق فيها المصالح الأمريكية مع نظيرتها[1]، بل لوحظ أيضاً وجود رأي عام غربي مؤيد لتشكيل تلك القوة، وهو ما أشار إليه الكاتب الأمريكي جيمس تروب في مجلة فورن بوليسي الأمريكية بالقول "إنّ الغارات الجوية التي شنتها المملكة العربية السعودية بالتحالف مع ثماني دول عربية أخرى، إضافة إلى الولايات المتحدة ضد الحوثيين في اليمن، هي نموذج جديد للتحرّك الإقليمي الجماعي بصحبة أمريكا كلاعب مساند"، و أضاف " إنّ هذا النموذج هو ما تحدّث عنه الرئيس باراك أوباما قبل عام في أكاديمية "ويست بوينت" الأمريكية من أنّ واشنطن لن تحاول مستقبلاً التصدّي للخطر الإرهابي خارج حدودها بمفردها، وإنما ستعمد إلى الشراكة مع دول تبحث الشبكات الإرهابية عن موطئ قدم فيها"[2]، وفي الوقت ذاته أشارت صحيفة الواشنطن بوست في إحدى افتتاحياتها إلى أنّ " التدخل الذي تقوده السعودية في اليمن وإعلان تشكيل قوة عربية مشتركة ربّما يمثّل نقطة تحوّل تاريخية في الشرق الأوسط. فحلفاء الولايات المتحدة التقليديون مثل السعودية ومصر، والذين ضاقوا ذرعاً من سلبية أمريكا في وجه الاضطراب المتصاعد، ويشعرون بالقلق من اندفاع أوباما نحو توقيع اتفاق نووي مع إيران، يتحركون بقوة من أجل الدفاع عن مصالحهم دون الاعتماد على واشنطن. وأضافت الصحيفة إنّ هذا التطور ربما تمّ الترحيب به من قبل إدارة سعت إلى إخراج الولايات المتحدة من حروب الشرق الأوسط ".

1 انظر تصريح وزير الدفاع الأمريكي على الرابط التالي: http://www.skynewsarabia.com/web/article/734537

2 James Traub, America Has Abdicated Its Guiding Role in the Middle East to a Sectarian Arab Military Force, http://foreignpolicy.com/author/james-traub/

ثامناً: ملاحظات ختامية:

1. أدركت الدول العربية أنها تخوض معركة المصير، بمعنى آخر، أنه انطلاقاً من أنّ الأمن الإقليمي هو حاصل جمع الوحدات المكونة لهذا الأمن، فبقدر ما تكون قوة تلك الوحدات بقدر ما تكون قوة الأمن الإقليمي، ومن ثمّ فإنّ الحفاظ على مفهوم الدولة الوطنية الموحّدة يعدّ أمراً مصيرياً.

2. بغضّ النظر عن التحدّيات التي تواجه إنشاء تلك القوة العربية المشتركة، فإنها تعدّ محاولة جادة لاستقلال الأمن الإقليمي عن نظيره العالمي، حيث ظلّ تطور الأمن الإقليمي من حيث المضمون والآليات يدور في فلك الأمن العالمي لعقود طويلة؛ الأمر الذي لم يكن إيجابياً على الدوام بالنسبة لمعادلة الأمن الإقليمي.

3. إنّه حال دخول هذه الفكرة حيّز التنفيذ، فإنها ستكون تنفيذاً حقيقياً لمفهوم الردع تجاه مهدّدات الأمن الوطني والأمن الإقليمي للدول العربية الذي يعدّ كلّاً لا يتجزأ، ومن ثمّ فإنها ستكون الآلية الحقيقية لتحقيق مفهوم التوازن الإقليمي.

4. إنّه حال نجاح تلك القوة فإنها ستكون حافزاً للدول العربية؛ لبحث مسارات تكاملية أخرى على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية، وهي الجوانب المختلفة للأمن بمفهومه الشامل، وهو الأمر الذي ربما يتطلب إمّا تعديل بعض بنود الميثاق المنشئ لجامعة الدول العربية، أو استحداث آليات جديدة ضمن ذلك الميثاق، من شأنها تعزيز مفهوم العمل العربي المشترك.

5. من المهمّ الاستفادة من تجارب المنظّمات الإقليمية والدولية، التي لديها قوات عسكرية مشتركة، بل والأهمّ دراسة تجاربها في الأزمات المماثلة.

دول مجلس التعاون والسيناريوهات المستقبلية للاتفاق النووي مع إيران

الدكتور محمد بن صقر السلمي [1]

ملخّص:

بعد أسبوع ماراثوني شهدته مدينة لوزان السويسرية، أعلنت مجموعة 5+1 (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، روسيا، الصين، المملكة المتحدة وألمانيا) عن نجاح المفاوضات والاتفاق على إطار عام لحل مسألة ملف إيران النووي، على أن يتم الانتهاء من كتابة مسودة الاتفاق والتوقيع عليها بنهاية شهر يونيو 2015م.

هذه الدراسة ليست بصدد تقييم هذا الاتفاق أو تحليل فصوله وبنوده المعلن عنها، أو التطرق إلى التباين في البيانين الصادرين عن البيت الأبيض ووزارة الخارجية الإيرانية، أو كيف سيتم تطبيق هذا الاتفاق، والعراقيل التي ستواجهه ونحو ذلك؛ لأّن هذا كله يحتاج إلى دراسة تفصيلية خاصة بذلك. تركز الصفحات التالية على أربعة محاور رئيسية، هي:

1. السيناريوهات المستقبلية لمرحلة ما بعد الاتفاق على الإطار العام لحل أزمة الملف النووي الإيراني.
2. الموقف الإيراني في حال فشل التوقيع على الاتفاق الشامل.
3. مستقبل العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.
4. موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة 5+1.

1 الأكاديمي والباحث المتخصص في الشأن الإيراني -جامعة أم القرى- المملكة العربية السعودية

مقدمة:

تشهد منطقة الشرق الأوسط مرحلة جديدة وحسّاسة على الصعد كافة فهناك الأزمات السياسية التي تعصف بالعراق وسوريا وليبيا واليمن، وعلى صعيد آخر، تنتشر الجماعات الإرهابية في عدة مناطق في القارتين الآسيوية والأفريقية، حيث يمكن الحديث عن تنظيم القاعدة، داعش، بوكو حرام والمليشيات الشيعية في العراق واليمن وسوريا، وانتشار عناصر الحرس الثوري وقياداته في كل من العراق وسوريا ولبنان. كما تشهد المنطقة تحالفاً عربيّاً إسلاميّاً مكوّناً من عشر دول (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باستثناء عمان، السودان، مصر، الأردن، المغرب والباكستان)؛ لمواجهة التحديات الخطيرة التي تشهدها اليمن بعد محاولة تنظيم أنصار الله الحوثي وأنصار الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح تقويض الشرعية في البلاد والسيطرة على مساحات شاسعة من اليمن، بما في ذلك العاصمة صنعاء؛ مما قاد الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي إلى الطلب بصفة رسمية من دول مجلس التعاون التدخل عسكرياً؛ لإنقاذ البلاد من قبضة إيران، الأمر الذي قاد إلى انطلاق عمليات "عاصفة الحزم" ضد الانقلابيين في اليمن. وقد لاقت هذه العملية العسكرية ترحيباً وتأييداً من قبل معظم دول العالم.

من التحديات الأخرى التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط الشكوك حول برنامج إيران النووي الذي تكتمت عليه لسنوات طويلة حتى تم الكشف عنه من قبل المعارضة الإيرانية في عام 2002م تقريباً، الأمر الذي دفع طهران نحو فتح قنوات للحوار والمفاوضات مع القوى العظمى في العالم. وقد استمرت هذه المفاوضات لما يربو عن عقدٍ من الزمان ووصلت في نهاية المطاف إلى اتفاق مبدئي في نوفمبر 2013م، تم تمديده مرتين إلى أن تم التوصل في بداية شهر إبريل 2015م، إلى اتفاق بين إيران ومجموعة 5+1 على الإطار العام لحل أزمة الملف النووي الإيراني، على أن يتم التوقيع على الاتفاق في مهلة لا تتجاوز الأول من شهر يوليو 2015.

وإذا ما اعتبرنا أنّ برنامج إيران النووي ليس لأهداف سلمية بحتة، كما تزعم إيران، ووفقاً لمعطيات كثيرة، فممّا لا شك فيه أن دافعها الأساسي لانتاج السلاح النووي هو طموحها في تصدير مشروعها الثوري والتمدد والهيمنة على المنطقة وتنصيب نفسها القوة الأولى في هذا الإقليم المضطرب، إضافة إلى تصدير مشاكلها الداخلية وتجنب الاستحقاقات المحلية المؤجلة لضمان استمرار النظام الحاكم في طهران. يشير تقرير البنتاجون الصادر عام 2010 حول قدرة إيران العسكرية، إلى أن " أهم الخيارات الاستراتيجية للنظام الإيراني تتمثل في البرنامج النووي وإبقاء الباب مفتوحاً لإمكانية تطوير الأسلحة النووية[1]. في هذا الصدد، يبرز تساؤل منطقي مفاده: هل البرنامج الإيراني بهذه القوة أو أنّ الغرب والولايات المتحدة الأمريكية قد بالغا في قدرات إيران النووية وتقدم البرنامج النووي؛ مما قاد الإيرانيين إلى استغلال ضعف المعلومات الغربية حول البرنامج وبالتالي استخدام هذه الورقة لمقايضات سياسية وتحقيق مكاسب خارج إطار الملف النووي؟ من هنا، يمكن القول إنّ خيار المفاوضات الدبلوماسية يعطي، من الناحية النظرية، الدول المشاركة في المفاوضات المزيد من

1 U.S. Department of Defense, "Unclassified Report on Military Power of Iran," April 2010.

المعلومات، ويجعلها على اطلاع أكبر واشمل على حقيقة البرنامج النووي الإيراني والمراحل التي وصل إليها، لا سيما وأنّ هناك نقصاً حادّاً في المعلومات حول برنامج إيران النووي، والمفاوضات قد تعوّض ذلك.

إنّ الوصول إلى اتفاق شامل ورفع للعقوبات سوف يجير لصالح الرئيس الإيراني حسن روحاني، على الرغم من الإدارة المباشرة للمفاوضات من قبل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في إيران آية الله علي خامنئي، والتي يعتبرها مسألة مرتبطة بالأمن القومي الإيراني. على الجانب الآخر، فإنّ أي فشل للمفاوضات سوف يواجه بسببه الرئيس روحاني سخط المرشد الأعلى والتيار الأصولي في إيران، من خلال الزعم بأنّ عدم الثقة في الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها مبرّر، وأنّ نتائج هذه المفاوضات متوقعة سلفاً، من وجهة نظرهم، وفي الوقت ذاته لإقناع الرأي العام الإيراني بأنّ الحل الوحيد يكمن في الوقوف بصمود أمام الضغوطات الخارجية والتأقلم مع العقوبات الاقتصادية[1].

تزعم الولايات المتحدة الأمريكية أن إيران لم تقرر بعد تجاوز عتبة احتمال القدرة إلى إنتاج السلاح فعلياً، وإن كانت قريبة جداً من ذلك، كما أشار الرئيس أوباما في كلمته عشية الإعلان عن التوصل إلى اتفاق على الإطار العام لحل أزمة الملف النووي الإيراني[2]، مع العلم بأنّ أوباما قد أعلن خلال كلمة ألقاها في اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للعلاقات العامة في مارس 2012م، أنه لا يتبع سياسة الاحتواء بل سياسة منع إيران من الحصول على السلاح النووي[3]. عليه، فإن أي اتفاق يحجم نشاطات إيران في تخصيب اليورانيوم ويقنن حاجتها الفعلية للمفاعلات النووية إلى جانب إشراف مباشر ودقيق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أنشطة هذه المحطات النووية قد يحول دون وصول إيران إلى السلاح النووي[4].

لقد استخدمت طهران الملف النووي الإيراني كمنفذ للخروج من عزلتها السياسية والتفاوض والنقاش مع العالم الخارجي، كما تستغل إيران المفاوضات مع الغرب لتحقيق مكاسب سياسية إقليمية وتقديم نفسها كحليف قادم في الحرب ضد الإرهاب العالمي (النسخة السنيّة فقط)، والترويج لذلك من خلال نشر صور قائد فيلق القدس اللواء قاسم سليماني خلال تواجده في مناطق الصراع في كل من العراق وسوريا[5].

---

1 Shlomo Brom, "Nuclear negotiations with Iran: The Path Forward," Centre for American Progress, November 2014, p.2 (pp. 1-10).

2 للاستماع لكلمة الرئيس أوباما، ارجوا مراجعة الرابط التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=5UkM9YayHWo

3 مركز الجزيرة للدراسات، "إيران: حساب المخاطر يؤجل الضربة الإسرائيلية،" تقدير موقف، 21 مارس 2012، http:// studies.aljazeera.net/positionestimate/2012/03/201232184826999137.htm تاريخ الدخول 1 ابريل 2015.

4 ACA Research Staff, "Solving the Iranian Nuclear Puzzle," An Arms Control Association Briefing Book, February 2013, p. 1. (1-52).

5 Robert S. Litwak, "Dealing with the Iranian Nuclear Challenge," Wilson Center, November 2012, p3. (1-4).

تتناول هذه الدراسة عدداً من المحاور الرئيسة المتعلقة بمستقبل المفاوضات حول برنامج إيران النووي، ومستقبل العلاقة بين واشنطن وطهران، علاوة على قراءة مستقبلية لموقف النظام الإيراني في حال تعذر التوقيع على الاتفاق الشامل وإعلان فشل المفاوضات، وأخيراً، موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من مسار المفاوضات النووية، ومستقبل ذلك، وانعكاسات الاتفاق النووي المستقبلية على السياسة الخارجية لهذه الدول.

أولاً: السيناريوهات المستقبلية

هناك عدة سيناريوهات مستقبلية متوقعة للاتفاق النووي بين إيران ومجموعة 5+1، وتتمثل في أربعة سيناريوهات رئيسة:

السيناريو الأول: التقدم المستمر

حيث يتم إيصال الإطار العام للاتفاق النووي إلى مراحله النهائية بسلام دون خلافات تذكر في صياغة قرار الاتفاق الشامل وآلية رفع العقوبات ونحو ذلك، خاصة في ظل التباين الكبير بين التصريحات الأمريكية والإيرانية بعد الإعلان عن التوصل للإطار العام للاتفاق في مدينة لوزان السويسرية؛ مما أثار الكثير من التساؤلات في الداخل الإيراني والأمريكي على حد سواء. عليه، فإنه من المرجح أن تستمر السياسة الخارجية الأميركية في هدفها المبني على إنجاح هذا الاتفاق وتجنب التفكير في خيارات أخرى، خاصة وأنّ الحكومة الأمريكية الحالية التي تسعى إلى تسجيل نجاحٍ في منطقة الشرق الأوسط بعد الإخفاق في الملفين السوري والفلسطني، وما يسمّى بـ"الربيع العربي"، وبالتالي اصبح فريق الرئيس أوباما يراهن على إنجاح المفاوضات حول الملف النووي الإيراني.

السيناريو الثاني: الانهيار

حيث يفشل الطرفان في الاتفاق على صياغة نهائية موحدة للاتفاق النووي الشامل والتوصل إلى حقيقة أنّ إيران لن تتراجع عن هدف إنتاج السلاح النووي، وأنّ دخول طهران للمفاوضات كان لكسب المزيد من الوقت في تقدم برنامجها النووي؛ مما يقود بعض القوى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، إلى التفكير جدياً في ضربة استباقية تقودها هاتان الدولتان، أو ضربة نووية ترتكبها إيران من خلال إحدى المنظمات التابعة لها، ستقود إلى دمار وفوضى عالمية. في كافة الأحوال، تحاول جميع الأطراف تجنب هذا السيناريو، ويعتبر هو أيضاً أقل احتمالاً بسبب الآثار التي تخلفها الأسلحة النووية، ورغبة الحكومة الإيرانية في عدم استفزاز القوى الكبرى، وربما عدم قدرة الولايات المتحدة أو إسرائيل على تشكيل تحالف دولي لمهاجمة إيران. وأخيراً، إذا فشلت الدبلوماسية، فإنه يجب على كل من الولايات المتحدة والدول الأوروبية أن يكونوا

على أُهبة الاستعداد لاستخدام إجراءات قسرية لوقف برنامج إيران للأسلحة النووية، للاعتقاد بأنّ امتلاك إيران قدرات نووية يمثّل تهديداً أمنياً غير مقبول في الشرق الأوسط، وسيقود إلى سباق تسلح في المنطقة. هذه الخطوة لا يمكن أن تبدأ حتى تقرّ الولايات المتحدة الأمريكية بعدم إمكانية الوصول إلى حلّ للبرنامج النووي الإيراني، ومن ثمّ تعلن أنّ على إيران مواجهة العواقب. وإذا أردنا أن نكون أكثر واقعية في تعاطينا مع خيار الحرب هذا، فإنّ دفعة جديدة من العقوبات على إيران لا تؤدي إلى الذهاب إلى حرب معها قطعاً، لكن الإيرانيين نجحوا في تسويق هذه الفكرة، التي راح يرددها مسؤولو البيت الأبيض وحلفاؤهم في الكونغرس. كذلك يتبنى فكرة "مفاوضات أو حرب" التحالف المناهض للحرب، وهو ما جعل أوباما في موقف قوي أمام خصومه في الولايات المتحدة الأمريكية، وقدّم له دعماً شعبياً كبيراً في مواجهة الغالبية من الجمهوريين في الكونغرس في موضوع إيران.

السيناريو الثالث: الانضباط

الذي يعتمد على الدبلوماسية والمناقشة. إيران والولايات المتحدة قادرتان على الاتفاق على التقارب الاقتصادي، على غرار تغيير في السياسة الأمريكية تجاه الصين بدءاً في ثمانينيات القرن الماضي. إنّ صادرات إيران من الطاقة يمكن أن تساعد الرغبة الأمريكية للحصول على الطاقة، وأنّ إيران في المقابل سوف تعترف بإسرائيل وتلتزم للقوى الكبرى بعدم تهديد أمن وسلامة إسرائيل. كذلك تشجيع البوادر الإيجابية الإيرانية تجاه إسرائيل، لتخفيض التوترات بين الدولتين، وتهدئة مخاوف إسرائيل من نوايا إيران مع إرسال رسائل واضحة لإسرائيل بأنّ الولايات المتحدة لن تساند عملاً عسكريًّا ضد إيران عقب التوصل إلى تسوية نووية نهائية بالتفاوض. هذا السيناريو أقلّ احتمالاً من السيناريو الأول، إلا أنه أكثر منه عرضة للانهيار، لأنه يتطلب من الدول إجراء تغييرات كبيرة وجوهرية في سياساتها الخارجية التي من المحتمل أن تواجه اختلافاً في وجهات النظر بين الفاعلين السياسيين الأقوياء في جميع الدول المعنية، خاصة على الجانب الإيراني، كما سيتم التطرق إلى ذلك أدناه[1].

السيناريو الرابع: التحول

الذي يعتبر شكلاً من أشكال تغيير النظام في إيران إلا أنه ليس شريطة أن يكون برعاية مباشرة من قبل الولايات المتحدة. هناك من يعتقد بأن الغرب وصل إلى قناعة بأن التغيير في إيران لن يحدث من الخارج بل من خلال الانفتاح على طهران وإحداث تغييرٍ حقيقيّ من الداخل. من هنا، من المرجح أن يحدث هذا التغيير من قبل العديد من المنظمات الإيرانية المحلية التي تبحث عن تغيير في الهيكل الديني لدولتهم. ومن الصعب التنبؤ بعواقب مثل هذه الثورة، ولكن من المحتمل أن تؤدي إلى زيادة الانفتاح على الدول الخارجية والتخلص من النمط الثوري الراديكالي الذي يعتمد عليه نظام الملالي في إدارة الملفات السياسية على المستويين الداخلي

1 د. محمد بن صقر السلمي، "مفاوضات إيران النووية بين مكاسب الخارج وخسائر الداخل،" صحيفة مكة، 2 فبراير 2015، العالم، الطبعة الأولى.

والخارجي. إنّ احتمال هذا السيناريو يكون أقل من كل من سيناريو التقدم المستمر وسيناريو الانضباط، لأنه من غير المرجح أن يقبل النظام الإيراني الحالي تحديات تهدد النظام، وسيقاوم بعنف مثل هذه التغييرات.

ثانياً: إيران وفشل التوقيع على الاتفاق النهائي

يعتقد كثيرون أنّ إيران لا تسعى إلى التوصل بشكل جدّي إلى نجاح المفاوضات مع الغرب، وإنما هدفها الرئيس يتمثل في كسب المزيد من الوقت لتقدم برنامجها النووي والحصول على أكبر جزء ممكن من أموالها المجمدة في الخارج؛ بسبب العقوبات المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

من جانب آخر، يرى البعض أن نتائج مفاوضات إيران مع القوى العظمى ستكون مضرة بالنظام الإيراني بغض النظر عن نتائج هذه المفاوضات أو الفترة التي استغرقتها. إنّ نتائج هذه المفاوضات قد تضعف أسس الجمهورية الإسلامية وثوابتها. بغضّ النظر عن ذلك كله، فإنّ الفشل في التوقيع على الاتفاق النووي سوف يقود إيران إلى اتخاذ بعض الخطوات وإلقاء اللوم على الدول الغربية كسبب أساسي لهذا الفشل. يقول سيد حسين نقوى حسيني، الناطق الرسمي باسم لجنة الأمن القومي في البرلمان الإيراني (مجلس الشورى) أنه في حالة فشل المفاوضات فإن أمام البرلمان ثلاثة خيارات رئيسة:

الخيار الأول: إقرار تخصيب اليورانيوم بنسبة 60 %.

الخيار الثاني: بحث لجنة الأمن القومي عن مقترحات أكثر احترافية، ويتمّ إقرارها في اللجنة النووية دون الإشارة إلى نسبة تخصيب محدّدة. هنا تحتاج الحكومة إلى استخدام أجهزة طرد مركزي أكثر تطوراً، وكذلك تطوير المواقع النووية الحالية.

الخيار الثالث: الإعلان عن الانسحاب من اتفاق جنيف وإلغائه[1].

من الممكن إضافة خيار رابع وهو إعلان طهران عن عزمها الانسحاب من معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النوويةNPT . ستركز طهران على الجزء من نص هذه المعاهدة الذي يقول: "أي الطرفين يشعر بأنّ الأحداث الطارئة المتعلقة بالمعاهدة يمكن أن تهدد مصالح دولته فبإمكانه التخلي عن المعاهدة"[2].

1 أمنه شيرافكن، " 3 سناريو در صورت شكست مذاكرات،" روزنامه شرق، شنبه 11 بهمن 1393 هـ ش (السبت 31/1/2015)، سياست، الطبعة الأولى.

2 François Nicoullaud, "Iran's NPT Withdrawal Option," Lobelog Foreign Policy, http://www.lobelog.com/irans-npt-withdrawal-option/ , (date of access 31 January 2015.

ثالثاً: مستقبل العلاقات بين ايران والولايات المتحدة الأمريكية:

إنّ مستقبل العلاقة بين واشنطن وطهران يرتبط في المقام الأول بالنتائج النهائية للمفاوضات، وكذلك مدى الالتزام بالاتفاق، إذا ما تم التوصل إليه، خاصة من الجانب الإيراني. علاوة على ذلك، من المستبعد أن تتحول العلاقة بين الجانبين إلى حالة طبيعية في المستقبل المنظور؛ وذلك لوجود خلافات كثيرة، خاصة فيما يتعلق بمسألة الصواريخ البالستية الإيرانية، وملف حقوق الإنسان، وكذلك الاتهامات لإيران بدعم الإرهاب، كما أنّ عودة العلاقة تستلزم فترة ليست بالقصيرة للتمهيد لها وتهيئة الرأي العام لذلك خاصة بالنسبة للجانب الإيراني وموقف التيار الأصولي من ذلك. عموماً، يمكن تلخيص سيناريوهات مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في النقاط التالية:

1- **سيناريو المواجهة:** على الرغم من أن هناك من يتحدث عن احتمالية الفشل في التوصل إلى اتفاق نهائي وشامل حول مستقبل برنامج إيران النووي، فإنّ التحول إلى المواجهة العسكرية قد يتبدد؛ لأنّ الميول الراديكالية في طهران قد استهلكت في مواجهة الأزمات المتعددة للشرعية السياسية والاقتصادية . بعد تجربتي العراق وأفغانستان؛ فمن المستبعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية في حرب ثالثة في المنطقة؛ نظراً لما تسببت فيه تلكما الحربان من صعوبات اقتصادية في الداخل الأمريكي.

2- **سيناريو الطريق المسدود:** الأكثر احتمالا. لأسباب متعددة، ربما يستبعد في الوقت القريب والمنظور عودة العلاقات بين واشنطن وطهران. جميع الحكومات الإيرانية المتعاقبة فشلت في تجاوز الخلافات على أقل تقدير في الجانب المعلن عنه في العلاقة بين البلدين. لذا، فإن أي تغيير في العلاقة سوف يحتاج في المقام الأول إلى تغير في بعض "الثوابت" المعلنة للجمهورية الإسلامية والذي قد ينعكس سلباً على تركيبة القوى في الداخل الإيراني؛ لما لشعار العداء ضد الولايات المتحدة الأمريكية من دور بارز في حفظ التوازن في الداخل الإيراني وتبرير بعض الأنشطة والأسس التي يقوم عليها النظام الإيراني.

3- **سيناريو الاستمرار:** يعتبر أصحاب هذا السيناريو أنّه ممكن؛ بالأخذ في الاعتبار السيناريووين السابقين، ولأنه من المستبعد تحسن العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في القريب العاجل، فإنه من الممكن استمرار العلاقات بين البلدين على النمط الحالي على المدى المنظور.

4- **سيناريو التطبيع:** ممكنٌ، ولكن ليس على المدى المنظور. يرى أنصار ذلك السيناريو أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إحداث تغييرٍ في تحالفاتها في منطقة الشرق الأوسط، وأنها تعتزم إعادة بناء العلاقة مع إيران لتعود كما كانت قبل ثورة 1979م واسقاط النظام البهلوي. يستشهد أنصار هذا السيناريو بقوة اللوبي الإيراني في أروقة البيت الأبيض، خاصة المجلس القومي الإيراني الأمريكي الذي يترأسه تريتا بارسي، وهو سويدي من أصول إيرانية، إلى جانب عددٍ من الشخصيات الإيرانية المتنفذة في دوائر صناعة القرار في حكومة الرئيس باراك أوباما.

رابعاً: موقف دول مجلس التعاون من نتائج المفاوضات

بداية، يعتقد كثيرون بأنه من الأهمية بمكان أن تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية في عين الاعتبار ردود فعل دول المنطقة تجاه نتائج المفاوضات مع إيران، وألا يصبح التوافق مع إيران على حساب علاقة واشنطن مع دول مجلس التعاون، وهي الدول الأقرب جغرافياً إلى إيران، وبالتالي ستشعر بالخطوات القادمة تجاه إيران وبرنامجها النووي.

تنظر دول مجلس التعاون (ربما باستثناء سلطنة عمان) إلى الاتفاق الغربي-الإيراني على أنه أحدث مؤشراً للصعود الإيراني على حساب المنطقة العربية والخليجية تحديداً، خاصة في ظل سيطرة إيران على العراق سياسياً، وتدخّل طهران في الشؤون الداخلية في عدة دول عربية ابتداء من لبنان وسوريا، ومروراً بتدخلها في الشأن الداخلي لمملكة البحرين، وكذلك تحريكها لجماعة "أنصار الله" (الحوثيون) في اليمن. ولعل السبب الرئيس لهذا التمدد الإيراني يكمن في الرغبة الأمريكية في إعادة التوازن مع آسيا، والتركيز بشكل مكثف على الخطر القادم من المارد الصيني. إنّ ردة فعل دول مجلس التعاون، خاصة المملكة العربية السعودية، تجاه الاتفاق النووي مع إيران ستكون أكثر وضوحاً بعد توقيع الاتفاق وتطبيقه على أرض الواقع؛ حيث سيتم مراقبة التحركات الإيرانية عن كثب لاستنباط توجهات إيران القادمة حيال دول المنطقة، وإذا ما كان الاتفاق سيطلق العنان لها للمزيد من التدخلات ومحاولة الهيمنة وبسط النفوذ، أو أنّ طهران ستكتفي بما حققته من نتائج حيال برنامجها النووي والنجاح في رفع العقوبات الغربية؛ للتحول إلى دولة طبيعية على حساب الجنوح الثوري الذي لازمها طيلة قرابة ستة وثلاثين عاماً.

من جانب آخر، يرى بعض المحلّلين أنّ تحسن العلاقات بين طهران وواشنطن سوف يقود تلقائياً إلى تحسن العلاقات بين الرياض وطهران؛ ويستدلون في ذلك بطبيعة العلاقة بين الدولتين إبان الحقبة البهلوية عندما كانت علاقات هاتين الدولتين مع الولايات المتحدة الأمريكية جيدة. الحقيقة إنّ هذا المنظور غير دقيق؛ فالأوضاع الدولية والإقليمية مختلفتان تماماً عن تلك الحقبة، والأهم من ذلك أنّ الأيدولوجية التي ينتهجها النظام الإيراني الجديد تختلف تماماً عن الدولة البهلوية؛ فبينما كانت الأولى تعتمد على الجانب القومي والعلماني، انتهج نظام الجمهورية الإسلامية المسار المذهبي الطائفي، ونظرية تصدير الثورة والمشروع التوسعي في المنطقة؛ الأمر الذي جعل إيران في حالة من التصادم مع الدول العربية والخليجية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية. أيضاً شهد العام 2014 تحسناً ملحوظاً في العلاقات الإيرانية الأمريكية، وفي المقابل تدهورت العلاقات بين طهران والرياض بشكل كبير، الأمر الذي يبرهن على أنّ المراهنة على أنّ عودة العلاقات الإيرانية الأمريكية تقود تلقائياً إلى عودة العلاقات السعودية الإيرانية إلى عصرها "الذهبي" قراءة غير دقيقة![1]

---

1 د. نوذر شفيعي، "حلقه مفقود در روابط رياض وتهران،" صحيفة ايران، 5 يناير 2015، سياست، الطبعة الأولى، و

David Blair, "How a US-Iran nuclear deal might transform the balance of power in the Middle East," The Telegraph, 07 Mar 2015, World/Iran.

من هنا، فإنّ الاتفاق مع إيران قد يزيد من عدم ثقة دول مجلس التعاون في الولايات المتحدة، وقد يقود دولاً مثل المملكة العربية السعودية إلى التفكير جدياً في البدء في تطوير برنامجها النووي، وبناء تحالفات جديدة مع دول أخرى مثل الصين والهند وغيرهما. أمّا إذا كان الاتفاق يثبت إبعاد إيران عن إنتاج السلاح النووي فإنّ دول مجلس التعاون سوف ترحب بذلك ، كما حدث عند إعلان الاتفاق المبدئي، وعند الإعلان عن التوصل إلى إطار عام للوصول إلى اتفاق نهائي وشامل. من المعلوم أيضاً أنّ دول مجلس التعاون تخشى أنّ الاتفاق حول البرنامج النووي قد يقود إلى تطور العلاقات بين واشنطن وطهران على حساب مصالحها.

وعليه، إذا تم التوصل إلى توقيع الاتفاق النهائي في شهر يونيو 2015م، فإنّ دول العالم سوف تمنح ذلك بعض الوقت لضمان جديته واستمراره وتحقق أهدافه. أما في حالة فشل إيصال الاتفاق إلى مراحله الأخيرة وتوقيعه وحصوله على تأييد الأمم المتحدة فهذا يعني العودة إلى المربع الأول مجدداً، وبالتالي ربما يخفف القلق الخليجي من التوصل إلى اتفاق سيىء أو مزيد من التقارب في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية. كذلك يضع دول المنطقة على أهبة الاستعداد لانطلاق شرارة سباق تسلح في الشرق الأوسط، خاصة إذا ما قررت إيران المضي قدماً في تطوير برنامجها النووي.

ختاماً، البعض يرى أنّ فكرة أمن منطقة الخليج العربي ليست معادلة صفرية تماماً، وأنّ الانفتاح في العلاقات بين واشنطن وطهران لا يعني بالضرورة تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن حلفائها التقليديين في المنطقة العربية، خاصة دول مجلس التعاون. من هنا يعتقد هؤلاء بأنّ إنشاء حوار استراتيجي هادف بين الأطراف الثلاثة للوصول إلى تفاهمات حيال مستقبل المنطقة وأمنها واستقرارها، وأنّ زيادة إحساس إيران بالأمن والاستقرار وإبعاد شبح الحرب عنها يمكن أن يُسهم في أمن دول مجلس التعاون والمنطقة برمتها[1]. لا شكّ أنّ هذه نقطة جديرة بالاهتمام ومحفزة كثيراً للأطراف كافة إلا أنّ هناك ملفات عالقة كثيرة مثل: الملف السوري، والعراقي، واليمني، وغيرها، قد تحول دون تحقق هذا التوجه على أرض الواقع إلّا إذا اتخذت طهران خطوات جدية على الأرض تثبت لدول الجوار العربي حسن نواياها، وتردم الهوّة بين الطرفين، خاصة في ظل وجود "أزمة ثقة" بين إيران ودول المنطقة العربية.

1 جيفري مارتيني و داليا داساكاي، " سيناريو ما بعد الصفقة: ما الذي ستفعله إسرائيل والسعودية حال التوصل لاتفاق نووي نهائي مع إيران؟" المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، http://www.rcssmideast.org/Arti-cle/3101/%D9%85%D8%A7-% ، تاريخ الدخول 2 ابريل 2015.

المراجع:

المراجع العربية والفارسية:

1. السلمي، د. محمد بن صقر ، "مفاوضات إيران النووية بين مكاسب الخارج وخسائر الداخل،" صحيفة مكة، 2 فبراير 2015، العالم، الطبعة الأولى.
2. شفيعي، د. نوذر ، "حلقه مفقود در روابط رياض وتهران،" صحيفة إيران، 5 يناير 2015، سياست، الطبعة الأولى.
3. شيرافكن، أمنه ، " 3 سناريو در صورت شكست مذاكرات،" روزنامه شرق، شنبه 11 بهمن 1393 هـ ش (السبت 2015/1/31)، سياست، الطبعة الأولى.
4. مارتيني، جيفري و داساكاي، داليا ، " سيناريو ما بعد الصفقة: ما الذي ستفعله إسرائيل والسعودية حال التوصل لاتفاق نووي نهائي مع إيران؟" المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 2 ابريل 2015.
5. مركز الجزيرة للدراسات، "إيران: حساب المخاطر يؤجل الضربة الإسرائيلية،" تقدير موقف، 21 مارس 2012، htm.201232184826999137/03/http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2012 تاريخ الدخول 1 ابريل 2015.

المراجع العربية والفارسية:

1. ACA Research Staff, “Solving the Iranian Nuclear Puzzle,” An Arms Control Association Briefing Book, February 2013, 1-52.
2. Blair, David, “How a US-Iran nuclear deal might transform the balance of power in the Middle East,” The Telegraph, 07 Mar 2015, World/Iran.
3. Litwak, Robert S., “Dealing with the Iranian Nuclear Challenge,” Wilson Center, November 2012, p3. (1-4).
4. Nicoullaudو François, “Iran’s NPT Withdrawal Option,” Lobelog Foreign Policy, http://www.lobelog.com/irans-npt-withdrawal-option/ , (date of access 31 January 2015.
5. Shlomo Brom, “Nuclear negotiations with Iran: The Path Forward,” Centre for American Progress, November 2014, pp. 1-10.
6. U.S. Department of Defense, “Unclassified Report on Military Power of Iran,” April 2010.

ملف العدد

مستقبل التحولات في اليمن وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون والأمن الإقليمي الخليجي

تقديم الملف

مسار التمادي في اليمن، الحوثيون: من الفكرة .. إلى سلطة الأمر الواقع.
الأستاذ لطفي فؤاد أحمد نعمان

إيران والحوثيّون: صناعة الفوضى في اليمن.
الدكتور محجوب الزويري

الدور الدوليّ تجاه اليمن.
الدكتور عادل عبد القويّ حاتم الشرعبي

الثقوب السوداء في الاقتصاد اليمني وتحدياته في 2015.
الدكتور خلدون سالم صالح محمد

ملحق الملف:

1. البيان الختامي للقمة العربية السادسة والعشرين المنعقدة في شرم الشيخ - مصر (29 مارس 2015).

2. وثيقة إعلان الرياض، مؤتمر الحوار الوطني اليمني، بعنوان "من أجل اليمن وبناء الدولة الاتحادية"، (19 مايو 2015).

3. قرار مجلس الأمن رقم 2216 (2015) بشأن اليمن، (14 أبريل 2015).

تقديم الملف

يعد اليمن جزءًا أساسياً من النسيج العام لشبه الجزيرة العربية، إذ يرتبط بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على المستويات التاريخية والاثنية والقومية، الأمر الذي يمنحه أهمية كبرى بالنسبة لدول الخليج على مستويات عدة:

أولها: المستوى الاستراتيجي: حيث يطل على شواطئ واسعة على البحرين الأحمر والعربي، فضلاً عن إشرافه على مداخلهم في باب المندب الذي يمثل البوابة الجنوبية للبحر الأحمر وخليج عدن الذي يعد المدخل إلى المحيط الهندي.

وثانيها: على المستوى الأمني: إذ لا يمكن الفصل بين أمن اليمن وأمن دول مجلس التعاون التي تتفاعل مع اليمن تأثراً وتأثيراً.

وثالثها: على المستوى الاقتصادي: على الرغم من أن اليمن يعد دولة محدودة الموارد بيد أنه يحتوي على فرص استثمارية واعدة، وإمكانات بشرية يمكن لدول مجلس التعاون الاستفادة منها.

وانطلاقاً مما سبق فقد تم تخصيص ملف دورية "دراسات" لهذا العدد عن اليمن بعنوان "مستقبل التحولات في اليمن وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون والأمن الإقليمي الخليجي"، وذلك من خلال أربع مساهمات:

المساهمة الأولى: بقلم الأستاذ لطفي فؤاد أحمد نعمان حيث يتناول كيفية نشوء الحركة الحوثية وما هي أهدافها ومن هم أنصارها بين شرائح المجتمع اليمني حيث يقدم معلومات مهمة حول تلك الحركة من خلال وقائع مهمة شهدها اليمن.

أما **المساهمة الثانية:** فيقدمها الدكتور محجوب الزويري حول الدور الإيراني في اليمن والذي كان له أثر بالغ في تمكين حركة أنصار الله الحوثي من السيطرة على أجزاء كبيرة من الأراضي اليمنية. وذلك من خلال تقديم دلائل عديدة على ذلك الدور.

بينما تتناول **المساهمة الثالثة**: والتي يقدمها الدكتور عادل الشرعبي الدور الدولي تجاه الأزمة اليمنية وتأثير ذلك الدور على مسار الأزمة من خلال تحليل مواقف الأطراف الدولية الرئيسية، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

أما **المساهمة الرابعة** والأخيرة: فيقدمها الدكتور خلدون سالم ويتناول فيها واقع الاقتصاد اليمني من خلال تقديم العديد من البيانات والإحصاءات الحديثة من مصادر يمنية موثقة بشأن التحديات الاقتصادية التي تواجهها اليمن.

وتتكامل المساهمات الأربع التي قدمها نخبة من الكتاب المتميزين في قضايا اليمن والأمن الإقليمي عموماً؛ لتقدم للقارئ صورة متكاملة وغير نمطية عن الجوانب المختلفة للأزمة اليمنية؛ مما من شأنه أن يسهم في فهم الأبعاد الراهنة للأزمة اليمنية ومساراتها المستقبلية.

كما حرصنا على تقديم ملحق توثيقي خاص عن الحالة اليمنية تناول ثلاثة وثائق هامة، الوثيقة الأولى تناولت البيان الختامي للقمة العربية السادسة والعشرين المنعقدة في شرم الشيخ، أما الوثيقة الثانية فتناولت إعلان الرياض، مؤتمر الحوار الوطني اليمني، بعنوان "من أجل اليمن وبناء الدولة الاتحادية"، والوثيقة الثالثة والأخيرة فهو قرار مجلس الأمن رقم 2216 (2015) بشأن اليمن.

مسار التمادي في اليمن
الحوثيون: من الفكرة .. إلى سلطة الأمر الواقع

الأستاذ لطفي فؤاد أحمد نعمان[1]

ملخّص:

برز "الحوثيون" أو جماعة "أنصار الله" اليمنية على لائحة الاهتمام الإقليمي والدولي، لتبرز معهم الحاجة إلى تتبع مسار "التمادي" من رحاب التفكير في النشأة كجماعة سياسية محلية، ذات معتقدات مذهبية وارتباطات خارجية. شكلت ظاهرة اهتبلت فرصة التوسع والتمدد بفعل تمادي "عجز" السلطات اليمنية إزاء تمادي "حركة" هذه الظاهرة من صعدة إلى عدن. حتى استنشبت حرباً إقليمية في المنطقة.

بغية فهم مسار التمادي "الحوثي" من المواجهات المحلية إلى الحرب الإقليمية، لزم دراسة وعرض منشأ الجماعة بالكشف عن طبيعة الأفكار المؤسسة للحركة أو الجماعة بـ"محليتها" الجغرافية و"إقليميتها" السياسية. وهي أفكار بمثابة وقود لاستمرار الحركة بما تنضوي عليه من آراء مضادة ومساندة لتيارات هنا وهناك، فكانت ذخيرتهم لدى المواجهات المسلحة مع السلطات 2004-2010م. حتى اغتنموا "مخاض التغيير في اليمن"، 2011م.

وذاك قبل الإسهام في "مؤتمر الحوار الوطني الشامل: 18 مارس 2013- 25 يناير 2014م"، تقديم الرؤى والمعالجات إلى "حوارات موفنبيك" مع مصاحبتها بفعاليات حربية وسياسية مهدت الطريق إلى اتفاق السلم والشراكة الوطنية، ثم الأحداث المتداعية قبل – وأثناء – ولوجهم المفاجئ من ميدان القتال والمعارضة إلى ديوان الحكم والسلطة، من بعد توقيع اتفاق السلم والشراكة الوطنية بعد دخولهم صنعاء (21 سبتمبر 2014م) حتى صدور الإعلان الدستوري (6 فبراير 2015م)؛ ليجسدوا "سلطة الأمر الواقع"، مرتحلين من "عقبات" تنفيذ البند السابع لاتفاق الدوحة (يونيو 2007م) إلى "عقوبات" الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فيصير قادة الحركة وأذرعها العسكرية أسماءً يمنيةً واردةً ضمن البيانات الرئاسية وقرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالشأن اليمني، أغسطس 2014م، فبراير - أبريل 2015م.

فتطرق التقرير إلى البيئة والمناخ المواتي لفكر الحركة وفعاليات التأسيس ومحاضرات المؤسس حسين الحوثي، وكذا "تحالفات حفظ الهوية الزيدية" مع بعض الجهات في السلطة والمعارضة لمواجهة المد "الوهابي". إضافةً إلى التأثيرات الخارجية على الحركة بتناول العلاقة الحوثية الإيرانية باعتبارها واحدة من أدوات تقوية الحوثيين: إلى جانب مسلسل المواجهات المسلحة و"التقية"، والوساطات الخارجية.

ونوّه التقرير إلى موقفهم المحدّد من مخرجات الحوار وتصورهم لمفهوم "الشراكة الوطنية". مستنبتين بكل ذلك "خصومات داخلية وخارجية"، سيكون لها تأثيرها على "مستقبل الحركة" في اليمن.

---

1 رئيس منتدى النعمان الثقافي للشباب - ناشط وباحث سياسي – الجمهورية اليمنية.

تمهيد:

برز "الحوثيون" أو جماعة "أنصار الله" اليمنية على لائحة الاهتمام الإقليمي والدولي، لتبرز معهم الحاجة إلى تتبع مسار "التمادي" من رحاب التفكير في النشأة كجماعة سياسية محلية، ذات معتقدات مذهبية وارتباطات خارجية. شكلت ظاهرة استهدفت التوسع والتمدد بفعل تمادي "عجز" السلطات اليمنية إزاء تمادي "حركة" هذه الظاهرة من صعدة إلى عدن؛ حتى استنشبت حرباً إقليمية في المنطقة مجهولة المدى الزمني.

بغية فهم مسار التمادي الحوثي، من المواجهات المحلية إلى الحرب الإقليميّة، لزم عرض منشأ الجماعة بالكشف عن طبيعة الأفكار المؤسسة للحركة أو الجماعة بـ"محليتها" الجغرافية و"إقليميّتها" السياسية. وهي أفكار بمثابة ذخيرة ووقود لاستمرار الحركة، بما تنضوي عليه من آراء مضادة ومساندة لتيارات عدة. واكبت المواجهات المسلحة مع السلطات، مروراً باغتنام "مخاض التغيير في اليمن"، فالإسهام في "مؤتمر الحوار الوطني الشامل: 18 مارس 2013- 25 يناير 2014م"، ثم الأحداث المتداعية قبل – وأثناء - ولوجهم المفاجئ من ميدان القتال والمعارضة إلى ديوان الحكم والسلطة، من 21 سبتمبر 2014م – 6 فبراير 2015م، مع صيرورتهم اسماً يمنياً وارداً ضمن البيانات الرئاسية وقرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالشأن اليمني، أغسطس 2014م، فبراير - أبريل 2015م.

التأسيس والتسمية:

سُمّيت الحركة الحوثية نسبةً إلى مؤسسها النائب البرلماني السابق السيد حسين بدرالدين الحوثي (فبراير 1960- ت 10 سبتمبر 2004م). وقد بزغت ملامح الحركة حالما امتطى السيد حسين "منتدى الشباب المؤمن" المنضوي بدايةً تحت مظلة حزب الحق المؤسس عام 1990م لمواجهة التمدد السلفي في اليمن والحفاظ على المذهب الزيدي[1] (الجامع المشترك للحزب والمنتدى، والحركة من بعد). رغم أسبقية بعض إخوة "حسين" إلى تأسيس "المنتدى"، لكن اسم حسين راج أكثر. يماثل ذلك رواج اسم الحوثية على الحركة الناشئة عبر محاضراته ودروسه ضمن فعاليات المنتدى عام 2002م. وقد حاول أخوه "السيد عبدالملك" تسمية الحركة لاحقاً بـ"الشعار"[2] قبل استقرار تسمية الجماعة "أنصار الله" لاحقاً. استجابةً لدعوة المؤسس إلى أن يكونوا "أنصار الله". تطبيقاً لآية قرآنية تبعاً لثقافتهم القرآنية ومسيرتهم المسماة "المسيرة القرآنية". لكن مصطلحي "الحوثية" و"الحوثيين" لقي رواجاً وتداولاً أكبر.

1 تامينيان، لويس: تحدي المألوف، اليمن: دراسات أنثروبولوجية وتاريخية، (التمرد: الهجرة أم الديمقراطية؟) الزيديون ومعارضوهم في اليمن: برنارد هيكل. المركز الأمريكي للدراسات اليمنية ص 323.

2 نعمان، لطفي فؤاد أحمد: الخطأ الحوثي في اليمن. د.ت. ص 15.

وإذ تُدوّن تواريخ غير ثابتة (ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين) عن نشأة الحركة قبل إعلاء "الصرخة" - شعار الحركة (يناير 2002م)؛ إلا أن الثابت أنها لم تتأسس كـ"حركة سياسية منظمة بلوائح وأهداف، بل تشكلت في إطار فكري تشكل بملازم حسين الحوثي لتجديد المذهب الزيدي[1]". ثم تحولت "من حركة تعبوية إلى حركة تمرد مسلح؛ يونيو 2004م[2]".

البيئة والمناخ المواتي لفكر الحوثي:

نشطت الحركة - ومؤسس الحركة تحديداً- داخل "منطقة صعدة حيث نمت عقيدة الإمام الهادي بيد الأئمة من بعده على مدى ألف سنة (وتزيد قليلاً 281هـ-1390هـ حين استتب عهد الثورة) الجمهورية التي لم يتم (من جانب سلطاتها) اختيار من يتولى إدارتها اختياراً مدروساً لمنطقة حدودية لها طابع خاص[3]". يؤكد ذلك ما سبق النص عليه ضمن خطوات تسوية إنهاء المأساة بين الجانبين الجمهوري والملكي عام 1970م "تعيين أشخاص من ذوي النيات الحسنة والكفايات في المناطق القابلة للاحتكاك، وبالأخص في الألوية والمناطق المجاورة للمملكة العربية السعودية"[4].

اغتنمت الحركة بيئة المنطقة القبلية "التي يجمعها بالحوثية مشترك اجتماعي هو الانتماء للأعراف والتقاليد[5]" هناك؛ باعتبارها "بيئة قبلية - في الغالب الأعمّ - غير متعمقة في الدين ومعزولة عن محيطها ومعبأة فكرياً وسياسياً ضد الآخر باعتباره شراً مطلقاً، كما تحترم الخطاب الديني والقدرات الخطابية للأشخاص، وفي خلفيتها تقدس الزعامات الدينية المنتمية لآل البيت، وتبحث عن زعامة شابة متحمسة"[6]. فاستطاعت الزعامات الزيدية القديمة "مثل السيد بدرالدين الحوثي (الأب والمرجع الأساسي للحركة: ت 2010م) والسيد مجدالدين المؤيدي (ت 2007م) ممارسة نشاط تعليمي في الريف، كطريقة مثلى للعيش وفقاً للمفاهيم التقليدية للمذهب طالما عجزوا عن تغيير نظام جائر (...). بعد الخروج من حزب الحق ومغادرة صنعاء مهاجرين إلى منطقة أكثر أمناً، على الهوامش الجغرافية والسياسية"، تُعدُّ بيئة ملائمة لنشر المذهب[7]، إضافةً إلى تطابق عادات وتقاليد البيئة القبلية. ووسط هكذا مناخ ملائم، سطّر حسين الحوثي ما أسماه بعض أنصاره وأتباعه

1 الخيواني، عبدالكريم: الحركة الحوثية فاعل غير رسمي في اليمن. الفاعلون غير الرسميين في اليمن: أسباب التشكل وسبل المعالجة، عدة مشاركين. (تحرير) شفيق شقير. أوراق الجزيرة. مركز الجزيرة للدراسات، والدار العربية للعلوم. الطبعة الأولى 2012م. ص 79.

2 سري الدين، عايدة العلي: الحوثيون في اليمن بين السياسة والواقع، بيسان، الطبعة الأولى 2010م ص 79.

3 الفسيل، محمد عبدالله: للتاريخ؛ رسالة إلى الرئيس. منتدى النعمان الثقافي للشباب. 2014م، ص 94.

4 نعمان، لطفي فؤاد أحمد: فيصل والإرياني يلتقيان؛ العلاقات السعودية اليمنية 1974-1970م، منتدى النعمان الثقافي للشباب ص 157. العيني، محسن: خمسون عاماً في الرمال المتحركة؛ قصتي مع بناء الدولة اليمنية الحديثة، دار النهار للنشر، ص ص167-166.

5 الخيواني، عبدالكريم: مرجع سابق ص 82 .

6 غلاب، نجيب: الإسلامويات، بيسان 2010 ص 18.

7 تامينيان، لويس: مرجع سابق ص 323.

"صفحات مشرقة" من حياة قائد الجماعة "السيد حسين بدرالدين الحوثي"، الموصوف بأنه "رجل المرحلة وقرين القرآن"، والصفة الأخيرة جرى إطلاقها على زيد بن علي. ثم عمّت أئمة الزيدية، فبسطوا نزراً من نشاط الرجل في الجانب الاجتماعي والتنموي: "إنشاء جمعية مران الخيرية، مشاركة في التدريس، بناء مراكز صحية في المنطقة، متابعة مشروع الكهرباء، متابعة توفير مدارس حكومية للبنات، مصورين متابعته واهتمامه إلى حدّ الاقتراض ورهن ممتلكاته، وبناء مصلى للعيد، وما قدمه لمنطقته إلا نموذجاً لما قدّمه في العديد من المناطق، ودفع الناس إلى الاهتمام بالجانب الزراعي. ومبعث ذلك تقديم صورة حقيقية للدين، ومهمته في الحياة، ومواجهة ما أسموه: مخطط يهودي يهدف إلى إنهاض المدن وإهمال المناطق الريفية"[1].

وسط الريف المتشوق لمحاضر متحمس وخطيب شاب، بسط الحوثي قراءته للقرآن ضمن "دروس من هدي القرآن الكريم"، اعتُبِرَت "قراءةً أسطورية للقرآن لا علاقة لها بجوهر التفسيرات السابقة"، ونوه باحثون إلى أنه "بفعل البيئة التي يتحرك فيها، تحولت تفسيراته لدى أنصاره إلى رؤيةٍ إلهامية من الله مُجدِّدة للإسلام. وإمعاناً في عزل أتباعه، جعل قراءته نافيةً لما قبلها[2]".

واستناداً إلى "تقديس" الريف اليمني "للمنتمين لآل البيت"، اغتنم الحوثي حسين تلك الرابطة العاطفية اليمنية بآل البيت مستدلاً بأنهم "استدعوا الإمام الهادي ونصروا الإمام العياني، وجاهدوا تحت راية آل البيت، وتركوا سلطات يمنية قائمة في ذات الوقت، ولم يقولوا هؤلاء أبناء وطننا (السلطات اليمنية)، وهؤلاء دخلاء (الهادي والعياني) [3]"؛ مبرّراً ذلك: "إنّ اليمنيين منشدّون إلى أهل البيت؛ لأنّ فيهم ما يشدّ إليهم: العدل، والحقّ، والرأفة، والرحمة، والهداية، والحريّة، والكرامة، روح محمّد وروح عليّ[4]".

اتساقاً مع سرده "فضائل" أهل البيت، يشير أحد المصادر "الحوثية" إلى تمثّله تلك الفضائل، من خلال اضطلاعه ووالده بدرالدين بحلّ مشاكل الناس ونزاعاتهم، دون مقابل ماديّ، كالذي يفعله غيرهم من وجهاء المنطقة[5].

فعاليات التأسيس ومحاضرات المؤسس:

فعاليات مؤسس الجماعة الحوثية في المنطقة تندرج ضمن بلورته مشروعه التعبوي "(حتى) قاد مع والده بدرالدين الحوثي تحولات حالت دون نشر الأفكار المعتدلة للحركة الداعية إلى الانفتاح على الآخرين، وتصحيح بعض المفاهيم المتشددة، ومراجعة بعض القضايا التاريخية التي تمثّل أسباباً؛ لإذكاء الصراعات

1 أبو عواضة، يحيى قاسم: صفحات مشرقة من حياة الشهيد القائد السيد حسين بدرالدين الحوثي. ص: 32، 34،35، 36،37، 38،39، 41.
2 مرجع سابق: ص 16.
3 الحوثي، حسين: مرجع سابق ص 9.
4 مرجع سابق.
5 مرجع سابق.

والفتن في مختلف العصور"[1] حسب أحد مؤسسي المنتدى الذي امتطاه السيد حسين، ونظّم عبره مخيمات صيفية، وفعاليات رمضانية، محورها محاضرات، ودروس، وخطابات تجاوزت 80 محاضرة سياسية، ودينية، ودرساً قرآنياً. تحت عناوين منها: "الهوية الإيمانية، الشعارسلاح وموقف، الصرخة في وجه المستكبرين، دروس من وحي عاشوراء، مسئولية أهل البيت، معرفة الله". بدأ بها "جذب بعض شباب المنتدى"، و"قسّمهم بين متمسّك بمنهج تثقيفي معدّ سلفاً، ومُقرٌّ من بدرالدين الحوثي، وبين منهج حسين التعبوي الجهادي، المستلهم من نصوص القرآن مباشرة، وفكر قدماء أئمة أهل البيت (الزيدية)"[2]. قاربت محاضراته ودروسه قضايا تاريخية، تذكي الصراعات؛ فمثلاً يحدّد أنّ "سبب فاجعة كربلاء ليس معاوية، بل الانحرافات الأولى المتمثلة في عدم تولية الإمام علي خلافة الرسول صلى الله عليه وسلم[3]". وينتقد مناوئي الإمام الهادي يحيى بن الحسين، مثل "علي بن الفضل[4]". فطوّع الحوثي تلك المعطيات التاريخية والآيات القرآنية لفكرته المتمثلة بمواجهة أميركا وإسرائيل. ملقياً المسئولية على "أهل البيت" دون غيرهم، في مواجهة اليهود "الذين يحقدون على أبناء محمّد بالذات"، مقلّلاً من دور غيرهم، خصوصاً " السلفيون المتمسكون بمبادئ السنيّة، لا نتوقع من أمثال هؤلاء نصرة الإسلام وإنقاذ الأمة والمستضعفين[5]".

اعتبر بعض الباحثين حسين الحوثي مفسراً بطريقته، بينما يعتبر هو قراءته للقرآن أو "كلامه –طبقاً لتعبيره - حول الآيات ليس على نمط التفسير، هو كلام أشبه بالاستيحاء من الآيات، وحديث حولها[6]"؛ كونه لا يحبّذ "تعامل كلٍّ مع القرآن بابتذال، وكأنّ كلّ شخص يستطيع أن يفسّره من عنده[7]"! لكنه يضع موضع نقده المباشر كلاً من "الزمخشري والطبري لأنهما – في تفسير آيات القرآن- أغفلا الحديث عن آيات مهمة نحن أحوج ما نكون إليها[8]". مُثنياً في محاضرة ثانية على نهج الإمام الخميني في التفسير[9]!

التأثيرات الخارجية على التأسيس والتفكير:

لم تخفَ على مطالعي محاضرات حسين الحوثي ومعاصريه كذلك، أنه عكس "تأثراً بالنجاح المبهر للثورة الإسلامية في إيران ونموذج حزب الله من ناحية"، طبقاً لتعبير أحد مجايليه، وأيضاً تأثُره –بطبيعة التكوين التنظيمي، ربما- "بحركة الإخوان المسلمين والحركة السلفية، كما تجسدت في نموذج التجمع اليمني للإصلاح

1 سري الدين، سري الدين: مرجع سابق ص 78.
2 زيد، حسن محمد: قصة الحرب.
3 الحوثي، حسين: دروس من وحي عاشوراء ص 2.
4 مرجع سابق: ص 4.
5 الحوثي، حسين: مسئولية أهل البيت ص 5.
6 آل عواضة، قاسم: صفحات مشرقة ص .
7 الحوثي، حسين: الثقافة القرآنية، ص 12.
8 نفسه.
9 الحوثي، حسين: من نحن ومن هم، ص 6.

في اليمن، والجبهة القومية الإسلامية في السودان، وحركة طالبان في أفغانستان"[1]. "استناداً إلى الظروف المتمثلة بالغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق، والقمع الاسرائيلي المستمر للشعب الفلسطيني والاعتداءات المتكررة على لبنان، وما ترتب على ذلك من شعور بالحقد، والخوف من تكرار ما حدث في العراق باليمن والجزيرة العربية؛ بدعوى محاربة الإرهاب"[2].

تُجلي ملازم الحوثي استحضار مؤثرات خارجية واستذكاره لمن يعتبرهم قدوة معاصرة وهي: التجربة الإيرانية، الإمام آية الله الخميني، نشاط حزب الله اللبناني المرعب لأمريكا وإسرائيل على حدّ قوله. ويحلل أنّ ما طال العالم الإسلامي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م التي وقعت بنيويورك، لا يستهدف "أسامة بن لادن، والقاعدة، والوهابية" بل ضرب "الشيعة"!

لم تخل دروس الحوثي من تعريضٍ بالوهابية، وبعض الشخصيات المحسوبة عليها "ممن ينصرون الوهابيين على الزيدية[3]". كما شحن أتباعه تحريضاً وتحفيزاً على مواجهة "المنافقين" من عملاء أمريكا وإسرائيل. داعياً إلى مواجهتهم وتطهير الأرض منهم.

تحالفات حفظ الهوية:

تخلل مسيرة الحوثيّين الأب بدرالدين، والابن حسين الانضمام إلى حزب الحق الزيدي عند تأسيسه عام 1990م؛ لمواجهة الفكر الوهابي[4]، وتولى الأب مسئولية نائب رئيس الحزب، وانضوى الابن في إحدى دوائره قبل استقالته من عضوية الحزب مع مجموعة "مؤسسي منتدى الشباب المؤمن" التي هدفت هي الأخرى إلى حفظ المذهب الزيدي.

وعلى أساس "الزيدية" المرتبطة عميقاً بالهوية اليمنية - تحديداً أبناء المناطق الشمالية- وأمام تمدد مذهب "الوهابية" لقي الحوثي الأب (بدرالدين) نصرةً من منظمة الحزب الاشتراكي اليمني، بمحافظة صعدة عام 1992م[5]، اتساقاً مع "التحالف القديم بين الحزب الاشتراكي وبين التيار الهادوي الشيعي"[6]، الذي اتصل أيضاً بحزب الحق. وتحت تأثير التحالف (الشيوعي – الشيعي)، إذا جاز التوصيف، ضد السلفية داخل منطقة صعدة، شاع موقف الحوثي المضاد للمؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح. لكن ذلك - حسب معارف الحوثي- لم يجعله وعدداً من وجهاء وعلماء الزيدية ممتنعين عن الاقتراب من الرئيس صالح، بل

1 نفسه.
2 نفسه.
3 نفسه.
4 تامينيون، لويس: مرجع سابق.
5 [الأحمدي، عادل: الزهر والحجر قصة التمرد الشيعي في اليمن، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، صورة وثيقة ص 334].
6 مرجع سابق ص 163.

"شعروا بأنه سندٌ لهم؛ بدعمه لحقّهم في تدريس المذهب الزيدي" ، كما "حماهم مما كانوا يتعرّضون له من قبل الأجهزة الأمنية قبل الوحدة، وبعد 1994م" ومنها "حملة السلطات ضدهم؛ بسبب تأييد الانفصال سنة 94م قبل سفرهما إلى إيران"[1]، إلا أنّ صالح "أعاد السيد بدرالدين من إيران، وضمن أمنه الشخصي وحريته[2]". أخذاً بالاعتبار تأكيدات كوادر "حوثية" بأن قائدهم حسين ومرجعهم بدرالدين "بدأوا مواجهة الدولة قبيل إعلان الوحدة عام 90م، ونظر النظام إليهم بعين العداوة من الثمانينيات، مستهدفاً محو المذهب الزيدي وإحلال المذهب الوهابي السلفي انطلاقاً من دماج، وتشجيع مقبل بن هادي الوادعي على الإساءة إلى الزيدية، مما حمل بدرالدين الحوثي على مواجهة هذه الموجة، وبعدها مناهضة حرب 94م[3]". وسبق له وأتباعه مغايرة تأييد النظام اليمني - وبقية نظم الجزيرة والخليج- لموقف صدام حسين خلال حربه ضد إيران 1980- 1989م[4]، انسلت من لسان حسين الحوثي مطلع إحدى محاضراته: "كل من وقفوا ضد الثورة الإسلامية في إيران أيام الإمام الخميني رأيناهم دولة بعد دولة يذوقون وبال ما عملوا. من وقفوا مع العراق ضد الجمهورية الإسلامية"، وعرّج بضرب العراق، وما أصاب بعض دول الجزيرة، حتى حط رحال سرده في "اليمن نفسه، مَنْ شارك بأعداد كبيرة من الجيش ذهبوا ليحاربوا الإيرانيين والثورة الإسلامية في إيران"، واصفاً أنّ "الإمام الخميني كان إماماً عادلاً، وتقياً، والإمام العادل لا تُرد دعوته، كما ورد في الحديث، من المتوقع أن الرئيس (يقصد صالح)، وأنّ الجيش اليمني لا بد أن يناله عقوبة ما عمل (...)[5]".

مع رسوخ القناعات بمناوأة الحوثي لمواقف الحكومة اليمنية، لكن مصادر متطابقة أكدت أن "بعض حلفاء النظام أقنعوا الحاكم بدعم الحوثي وتنظيمه"[6]، وأنّ لهم "وغيرهم الدور الأكبر في التقريب بين الزيدية عموماً، ومنهم حسين ووالده والشباب المؤمن، وبين الرئيس علي عبدالله صالح"[7].

في إطار لعبة التوازن أو تحريك التناقضات بين الأطراف الاجتماعية والسياسية والقبلية التي كانت تستهوي الرئيس صالح، نسج صلاته مع جماعة الشباب المؤمن، برئاسة حسين الحوثي، ووجه بتمويلهم شهرياً بمبلغ أربعمائة ألف ريال، حسب رواية أحد مؤسسي التنظيم[8]. غير أنّ الأب بدرالدين، عقب اختتام الحرب الأولى بمصرع نجله 10 سبتمبر 2004م، نفى هذا الأمر تماماً عبر حديث صحافي أشعل الحرب الثانية في مارس 2005م.

1 نفسه ص 176.
2 زيد، حسن: مرجع سابق.
3 الدرواني، صبري محمد: صعدة الحرب الأولى: الأسباب والتداعيات، ص 30.
4 نفسه.
5 الحوثي، حسين: خطر دخول أميركا اليمن، ص 1.
6 غلاب، نجيب: ص 260.
7 حسن زيد: مرجع سابق.
8 الأحمدي، عادل: مرجع سابق ص .

سواءٌ تحقق نفي الأب أم صحّ أمر الدعم الحكومي، فإنّ الحركة قد نالت "دعماً حكومياً تكتيكياً، تم استغلاله عقائدياً وإيديولوجياً[1]" حتى "شكّلت ظاهرةً لا تُهزَم بالسلاح، بل بالفكر وإزالة أسباب وجودها[2]". وأسباب وجودها "غياب العدالة الديمقراطية البديلة للحكم الفردي المستبد، والفساد والإفساد، والخلل الشامل الذي ظل ينخر كيان النظام الجمهوري"، أمكن إعادة تحديدها مع "تجدد التمرد واستمراره بأشكال متعددة، ما استمرت أزمة الحكم الجمهوري بلا حل، ما لم تنته أزمة الحكم بالإصلاح أو الانهيار[3]". وتلك الأسباب المفردة بموضوعية من جانب نفر غير قليل من المعنيين بالشأن اليمني، أجمعت عليه الرؤى المقدمة إلى مؤتمر الحوار الوطني الشامل، من مختلف المكوّنات السياسية بما فيها جماعة أنصار الله، وقد اشتملت عليها أيضاً وثيقة الحوار الوطني الشامل، فيما يمس جذور قضيّة صعدة[4].

الحوثية زيدية أم اثنا عشرية؟

تتابعت الإشارة إلى أنّ الحركة الحوثية التي يعرفها "اليمنيون الموالون" لهم، بأنّها زيدية المذهب، بل وجارودية "لا يحبّذ الحوثيون النسبة إلى الأخيرة، ولا يرتضونها[5]". بينما يقول "اليمنيون المعادون" لهم في المراجع المضادة بأنها إثنا عشرية، ضمن الاتهامات الموجهة إلى الحركة منذ 2004م[6].

لكن أحد الباحثين يخلص إلى القول "إنّ أرضية التشيّع بين المذهبين الجعفري الإمامي الاثني عشري، وبين الزيدي الجارودي – بوجه خاص- (وبالتالي الحوثيين)، قد ساعدت على تقارب الوجهة في الجانب السياسي، وإن لم يكن بالضرورة لعامل القصد والتدبير علاقة في ذلك[7]". يؤكد ذلك قول أحد علماء الزيدية، وهو من كبار المُفتين، بالقول: "إنّ الزيدية والاثني عشرية يتقاربون، ويتوافقون في مسائل جمّة كثيرة[8]".

مع ذلك يربط الحوثيون بين الجماعة أو "المسيرة القرآنية، وبين حركة الإمام زيد بن علي، بل يعدّون المؤسس حسين سائراً على خطى الإمام زيد، وأنّ الأول يمثل القلب النابض للزيدية، والامتداد الحقيقي لهذه المدرسة الجهادية[9]". وإن ارتأى سيّد الحركة "عبدالملك" أنهم لا ينغلقون على مذهب، بل يتعدونه إلى مدىً أوسع".

---

1 الفسيل، محمد عبدالله: مرجع سابق ص 94.
2 مرجع سابق ص 93.
3 نفسه صص 97، 98.
4 وثيقة الحوار الوطني الشامل. فريق صعدة.
5 عزان، محمد: التمرد الحوثي: الخلفية وآفاق المستقبل. ورقة عمل مقدمة إلى منتدى الشيخ الأحمر بصنعاء 19 أكتوبر 2009م.
6 رؤى أنصار الله.
7 الدغشي، أ.د.أحمد محمد: مستقبل الحركة الحوثية وسبل التعايش. عالم الكتب اليمنية ومكتبة خالد بن الوليد، 2012م. ص 24.
8 الحوثية في اليمن.. الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية، إعداد مجموعة باحثين من مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث صنعاء 2008م. ص 80.
9 أبو عواضة، يحيى قاسم: أنصار الله القيادة والمشروع، مؤسسة الشهيد زيد بن علي مصلح للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2014، ص 44.

موقف علماء الزيدية من فِكر الحوثيين:

حينما ووجه علماء الزيدية بملازم حسين الحوثي وما احتوته من نقدٍ لبعض مراجع الزيدية، ثارت حفيظة بعض العلماء، لا سيما حين انشق حسين عنهم سياسياً من قبل. فأصدروا مع جملة علماء عام 2004م بياناً يبرأون فيه مما ورد في ملازمه، ثم فوجئوا باندلاع أولى المواجهات وذريعتها بيانهم، فاستنكروا جعل بيانهم سبباً للمواجهات، داعين إلى وقفها.

وتطابقاً في ذلك مع الموقف المبدئي للحوثيين وحركتهم لدى تصنيفها "حركة فكرية، تدافع عن نفسها من اكتساح فكر ديني مناهض لرؤيتها المذهبية[1]" أي: السلفية الوهابية ومن إليهم، بعث علماء الزيدية في المواجهة الرابعة مطالبين جانبيها وقف المواجهة، مشترطين ما يسند مذهب الزيدية، ويحدّ نشاط السلفية الوهابية. وكان بين 17 شرطاً ما يلي:

"سحب جميع القادة المنتمين للتيار السلفي[2]"، وأيضاً "سحبُ (مركز دماج) السلفي من المحافظة باعتبارها زيديةً، فوجود المركز استفزازٌ، ومحاربةٌ للمذهب الزيدي[3]". و"منع نشر جميع الكتب السلفية في المناطق الزيدية"، مع أنهم طالبوا "منح الحرية الفكرية الكاملة"، إنما لـ"السماح بممارسة جميع الشعائر الدينية، حسب المذهب الإسلامي المعروف لأهل المنطقة دون أي اعتراض أو مضايقة (...)"[4].

في ذات السياق الزيدي المضاد لهذا النشاط السلفي المتسع بمنطقة دماج، انبرى أحد من قاربوا بين الحوثي ورئيس الجمهورية السابق، وهو المستشار السياسي الدكتور عبدالكريم الإرياني، يلقي بصفة "نواة الفتنة[5]" على هذا المعهد أو المركز المعروف بدماج، الذي أسسه في منتصف الثمانينيات العالم السني مقبل هادي الوادعي، المنتمي إلى منطقة "وادعة". وقال الإرياني: القول بأن الحوثيين سينقرضون بين عشية وضحاها، كلام غير صحيح، لكن قد يكون لهم مطالب تخصّ مذهبهم، وعلاقتهم بالناس على أساس أنهم زيديون[6]". لكأنه يؤكّد نظرية "عدم استطاعة قوة وبأس الآلة العسكرية القضاء على الرأي، أو استئصال المذهب، بل إنّها تقويه، وتعينه على النشر، وتكون داعياً ملحاً إلى نصره[7]"، كحال أي مذهب يُواجَه بـ"القوة التي تخلق خصومها"؛ كما يقال!

---

1 غلاب، نجيب: مرجع سابق ص 261.
2 الحوثية في اليمن: ص 123.
3 مرجع سابق ص 124.
4 نفسه.
5 نعمان، لطفي فؤاد أحمد (إعداد وتقديم): في طريق الحوار كلمات ومحاضرات ومحاورات د.عبدالكريم علي الإرياني، منتدى النعمان الثقافي للشباب، مقابلة مع صحيفة السياسة الكويتية بتاريخ 10 مارس 2010. (قيد الطبع). ص 186، 187.
6 نفسه ص 186.
7 حسين، د. طه: الفتنة الكبرى ج 2 علي وبنوه. دار المعارف.

غير أنّ موقف كبار علماء الزيدية المحدّد أخيراً من الفكر الحوثي، ثبت بتعميد ما سُمّي بـ"الوثيقة الفكرية والثقافية" التي حرّرها عبدالملك الحوثي؛ باعتبارها "معتقداً ورؤية"، وعدد من علماء الزيدية كـ"اتفاق بين أبناء الزيدية عموماً"، توصلوا في الاتفاق – الوثيقة إلى أنّ بين "أصول الدين" أنّ "الإمام بعد الرسول هو أخوه، ووصيه أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب، ثم الحسن ثم الحسين ثم الأئمة من أولادهما، كالإمام زيد، والإمام القاسم بن إبراهيم، والإمام الهادي، والإمام القاسم العياني، والإمام القاسم بن محمد، ومن نهج نهجهم من الأئمة الهادين". وأصلت الوثيقة فكرة "اصطفاء" الله "أهل البيت" و"جعلهم هداة للأمة وورثة للكتاب من بعد رسول الله إلى أن تقوم الساعة. وأنه يهيئ في كل عصر من يكون مناراً لعباده، وقادراً على القيام بأمر الأمة والنهوض بها في كل مجالاتها". وكذا "تديين" وجوب "الموالاة لأولياء الله والمعاداة لأعدائه – حسب ما شرعه الله - وعلى رأسهم أئمة الكفر، المتمثّلين في زماننا هذا في أمريكا وإسرائيل، ومن أعانهم، ووالاهم، ووقف في صفهم في عداوتهم للإسلام والمسلمين"[1].

على تلك الأسس "حَمدَ اللهَ" الباقون الكبار من علماء الزيدية "على صلاح الشأن واتحاد الفكر والكلمة"، وقالوا أيضاً بوجوب "الاستمساك بالمتواتر من فهم الآباء الأقدمين والآل المطهرين وزين العابدين والهادي".

قوّم أحد الباحثين موقف "الشخصيات العلمية التقليدية هذا، بأنهم لا يترددون في التوقيع على الشيء ونقيضه"، إذ "وردت أسماؤهم - قبل ما يزيد عن عشرين عاماً - ضمن بيان داعٍ إلى اعتبار معيار الكفاءة، وليس النسب شرطاً للحكم". لكن آخرين "يعزون هذا التناقض في الرأي إلى الوضع الذهني والنفسي والبدني؛ حيث تجاوز المرجعان المذكوران التسعين من العمر، مما يسهل استدراجهم إلى مواقف كهذه"[2]. و يرد بعضٌ ثالث تأكيدهم تلكم "الرؤية والعقيدة" إلى فكرة و"فطرة": "العصبية"، حالما انطبقت على الحالة الزيدية اليمنية: كرابطة اجتماعية نفسية تربط أفراد الجماعة القائمة على القرابة المادية أو المعنوية ربطاً مستمراً؛ يشتد عندما يكون هناك خطر يهددهم[3]".

انطلاق الشعار:

أطلق حسين الحوثي شعار الحركة المعروف بـ"الصرخة" في 17 يناير 2002م، ومحتواها:

الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام. وهو "شعار ذو بعد يتجاوز حدود اليمن، وواقعياً لم يكن سوى شعار لا مضمون سياسياً له[4]"، لكنه غدا محل تداول وترديد مريدين، بعد شرعنة

1 نص الوثيقة الفكرية والثقافية.
2 الدغشي، د.أحمد محمد: مرجع سابق ص 109.
3 د.محمد عابد الجابرى في كتابه معالم نظرية خلدونية.
4 الخيواني، عبدالكريم: مرجع سابق ص 89.

الشعار بفتوى الأب بدرالدين، "وجوب رفع الشعار والخطبة المفيدة؛ لرفع راية الحق والجهاد في سبيل الله"[1]، كوسيلة مواجهة للعدو، ومن يتبعه من المنافقين، طبقاً لتوصيفهم. كما كانت شعاراً مفيداً، "وسبباً في الحصول على كثير من أصوات الناخبين للمرشحين المستقلين الذين تبنّوا الشعار في الانتخابات"[2]. وفي حديث صحافي نوّه الرئيس السابق صالح إلى أنّ تداول الشعار أو ترديد الصرخة يتمّ "بمقابل مادي"[3]!

تشير الحوادث اللاحقة إلى أنّ ترديد الشعار طبقاً لتوجيه المؤسس أثمر اعتقالات واسعة رآها الحوثيون تعسفية، وإنكاراً لحقهم الدستوري في التعبير. ودون شعور، خلقت الاعتقالات التعسفية حسب متابعي الحركة سبباً إضافياً لتزايد أعضائها وأنصارها، وسبباً هي وإعلاء الشعار لاندلاع المواجهات المسلحة بين السلطات والحوثيين!

وفيما ذهبت السلطات إلى تبرير المواجهة الأولى يونيو 2004م بإيراد صنوف من التهم، عدّها الحوثيون ذرائع ومبرّرات لتغطية السبب الحقيقي، وهو "رفع الشعار". مستدلّين بشهادات وسطاء الرئيس صالح إليهم وفحوى تصريح مسئول أمني[4] عن بدء المواجهات المسلحة التي انتهت 10 سبتمبر 2004م بإعلان مصرع حسين الحوثي، دون أن تنطفئ جذوة الحركة، إذ اعتبر أتباعه أنّ "تضحياته ومن معه جعل الله منها وقوداً للأمة، وتحقّقت لها نتائج عظيمة[5]"(...)، وبعد عودة أبيه من صنعاء حيث بقي هناك بغية لقاء الرئيس السابق علي عبدالله صالح، ولم يتم ذلك، فاندلعت ثاني المواجهات المسلحة، وتصدّرها بعض رفاق حسين الحوثي. قبل أن يسود الجماعة أو بتعبيرهم: "يهيئ الله للمسيرة قائداً آخر" هو "السيد عبدالملك[6]". ثم تحاشت الحركة تصدّر عبدالملك لوسائل الإعلام، على غرار أخيه حسين أثناء المواجهات الأولى، واكتفي بظهور أخيهم البرلماني يحيى خلال لجوئه السياسي في ألمانيا، وكوّنوا لاحقاً "المكتب الإعلامي للسيد عبدالملك الحوثي"، وحددوا ناطقاً رسمياً باسمه، وعيّنوا مديراً لمكتبه. سبق هذا الشكل والإطار التنظيمي تعيين ممثل لعبدالملك لدى توقيع الاتفاقيات مع السلطات. وأخيراً أصبح لجماعة "أنصار الله" مجلس سياسي ومكتب سياسي، ولجان ثقافية وتربوية، وشبابية باسم "شباب الصمود".

العلاقة الحوثية الإيرانية:

رغم التأثر البيّن في ثنايا المحاضرات الأولى لحسين الحوثي والتفاعل التام مع ما وصف بأنه "وسائل تجنيد الجمهورية الإيرانية لمجاميع تابعة لها عبر: "التحدث عن آل البيت ومكانتهم، ترويج شعارات النظام البراقة،

1 الدرواني، صبري محمد: مرجع سابق ص 38.
2 نفسه.
3 الأحمدي، عادل: مرجع سابق ص 170.
4 الدرواني، صبري محمد: مرجع سابق ص 38.
5 أبوعواضة، يحيى قاسم: أنصار الله ص 90.
6 نفسه.

ومنها مقاومة قوى الشر والجبروت أميركا وإسرائيل، وتحسين صورة النظام الإيراني"[1]. وما تبين لبعض المتابعين أنّ "سلوك الحركة وأيديولوجيتها متوافقة مع فلسفة واستراتيجية الثورة الإيرانية"[2].

ومنذ المواجهة الأولى 2004م، تداولت التصريحات الرسمية علاقة الطرفين الحوثي اليمني والإيراني، ودعم الأخير لهم، لكن "أدلة واضحة تثبت تلقي الحوثية دعماً مالياً كبيراً من إيران. اتضح أنه من مؤسسات المجتمع الأهلي التابعة للمراجع الشيعية[3]" تمّ تقديمها أثناء "المواجهة الرابعة 2007م[4]" بعد إنكار متواصل. بيد أنّ الحوثيين مؤخراً لم يعودوا "ينكرون علاقتهم بالسياسة الإيرانية وإعجابهم غير المحدود بها وبأدوارها في المنطقة، وإن أنكروا تبعيتهم لها..."[5].

أدوات تقوية الحوثيين:

أ- مسلسل المواجهات المسلّحة والتقية:

المواجهات بين نظام صنعاء وحوثيّي صعدة ودخول الطيران السعودي خط المواجهات مع الحوثيين بعد تسلل الأخيرين إلى الحدود المشتركة 2009-2010م. أدّى تسلسلها إلى قدرة الحوثيين على "تجاوز آثار الحروب الست التي شهدتها صعدة بتحريض من القيادات السلفية في التجمع اليمني للإصلاح[6]" وتداعي أفول النظام وحلفائه من القوى الدينية-السياسية ("الدينا-سية" إن جاز الدمج).

إضافةً إلى انتهاج "التقية" التي "يستوي عندها سلوك الجماعات الدينية، سنيّة أو شيعية[7]". فبالتوازي مع اتساع نشاط وتأثير جماعة الإخوان (التجمع اليمني للإصلاح) -المصنفة حوثياً بأنها "وهابية"- في جانبي المعارضة (قبل 2011م) والسلطة (بعد 2011م)، اتساق جماعة أنصار الله بقيادة عبدالملك مع أفكار المؤسس مكّنهم من "بناء خلايا في الوسط الزيدي الشاب، وفرض الهيمنة على الأرض في محافظة صعدة[8]". وواصلوا إمساك زمام الأمور بتأثير خوض الحروب أو المواجهات الخمس الأولى "التي عززت مواقفهم، مما عقّد الموقف وأحدث فزعة حكومية وشعبية لمواجهة الموقف[9]" بعدما تسنى للجماعة "اختراق مؤسسات الدولة[10]"، طبقاً لرسالة من الأب بدرالدين إلى مرجعية شيعية إيرانية، قبل بدء المواجهات الثانية[11].

---

1 الحوثية في اليمن: ص 103، 104.
2 غلاب، نجيب: مرجع سابق ص 261.
3 مرجع سابق ص 259.
4 نفسه.
5 نفسه ص 83.
6 نعمان، مصطفى أحمد: أين سيتوقف الحوثيون، الشرق الأوسط 9 فبراير 2014م.
7 الخرباوي، ثروت: أئمة الشر، الإخوان والشيعة أمة تلعب في الخفاء. دار نهضة مصر للنشر. الطبعة الأولى 2013م. ص 168.
8 غلاب، نجيب: مرجع سابق ص 260.
9 سري الدين، عايدة العلي: مرجع سابق ص 121.
10 نجيب غلاب: الإسلامويات ص 260.
11 الأحمدي، عادل: مرجع سابق، صورة الرسالة. ص353، ص354، ص355.

ب-المساهمات والوساطة الخارجية:

الموارد الخارجية للحوثيين، وتحديداً من إيران وبعض شيعة دول الخليج العربي[1]، لم يكن رافداً وحيداً، تكشفه السلطات اليمنية فقد "اتهم الرئيسُ صالح الرئيسَ الليبي معمر القذافي بدعمِهم، وصادرت السلطات أموالاً ليبية كانت مرسلة إليهم"، حسب وزير الخارجية الليبي السابق علي التريكي[2]. وأوضح القذافي عبر قناة الجزيرة أنه "تعامل مع الحوثيين بناءً على طلب الرئيس صالح دعوة القذافي أخاهم يحيى للتوسط في إنهاء الحرب، واشترط يحيى إطلاق بعض المعتقلين"، ثم نفى القذافي "تقديم دعم للحوثيين إذ لا علاقه له بالزيدية، ولا مصلحة من وراء الحرب باليمن"[3].

والجدير بالذكر أنّ الحكومة اليمنية قد التقت بالمتمردين عليها في الدوحة، حيث جرت مراسم توقيع الاتفاقيات ووثائق تنفيذ الاتفاقيات في يونيو 2007، وفبراير 2008م، بين ممثلي الحكومة اليمنية د.الإرياني، وممثّل عبدالملك الحوثي: صالح هبرة، ولكن لم تجد مضامين الوثائق طريقاً للتنفيذ الدقيق، لكنها كرّست ووثّقت "أنّ الحوثيين هم المستفيد الأوحد، من كلّ هدنة، بتعزيز سيطرتهم على المناطق التي يتكثّف فيها وجود أنصارهم"، حسب أحد ممثّلي الحكومة في لجنة المفاوضات[4].

وسط مخاض التغيير من الساحات إلى مؤتمر الحوار:

- اغتنم أنصار الله أو الحوثيون "السكون المؤقت دون حلّ جذري"[5] لقضية صعدة، ممّا أدّى "انعدام التهدئة الحاسمة إلى إضعاف هيبة الدولة، واستشراء حركات احتجاج وتمرد أخرى داخل اليمن[6]"، كحال الجنوب اليمني الذي بدأ فيه "الحراكُ" التصعيدَ ضد النظام عام 2007م!

- بعد المواجهة السادسة مع صنعاء والرياض في عامٍ (2011م)، تعالت أصوات المنادين بإسقاط نظام صنعاء ضمن "تيار الربيع العربي" الجارف لجمهوريات "العسكريتاريا" العربية: تونس - مصر - ليبيا - اليمن. تعاطى النظام على مدى المواجهات (والأعوام) الستة مع قضية صعدة، كان من الأسباب الداعية إلى تغيير نظام صنعاء. فاغتنم الحوثيون "أنصار الله" الوضع، وأعلن عبدالملك الحوثي من صعدة خلال احتفال

1 الصادق، علي: ماذا تعرف عن الحوثيين ص 67.
2 شربل، غسان: في خيمة القذافي، رفاق العقيد يكشفون خبايا عهده، علي عبدالسلام التريكي، رياض الريس للكتب والنشر، ص 247.
3 موقع الاشتراكي نت، 27 مارس 2007م.
4 مرجع سابق ص 86.
5 مجموعة من الباحثين: حال الأمة العربية 2011-2010م: رياح التغيير. مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى مايو 2011م. ص 225.
6 نعمان، لطفي فؤاد أحمد: الخطأ الحوثي في اليمن، ص 35.

بالمولد النبوي الشريف 1432هـ "مساندة التحرك الشعبي"[1]. فاندفعت جموعهم إلى ساحة التغيير في صنعاء لتخلق "تعدّد منصات" هناك، ويشاركوا في "مخاض التغيير"، وسط ترحيب كل القوى السياسية - حتى المضادة لهم- واستطاع الحوثيون مضاعفة أنصارهم وسط العاصمة، وغيرها من المدن اليمنية، خلال العام 2011م.

- تبنّى مجلس التعاون لدول الخليج العربية مبادرة حل الأزمة اليمنية، وأعلن الحوثيون "رفضها بغض النظر عن أهدافها، والجهة التي تقف وراءها؛ لأنّها لم تلبِّ مطالب الشعب، وتمثّل خيانةً للشهداء، واستخفافاً بالتضحيات[2]". تلك العبارات كثيراً ما ردّدتها ألسن الجماهير حتى كوادر الأحزاب التي وقّعت قياداتها المبادرة بالرياض 23 نوفمبر 2011م!

- رفضهم للمبادرة الخليجية لم يمنع الاعتراف والإقرار بوجودهم، ككيان سياسي يمني فاعل -بميليشيا مسلّحة- على الأرض. إذ ذكرتهم "آلية" المبادرة الخليجية، ليشاركوا "تنفيذ التسوية السياسية". طبقاً للبند 18 المتعلق بمؤتمر الحوار الوطني بـ"دعوة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة إلى عقد مؤتمر حوار وطني شامل لكل القوى والفعاليات السياسية، بما فيها الشباب والحراك الجنوبي، والحوثيون"؛ ليبحثوا في المؤتمر حسب البند 19 الفقرة - ث" النظر في القضايا المختلفة ذات البعد الوطني، ومن ضمنها أسباب التوتر في صعدة"[3].

- وتنفيذاً لآلية المبادرة تشكلت "لجنة تواصل واتصال، ولجنة فنية للإعداد والتحضير لـ "مؤتمر الحوار: 2012م" الذي أنجز تواصلاً أممياً ومحلياً رسمياً مع الحوثيين؛ لإشراكهم في "العملية السياسية"، والتقى المبعوث الأممي جمال بنعمر "السيد عبدالملك"، واتفق على ضمّهم إلى "لجنة إعداد وتحضير الحوار" عام 2012م، ثمّ عضوية 37 ممثلاً من أنصار الله (بينهم 9 نساء)، في مؤتمر الحوار الوطني الشامل. وعلّلوا مشاركتهم بأنها "تحقيقٌ لأهدافِ ثورة 11 فبراير 2011م، لا كونها مفردة من مفردات المبادرة الخليجية[4]". ورغم عضوية ممثّل أنصار الله ضمن هيئة رئاسة "المؤتمر" مارس 2013م- يناير 2014م، إلّا أنّ قرار تعيين نواب رئيس المؤتمر مستشارين لرئيس الجمهورية لم يشمل ممثّلي الحوثيين والحراك الجنوبي، إلّا بعد 21 سبتمبر 2014م!

---

1 الحوثي، عبدالملك: كلمة 16 فبراير 2011م.
2 الصنعاني، صادق عبدالرحمن: الحوثيون والثورة الشبابية ص 38.
3 الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية.
4 رؤى أنصار الله المقدمة إلى مؤتمر الحوار الوطني الشامل: قضية صعدة، القضية الجنوبية، بناء الدولة، الحكم الرشيد. إصدار المجلس السياسي لأنصار الله. ص5.

الرؤى والمعالجات المقدّمة إلى مؤتمر الحوار الوطني:

ضمن فعاليات مؤتمر الحوار الوطني الشامل شارك الحوثيون، كمكوّن سياسي باسم "أنصار الله"، وقدّموا رؤاهم المتعلقة بجذور وحلول كل من القضايا والمعضلات اليمنية التالية: صعدة، الجنوبية، بناء الدولة، والحكم الرشيد. واعتبروا أنّ بين الضمانات لتنفيذ المعالجات المقترحة لقضيتي صعدة والجنوب هو صدور "إعلان دستوري بتوافق جميع القوى السياسية"[1]. وطالبوا كمعالجة لقضيّة صعدة: بالسماح بحرية ممارسة شعائر المذهب.

فعاليات حربية مصاحبة للجلسات الحوارية:

تخلّل انعقاد الحوارات اغتيال، ومحاولة اغتيال، عدد من كوادرهم الفاعلة والمحسوبين عليهم: عبدالواحد أبو راس 23 مارس 2013م، اغتيال النائب عبدالكريم جدبان 22 نوفمبر 2013م، د.أحمد شرف الدين 19 يناير 2014م، وسط العاصمة صنعاء. وواكب "حوارات موفنبيك" على مدى آخر شهور 2013م ومطلع 2014م، خوض أنصار الله للمواجهات المسلحة في منطقة دماج حيث يتواجد السلفيون، وأعاقت تلك المواجهات تقديم فريق صعدة لتوصياتهم النهائية ومعالجتهم لتلك المعضلة[2].

لكن مؤتمر الحوار انتهى، وقد أحكمت الجماعة سيطرتها على المنطقة حتى أجْلَت السلفيين بعيداً عن تدخّل السلطات، طبقاً لمطلب مؤسّسهم حسين[3]. إذ ذخرت أفكاره الحركة حتى وصلت دماج، ممهّدةً امتداد سيطرتهم إلى "عمران"، أحد مراكز الثقل القبلي والعسكري المضاد للحوثيين، مجيباً على تساؤل حول "أين قد يصل الحوثيون" وفاتحاً لتساؤل جديد "ماذا بعد عمران"[4].

الطريق إلى اتفاق الشراكة الوطنية:

التمادي السياسي العام أتاح لرئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي أن يعلن آخر يوليو 2014م (نيابةً عن الحكومة) إجراءات حكومية اقتصادية، تحت مسمّى "الجرعة السعرية" بغية "الإصلاح المالي والاقتصادي"؛ لتحتشد جماعة أنصار الله داخل الشوارع والميادين المُشْبَعة بالمتعاطفين معهم، ومطالبهم "الوطنية" الجديدة المتمثلة في: إسقاط الحكومة والجرعة وتنفيذ مخرجات الحوار؛ سنحت فرصة جديدة للسيد عبدالملك الحوثي

1 مرجع سابق: ص 104، ص161.
2 وثيقة الحوار الوطني الشامل.
3 الحوثي، حسين: دروس من وحي عاشوراء ص 16، خطر دخول اميركا اليمن ص 12.
4 نعمان، أحمد مصطفى: الشرق الأوسط. فبراير 2014م، يوليو 2014م.

لمواصلة الظهور الإعلامي على طريقة أمين عام حزب الله اللبناني حسن نصر الله(...) دون تورع عن مهاجمة مناهضي جماعته، بشكلٍ صارخ - وجارح أحياناً - حال تركيز هجومه على الحكومة والقرارات (المنسوبة إليها زوراً) وأعضائها كوادر تجمع الإصلاح المستهدف في "ثورته الشعبية" ذات شعار "إسقاط الحكومة والجرعة" لا "إسقاط النظام"؛ نأياً بالرئيس هادي عن التجريح والتعريض (حتى ذلك الحين). والتصعيد الثوري، الذي بتأثيره في الساحات، وكذا "الخيارات الاستراتيجية المتاحة" حسب خطب الحوثي، ابتعث الرئيس هادي لجنة رئاسية خاصة، وصلت إلى صعدة نهار 21 أغسطس 2014م، وبلغت "هدفَ" لقاء الحوثي، دون أن تبلغ "الهدفَ" مِن لقائِه! فأعلنت من صنعاء مساء 24 منه: "الفشل وخيبة الأمل"، تبعتها إلى الرئيس هادي رسالة حوثية تجاوزت أهداف "التصعيد الثوري"، ففرضت جواباً رئاسياً عليه (25 منه) تضمن أيضاً اشتراطات ومطالب، احتواها لاحقاً بيان رئاسي صادر عن مجلس الأمن الدولي. ووجه سفراء الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية رسالة خاصة إلى الحوثي، في ذات الصدد. رسخت جميعها مماثلة الحوثي للسلطة وتماديه، حدّ الطرح عليه: "تفويض من ترونه للحوار مع اللجنة الرئاسية"!

تمادي التصعيد الرئاسي والدولي المضاد، زاد الحوثي تمادياً، أعانه وأتباعه على بلوغ المرحلة الثالثة من "التصعيد الثوري"، التي تمنّوا "ألّا يضطروا للوصول إليه (...)"[1]. رغم ابتدائهم التظاهر السلمي وسط العاصمة صنعاء، لكنهم أحاطوا مداخلها بمخيمات قبلية، وانتهوا كـ"حركة تحقق أهدافها بوسائل عسكرية"[2]. إذ دَلفَ الحوثيون مقر قيادة "الفرقة الأولى مدرع"، بصنعاء التي قرر رئيس الجمهورية في أبريل 2013م تحويلها إلى حديقة عامة، لولا تمنّع قائدها الأسبق، قائد مواجهات السلطة مع الحوثيين، على مدى الست المواجهات المسلّحة، اللواء علي محسن صالح الأحمر. ثم مهروا توقيعهم على اتفاق السلم والشراكة الوطنية، مساء 21 سبتمبر 2014م، بعد مداولات عبدالملك مع المبعوث الأممي بنعمر حول نص الاتفاق، إضافة إلى "وساطة عمانية عادت بموافقة طهران على مجمل مشروع الاتفاق، حتى ذلك البند الذي اختلف حوله ممثلو الحوثي مع ممثّلي الرئيس هادي[3]". لَقيَ الاتفاق مباركة الجهات المحلية والإقليمية والدولية، بما فيها مجلس التعاون الخليجي، ومجلس الأمن الدولي، والاتحاد الأوروبي. وكذا الترحيب الإيراني المثير بالدخول الحوثي إلى صنعاء[4].

وتلميحاً إلى تجاوز اتفاق 21 سبتمبر بتمادي عجز السلطات فإنّ "البند الثامن" من ملحقه الأمني، الذي ينصّ على أن: "تلتزم الدولة بحماية المواطنين في محافظة البيضاء، من خطر القاعدة، وتقدم لهم الدعم اللازم، وتقف إلى جانبهم، في مواجهة خطر القاعدة والإرهاب". فقد "شَهِدَ الواقع وصول جماعة أنصار الله إلى هناك، قبل أن تتجه أجهزة الدولة المعنية صوب الوفاء بهذا الالتزام![5]"

1 خطاب بتاريخ 26 أغسطس.
2 الإرياني، د.عبدالكريم: حديث إلى صحيفة 26 سبتمبر، تاريخ 12 ديسمبر 14م.
3 الإرياني، د.عبدالكريم: مرجع سابق.
4 مرجع سابق.
5 تقرير صادر عن مجلس الشورى بالجمهورية اليمنية "تطورات المرحلة الراهنة المخاطر والتحديات"، ص11.

الموقف من مخرجات الحوار الوطني وتصورهم الشراكة الوطنية:

خرج الحوثيون إلى الساحات ينادون بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وحدّدها أحد الناشطين الفاعلين (سابقاً) في الجماعة، بأنها: "رفض مخرجات لجنة الأقاليم[1]" التي "أقلمت" أو قسّمت اليمن إلى ستة أقاليم، بينها إقليم أزال، وضمنه محافظة صعدة حيث الحوثي، وهو إقليم محروم من المنفذ البحري، وبغية الحصول على هذا المنفذ بدأوا "بترسيم حدود إقليمهم مع استمرار بسط اليد على الأقاليم المجاورة"؛ كونه حسب بعض الساسة "مطلباً مشروعاً في ظل ظروف طبيعية، إذ لا يمكن تصور قيام إقليم قادر على الحياة دون ميناء يتبعه[2]"!

تمّ تجاوز مخرجات الحوار الوطني التي نصّت فيما نصّت عليه بأن: "يجرّم قيام أي فئة أو حزب، أو جماعة، أو تنظيم نصّب نفسه كجهة تسلط أو ضبط، على أي جزء من الوطن، أو جزء من المجتمع، بأيّ حال من الأحوال[3]". ذاك التجاوز إضافةً إلى تمادي "بسط اليد[4]" وانعدام الرؤية الواضحة، لما بعد دخول عمران، وعجز سلطات الدولة كذلك، ذهب بالحوثيين إلى التمادي أكثر عبر ممارسة دور رقابي على مؤسسات الدولة، عبر "لجان شعبية ثورية"، دون الأخذ بالنصح بـ"ضرورة إضفاء المظهر القانوني، لنشاط تلك اللجان"[5]، وأن "لا يكونوا بديلاً للدولة والمؤسسات؛ لأنهم لا يمتلكون سلطة شرعية"[6]، كما بدوا "بديلاً عن القضاء والأمن: إذ بعد دخول أنصار الله صنعاء توافد الآلاف على المجلس السياسي ومقرات أنصار الله حاملين معهم ملفات لمظالم وقضايا يعود تاريخ بعضها لعدّة عقود ماضية[7]"! بينما "تحقيق الاستقرار في الدولة يتطلب تمامه عبر القنوات الرسمية والشرعية؛ لأنّ موازاة مؤسسات الدولة أو زرع مليشيا وشبكات محسوبية، يؤدي إلى تقويض الاستقرار[8]". علاوةً على استمرار استيلائهم على أسلحة معسكرات عمران وصنعاء، وطريقة دخولهم صنعاء التي لم تعجب سفراء الدول العشر، وتحديداً السفيرة البريطانية السابقة جين ماريوت التي قوّمت مطالب الحوثيين وتمدّدهم وسط سبع محافظات شمالية قائلةً: "مع أنّ مطالب أنصار الله (مكافحة الفساد، وتشكيل حكومة تكنوقراط) أشياء يرغب بتحقيقها المجتمع الدولي أيضًا، لكن لم تعجبنا الطريقة التي تمّ بها السيطرة على صنعاء[9]".

وبعد سيطرتهم على صنعاء، وسطوتهم على المشهد السياسي، وحلول محل علي محسن كمستشار لرئيس الجمهورية مستشار رئاسي ممثلاً عن أنصار الله، هو صالح الصماد كان يتقبل الرئيس هادي أوامره وطلباته

1 البخيتي، علي: صفحته في الفيس بوك 18 أغسطس 2014م.
2 نعمان، مصطفى أحمد: ما بعد عمران، الشرق الأوسط 20 يوليو 2014م.
3 مخرجات الحوار الوطني الشامل.
4 نعمان، مصطفى أحمد: نفسه.
5 الحباري، يحيى علي: حديث إلى صحيفة الثورة 27 ديسمبر 2014م.
6 زيد، حسن محمد: حديث إلى صحيفة 26 سبتمبر، 1 يناير 2015م.
7 البخيتي، علي: هل "أنصار الله" بديل للقضاء والنيابة العامة؟ صحيفة الأولى 19 نوفمبر 2014م
8 ماريوت، جين: صحيفة الوسط، 22 أكتوبر 2014م.
9 مرجع سابق.

كـ"سلطة أمر واقع"، على غرار ما كان يعامل به اللواء الأحمر ومن إليه، حتى تطوّر الموقف - بعد ممانعة الرئاسة تلبية مطلب قيادة الجماعة باستلام الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فقط- فطلب الحوثيون تعيين أكثر من 100 اسم في سلطات "عليا ودنيا" دفعة واحدة، وإصدار قرار رئاسي في ذات الليلة، تطبيقاً لمفهومهم وتصورهم للشراكة الوطنية (..). وإثر تقديم رئيس الحكومة خالد محفوظ بحّاح استقالة حكومته في 22 يناير، وجّه الرئيس هادي استقالته إلى البرلمان، الذي لم يلتئم لمناقشتها؛ بسبب محاصرة الحوثيين لمقر البرلمان، ومغادرة كتلة البرلمانيين الجنوبيين صنعاء!

ثم بعد حيلة على الحوثيين المحيطين بمقر إقامة الرئيس هادي تمكّن الأخير من مغادرة صنعاء إلى العاصمة عدن، والتراجع عن الاستقالة من هناك؛ لتليها التفاعلات المعبرة عن تمادي سيطرة وحركة الحوثيين، وعجز السلطات اليمنية عن الحدّ منها.

من تعطيل البند السابع إلى عقوبات الفصل السابع:

تضمنت اتفاقية الدوحة بين السلطة والحوثيين بنداً برقم 7 يتعلق بضرورة بسط سيادة الدولة في مناطق سيطرة الحوثيين، الممانعة الحوثية جعلت البند السابع معضلة. وشجّع تماديهم على خصومهم لاحقاً، التلميح الأممي بإدراجهم في قائمة "معرقلي التسوية السياسية"، لكن التلويح بالعصا والعقوبات الدولية أمرٌ لم يكن ليكترث له الحوثيون، وفقاً لخطابهم العام وحصيلة متابعة نتائج قرارات مجلس الأمن الدولي، وطبيعة تحرّكاتهم الداخلية الصرفة! بناءً على ما سبق –وسوابق القلق الإقليمي- تكرّر اسمهم في البيانات الأخيرة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، حتى بدأ إدراج اسم اثنين من قياداته على لائحة العقوبات الأممية هما (أبو علي الحاكم، عبدالخالق الحوثي) وأخيراً (عبدالملك الحوثي) كممنوع من السفر.

خصومات داخلية وخارجية:

لا مناص من أن ينجم عن نشوء هذه الجماعة، ويواكب نشاطها انتصاب خصومهم التقليديين أو استنبات خصوم جدد، إذ فتح الحوثيون أو قائدهم الجديد "على نفسه جبهات قبل الثورة السلمية مع جهات عدة، وهو معذور في ذلك، بيد أنّ خصومه بعد الثورة في ازدياد"، حسب أحد متابعي وناقديهم في الجانب المضاد[1]. وإذ أمكن بتتبع خطابات المؤسس حسين، تحديد الخصوم بأنهم: الوهابية، التجمع اليمني للإصلاح، أميركا وإسرائيل ومن والاهم، وخصوم إيران.

1 الدغشي، د.أحمد محمد: مرجع سابق ص 33.

فهناك من تقصّى الخصوم بشقّيهم القديم والجديد: الإصلاح لأنه صمت على جرائم النظام[1] وربطه بالوهابية المضادة للزيدية، خصوم طائفيون: السلفيون[2] الحساسية القديمة، خصوم قبليون[3]، بحكم توسع السيطرة إلى المحيط الجغرافي المجاور، خصوم عسكريون[4] بحكم خلفية الصراعات على مدى الست المواجهات وبواعثها القديمة، مساندو الجيش من مشايخ ووجاهات اجتماعية[5] خلال المواجهات وبعدها، خصوم خارجيون: السعودية[6] نظراً للتدخل المباشر في المواجهة السادسة 2009-2010م، بخلاف الحساسية المذهبية، وخصوم زيديون[7]: ممن ينتمون إلى أسرة الحوثي نفسها، غير أنّ الصراع بينهم يتمحور حول جانب عملي في السيطرة والنفوذ[8]". بعد توقيع اتفاق 21 سبتمبر، وصدور إعلان 6 فبراير الدستوري، تجاوزت خصومات الحوثيين النطاق المحلي إلى الإقليمي والدولي واستثارت -إضافةً إلى عجز السلطات - طلب "عاصفة الحزم".

استخلاص أوّلي:

ازداد القلق الخارجي من الحوثيين تنامياً بالآتي:

أ. مؤثرات تاريخية قديمة عنوانها "الصراع بين السنّة والشيعة".

ب. مخاوف إقليمية معاصرة تحسب الحوثيين "أداة إيرانية" لا يمنية.

ت. الالتزام العملي محلياً، من الجماعة الحوثية، بمبادئ مؤسس الحركة، فذهبوا من المحاضرات التعبوية إلى حضور سياسي مسلّح، يكبح خصومهم التاريخيين، معبّرين بانتقامهم منهم، عمّا غرسه المؤسس فيهم، بأنّ "الانتقام وحبّ التضحية غريزة"[9].

ث. نصّت رؤى الحوثيين المقدّمة إلى حوارات موفنبيك على ما ينشد تحقيق العدالة، فحينما بلغوا ما استطاعوا من أهدافهم المبنية على رؤى تأسيسية للحركة ككل، فرضوا عدالتهم بالتمدّد على الأرض بقوّة "الاعتقاد والعتاد".

ج. التزم الحوثيون تنفيذ ما ضَمِنوا به حلَّ قضيتي صعدة والجنوب، وهو "صدور إعلان دستوري يتوافق عليه جميع القوى السياسية"، بعد استقالتي رئيسي الجمهورية والحكومة 22 يناير 2015م، فأصدروه، إنما دون "توافق جميع القوى السياسية"!

---

1 نفسه ص 39.
2 نفسه ص 49.
3 نفسه ص 59.
4 نفسه ص 75.
5 نفسه ص 34.
6 نفسه ص 80.
7 نفسه ص 51.
8 نفسه ص 54.
9 الحوثي، حسين: الثقافة القرآنية ص 140.

مستقبل الحركة:

من نافلة القول: إنّ المستقبل رهن بالحاضر المعاش، وما يعتمل فيه من تفاعلات مشتركة بين كل القوى الفاعلة في الساحة. تعايشت أو تصادمت. وواقع الحال أنّ جماعة أنصار الله أو الحوثية، كقوة يمنية أو "نبتة غير غريبة عن اليمن، وهي اليوم واقع ملموس ومؤثر، وفاعل فرض نفسه[1]"، بقوّة "الاعتقاد والعتاد"، ينبغي لها السير في اتجاه تقنين فعاليتها، وتسييس حركتها، بما يضمن استمرارها، مع تقبلها لتفاعلات العصر، بكل ما فيه من قوى داخلية ومحيطة. وتبديد الصورة القائمة عنها، بتهديد سلم وأمن المنطقة. من خلال:

أ. الانخراط الواسع في العمل السياسي، بما يخدم مصلحة اليمن أولاً.

ب. الاندماج في العمل الحكومي، من خلال التنفيذ الدقيق لمخرجات الحوار الوطني.

ت. طالما أثبتوا قدرةً على تجسيد مبادئ وأفكار مؤسس الحركة، فالأحرى تجسيد المبادئ الدستورية العامة، وعدم تجاوزها؛ ضماناً للمساواة، والعدالة الحقّة، بالاحتكام إلى الدستور والقانون.

ث. تخفيف حدّة العداء الداخلي والخارجي المتبادل: فليست "الندّية" عداءً وخصومة. ولا تعامل على أساس الروابط الخارجية، ونسيان عامل الهوية اليمنية وروابطها الخارجية. فما من قوة سياسية يمنية إلّا واعتزّت بروابطها الخارجية، دائمةً كانت أو مؤقتة، معنوية أو مادية.

1 الخيواني، عبدالكريم: مرجع سابق ص 90.

المراجع:

كتب:

1. أبو عواضة، يحيى قاسم: أنصار الله القيادة والمشروع، مؤسسة الشهيد زيد بن علي مصلح للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2014.
2. أبو عواضة، يحيى قاسم: صفحات مشرقة من حياة الشهيد القائد السيد حسين بدرالدين الحوثي.
3. الأحمدي، عادل: الزهر والحجر قصة التمرد الشيعي في اليمن، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر. الطبعة الأولى 2006م.
4. حسين، د.طه: الفتنة الكبرى ج 2 علي وبنوه. دار المعارف.
5. الخرباوي، ثروت: أئمة الشر، الإخوان والشيعة أمة تلعب في الخفاء. دار نهضة مصر للنشر. الطبعة الأولى 2013م.
6. الدرواني، صبري محمد: صعدة الحرب الأولى: الأسباب والتداعيات. الطبعة الأولى 2013م.
7. الدغشي، أ.د.أحمد محمد: مستقبل الحركة الحوثية وسبل التعايش. عالم الكتب اليمنية ومكتبة خالد بن الوليد، 2012م.
8. سري الدين، عايدة العلي: الحوثيون في اليمن بين السياسة والواقع، بيسان، الطبعة الأولى 2010م.
9. شربل، غسان: في خيمة القذافي، رفاق العقيد يكشفون خبايا عهده، علي عبدالسلام التريكي، رياض الريس للكتب والنشر. الطبعة الثانية، 2013م.
10. الصادق، علي: ماذا تعرف عن الحوثيين. الطبعة الأولى 2010م.
11. الصنعاني، صادق عبدالرحمن: الحوثيون والثورة الشبابية. الطبعة الأولى، 2013م.
12. عزان، محمد: التمرد الحوثي: الخلفية وآفاق المستقبل. ورقة عمل مقدّمة إلى منتدى الشيخ الأحمر بصنعاء 19 أكتوبر 2009م.
13. العيني، محسن: خمسون عاماً في الرمال المتحركة: قصتي مع بناء الدولة اليمنية الحديثة، دار النهار للنشر. 2000م.
14. غلاب، نجيب: الإسلامويات، بيسان 2010.
15. الفسيل، محمد عبدالله: للتاريخ.. رسالة إلى الرئيس. منتدى النعمان الثقافي للشباب. 2014م.

16.نعمان، لطفي فؤاد أحمد (إعداد وتقديم): في طريق الحوار.. كلمات ومحاضرات ومحاورات د.عبدالكريم علي الإرياني. منتدى النعمان الثقافي للشباب (قيد الطبع).

17.نعمان، لطفي فؤاد أحمد: الخطأ الحوثي في اليمن. 2009م.

18.نعمان، لطفي فؤاد أحمد: فيصل والإرياني يلتقيانِ العلاقات السعودية اليمنية 1970-1974م، منتدى النعمان الثقافي للشباب، الطبعة الأولى 2010م.

كتب وبحوث:

1. تحدي المألوف. اليمن: دراسات أنثروبولوجية وتاريخية. عدة مشاركين. (تحرير وترجمة: لويس تامينيان) المركز الأمريكي للدراسات اليمنية. 2004م.
2. حال الأمة العربية 2010-2011م: رياح التغيير. (مجموعة من الباحثين) مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى مايو 2011م.
3. الحوثية في اليمن.. الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية، إعداد مجموعة باحثين مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث صنعاء 2008م.
4. الفاعلون غير الرسميين في اليمن: أسباب التشكل وسبل المعالجة، عدة مشاركين. (تحرير: شفيق شقير). أوراق الجزيرة. مركز الجزيرة للدراسات، والدار العربية للعلوم. الطبعة الأولى 2012م.

وثائق:

1. الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، 23 نوفمبر 2011م.
2. تقرير صادر عن مجلس الشورى بالجمهورية اليمنية "تطورات المرحلة الراهنة.. المخاطر والتحديات". نوفمبر 2014م.
3. الحوثي، حسين: دروس من وحي عاشوراء. مسئولية أهل البيت. الثقافة القرآنية. من نحن ومن هم. خطر دخول أميركا اليمن.
4. الحوثي، عبدالملك: كلمة بتاريخ 16 فبراير 2011م.
5. الحوثي، عبدالملك: كلمة بتاريخ 26 أغسطس 2014م.

6. رؤى أنصار الله المقدمة إلى مؤتمر الحوار الوطني الشامل: قضية صعدة، القضية الجنوبية، بناء الدولة، الحكم الرشيد. إصدار المجلس السياسي لأنصار الله. 2014م.

7. وثيقة الحوار الوطني الشامل. إصدار الأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل. يناير 2014م.

8. الوثيقة الفكرية والثقافية 2012م.

صحف ومواقع إلكترونية:

1. موقع الاشتراكي نت: 27 مارس 2007م.

2. صحيفة الأولى اليمنية، 19 نوفمبر 2014م.

3. صحيفة الشرق الأوسط اللندنية: 9 فبراير 2014م، 20 يوليو 2014م.

4. صحيفة الوسط اليمنية: 22 أكتوبر 2014م.

5. صحيفة الثورة اليمنية: 27 ديسمبر 2014م.

6. صحيفة 26 سبتمبر اليمنية: 12 ديسمبر 2014م، 1 يناير 2015م.

صفحات فيسبوك:

1. زيد، حسن محمد: قصة الحرب. 2009م.

2. علي البخيتي، علي: مخرجات الحوار التي يعنيها السيد عبدالملك الحوثي. أغسطس 2014م.

إيران والحوثيّون: صناعة الفوضى في اليمن

د.محجوب الزويري [1]

ملخّص:

أثار الظهور المتسارع للحوثيين في المشهد السياسي اليمني بعد العام 2011 الكثير من الاهتمام، سواء على مستوى المنطقة او العالم. وقد ارتبط الحضور السياسي للحوثيين وسيطرتهم على مفاصل الدولة اليمنية من 21 سبتمبر 2014 بالعلاقة مع الجمهورية الإسلامية في ايران. ومع محاولة إيران إنكار مدى ارتباط الحوثيين بها، إلّا أنّ الزيارة - التي قام فيها وفد من الحوثيين وأنصارهم؛ إلى ايران بعد سقوط صنعاء تحت سيطرة الحوثيين، بمساعدة عسكرية من الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح- قد أنهت كل ريبة حول تلك العلاقة. تلك الزيارة وما سبقها من تطورات، وما ترتب عليها من نتائج، أثارت قلقاً غير مسبوق في المنطقة العربية، لا سيّما دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

في هذا السياق، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل لفحوى العلاقة بين الحوثيين وإيران، والسياقات التي تطوّرت فيها، وكذلك السيناريوهات التي يرغب الحوثيون- ومعهم إيران- في الوصول لها، في سياق المشهد السياسي اليمني والإقليمي الخليجي. تقدّم الدراسة تصوّراً، لما يمكن أن تقدّمه دول المنطقة، فيما سيتعلق باليمن؛ لتجنّب الآثار السلبية، للفوضى التي تمّ تصنيعها في اليمن، عبر تأثير العلاقة بين إيران والحوثيين.

مقدّمة:

حتى مطلع التسعينيات من القرن العشرين لم يكن لجماعة الحوثي أي حضور لافت، في المشهد السياسي اليمني، وحتى في ظل الحديث آنذاك عن تصدير الثورة الإيرانية، لم يكن اليمن ضمن تلك الحسابات، حيث كان التركيز على الدول التي لديها مجموعات سكانية، تنتمي إلى المذهب الجعفري الاثني عشري. مع نشأة حزب الحق، بدأ الظهور السياسي للحوثيين، حيث ظهر الشقيق الأكبر لعبدالملك الحوثي حسين، وقد أستطاع الحوثيون أن يحصلوا على مقعد في الانتخابات البرلمانية للعام 1994، وذلك عن محافظة صعدة. يبدو أنّ حزب الحق لم يستطع أن يستوعب الطموح الحوثي، فانشقّ الحوثيون، وأسسوا جمعية الشباب المؤمن، والتي يعتقد أنها على اتصال مع إيران، وذلك من خلال سفر أعضائها إلى إيران، وتحديداً إلى قم.[2] من المعروف أنّ إيران بدأت بفتح أبوابها للطلاب منذ مطلع التسعينيات، كجزء من سياسة تغيير صورتها في العالم الاسلامي.

1 أستاذ تاريخ الشرق الاوسط المعاصر- جامعة قطر

2 Salmoni, Barak. Loidolt, Bryce. Wlls Madeleine: Regime and Periphery in Northern Yemen, National Defence Research Agency, US, 2010, pp 2-16

وقد تزامن ذلك مع نتائج حرب الخليج الثانية، التي حدثت بعد الاجتياح العراقي للكويت في العام 1990. لقد سعت إيران إلى الاستثمار في هذه الحرب، من خلال التأكيد على فكرة أنّ التهديد الحقيقي للمنطقة هو نظام البعث في العراق، وليس الجمهورية الإسلامية؛ لذلك رفضت إيران الاجتياح، وشجّعت سوريا على الانضمام إلى التحالف الأممي؛ لإخراج العراق من الكويت، رغم أنّ ذلك كان يعني أن تكون سوريا في المعسكر الأمريكي، الذي كانت تراه في الجمهورية الإسلامية الشيطان الأكبر.

تلك كانت أوائل المؤشرات للاهتمام الإيراني باليمن، والمشهد السياسي فيه، ولكن هل هذا يكفي لفهم ما فعلته إيران خلال الأعوام القليلة الماضية، من حضور سياسي متزايد في المشرق العربي، بما في ذلك اليمن؟ محاولة الإجابة على مثل هذا السؤال، والسياقات التي تطوّرت فيها العلاقة غير المتسقة بين إيران والحوثيين، وكذلك السيناريوهات التي كان يراد لها أن ترسم خارطة طريق، للحضور السياسي للحوثيين، في المشهد اليمني والإقليمي، هو ما تسعى هذه الدراسة أن تقدّمه.

إيران وتطوير فكرة الحضور السياسي في المنطقة العربية:

من الصعب أن تتجاوز الذاكرة الإيرانية الجار العربي، الذي حمل الإسلام إلى بلاد فارس، وجعل من الفرس المكوّن الثاني بعد العرب، في سياق الحضارة العربية الإسلامية.

انتقال إيران إلى الدولة الحديثة في العشرينيات من القرن العشرين لم يبعد إيران عن المشهد السياسي العربي، والذي كان قد خرج لتوه آنذاك من دائرة الحكم العثماني. فالجغرافيا السياسية لم تتغير إلّا من خلال ظهور الدولة العربية بعد انتهاء الاستعمار الأوروبي، فتعدّد الجوار العربي البرّي والمائي مع إيران؛ ليصبح سبع دول بعد أن كان العراق فقط. فدول مجلس التعاون عبر إطلالتها على الخليج العربي، وكذلك إيران أصبحوا متجاورين.

بقيت إيران عقوداً، من القرن العشرين، تمثّل تحدّياً سياسياً وأمنياً، بالنسبة لدول الخليج العربية، وكذلك الأمر بالنسبة للعراق، سواء الملكي منه أو الجمهوري. ولم تبتعد إيران عن بلاد الشام، فأتاحت لها التركيبة المذهبية للدولة اللبنانية أن تتسلل إلى لبنان في العام 1982، وتحوّل لبنان الذي كانت السافاك تعتبره نقطة أمنية ساخنة إلى نقطة ساخنة من نوع آخر، فالحضور الأمني تحوّل إلى طائفي من نوع مختلف، مرتبط تارة بالشيعة، وأحياناً أخرى منافحاً عن شرعية القضية الفلسطينية. إنّ حقائق الجغرافيا السياسية بين دول الخليج العربية وبين إيران جعلت الاشتباك السياسي يتجاوز المنطقة إلى الأطراف، حيث لبنان وسوريا وفلسطين في بلاد الشآم، واليمن في جنوب الجزيرة العربية.

لم يكن اليمن في علاقة طيبة مع الجمهورية الإسلامية، فلقد كان نظام علي عبدالله صالح قريباً إلى النظام السياسي العراقي، العدو اللدود لإيران آنذاك، مع مطلع التسعينيات حيث الاجتياح العراقي للكويت في

أغسطس 1990، استمر نظام علي عبدالله صالح في تأييده للعراق،[1] واختارت إيران - كما سبق وأُشير- موقفاً متشدّداً من الاجتياح، وصل إلى حدّ عدم الاعتراض على العملية العسكرية، التي قادتها الولايات المتحدة؛ لإخراج الجيش العراقي من الكويت والمسمّاة بعاصفة الصحراء. لقد أظهرت إيران موقفاً يعدّ الأقرب إلى دول الخليج العربية، منذ قيام الثورة الإسلامية في العام 1979؛ ممّا إنعكس، وبشكلٍ متسارعٍ إلى تحسّن ظاهري في العلاقات. لكن العلاقات اليمنية الخليجية تدهورت؛ بسبب الموقف الذي أعلنه الرئيس اليمني آنذاك علي عبدالله صالح، من دعم للعراق.

لقد لعبت التطوّرات السياسية الإقليمية والدولية دوراً بالغ الأهمية في تطوير إيران لحضورها السياسي في المنطقة. ولعلّ التطورات المرتبطة بالقضية الفلسطينية تعدّ المثال الأبرز. فعلى سبيل المثال الموقف الذي اتخذته إيران من مسيرة التسوية السياسية، أو ما يعرف بمؤتمر مدريد في العام 1992 دوراً في إبراز عدائها لإسرائيل، والكسب شعبياً في المجال السياسي العربي. ثمّ كانت الهجمات على نيويورك وواشنطن في العام 2001 واللذين أظهرت إيران نحوهما موقفاً ناقداً بشدّة، ومنتقداً الفكر الإسلامي الذي يبرّر ما جرى، وكانت الإشارات موجّهة للمملكة العربية السعودية. وقد سعت إيران للعمل على تعزيز فكرة - مهمّة في ذلك السياق - بالنسبة للنظام السياسي في إيران، تلك كانت مرتبطة بإبعاد الشيعة الاثني عشرية، ومعهم إيران عن مثل تلك الأعمال، وأنّ ما يُسمّى الإرهاب مصدره مصدرٌ آخر، وهو ما ردّدته إيران من حديث عن الوهابية، أو الجماعات التكفيرية، إلى غير ذلك من المصطلحات[2].

اليمن و إيران: من الموجة الطائفية إلى الربيع العربي:

يمكن القول إنّ الاحتلال الأمريكي للعراق في العام 2003 يعدّ مرحلة مهمّة، في تطوّر العلاقات العربية الإيرانية، لا سيما ما نتج عنه من تولي نخبة سياسية موالية لإيران، ووضع دستور يقرّ المحاصصة الطائفية بدل تعزيز مفهوم المواطنة والشراكة في الوطن. دستور يذكّر بالواقع اللبناني، وتقسيم السلطات وفق المرجعية المذهبية أو الطائفية. هذه المرحلة أضافت العراق بشكلٍ، لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث ، إلى المجال السياسي الإيراني، بعد أن كان مجال طهران السياسي محصوراً في سوريا وفي لبنان، وتحديداً حزب الله. هذه الإضافة أثارت فزع الدول العربية، وانعكس ذلك في تصريحات الرئيس المصري آنذاك محمد حسني مبارك، عن وجود حكومة شيعية تعمل لمصالح إيران في العراق. وغير بعيدٍ عن ذلك تصريحات الملك عبدالله الثاني ملك الأردن عن الهلال الشيعي. ثمّ تصريحات وزير الخارجية السعودي السابق الأمير سعود الفيصل "رحمه الله"، وانتقاده للدور الأمريكي في العراق، والذي ساهم وفق الفيصل "في تسليم العراق، على طبق من ذهب إلى إيران".

1 Muddy- Weitzamn, Bruce: The Inter-Arab System and the Gulf War: Continuity and Change, the Carter Center, https://www.cartercenter.org/documents/1223.pdf , November 1991.

2 في السياق اليمني تمّ التعاطي مع التيار السلفي الجهادي باعتبار أنّه خطر محدق باليمن، واعتبر الرئيس اليمني أنّ مساهمته في ما يعرف بالحرب على الإرهاب قد تكون فرصة لإعادة تأهيل النظام السياسي في المنظومة الدولية، لاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية.

الدور الإيراني في العراق ظاهره مكاسب لإيران، لكن في باطنه بدء خسارتها في مجال القوة الناعمة الّذي اعتمدت عليه كثيراً منذ قيام الجمهورية الإسلامية، لا سيّما في البلدان العربية والإسلامية. فالسياسة الإيرانية التي ارتكزت إلى رؤية إيرانية ممتدة إلى نتائج الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988، وخلاصتها أنه لا يجب أن يشكّل العراق أي تهديد إلى إيران بعد تلك الحرب. من هنا كان الاستثمار الإيراني في الساحة السياسية العراقية، والذي تجاوز الشيعة إلى العلمانيين، وعلاقةٍ مع الأكراد، وكذلك مع بعض العشائر السُنيّة.

خلال الفترة 2002-2010 أضيف إلى عوامل التوتر الإقليمي المرتبط بإيران عامل آخر، وهو برنامج طهران النووي، والذي ظهرت أول صور له في شهر أغسطس من العام 2002. القلق العربي لا سيّما الخليجي - آنذاك- كان يستند إلى أنّ تطوير إيران لبرنامج نووي من شأنه أن يقوّي حضورها السياسي، كما يمكن أن يقود إلى سباق بين دول المنطقة، إضافة إلى القلق من المستوى التكنولوجي المعتمد على تكنولوجيا روسية، وصينية، ومحلية إيرانية، وهذا قلق مرتبط بأي حوادث في المنشآت النووية الإيرانية وتأثيرات ذلك على البيئة الحياتية في منطقة الخليج. في هذا السياق زاد التوتر في العلاقات العربية والخليجية - بشكل خاص- وإيران، فقد تسلّم الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد السلطة في صيف 2005، واستمر حتى العام 2013، وتميزت فترته بتوتر ملحوظ بالنظر إلى تصريحاته وانتقاده للولايات المتحدة وعلاقاتها مع الدول الخليجية، وهو الانتقاد الذي يردّده نظام الجمهورية الإسلامية منذ قيام الثورة الإسلامية.

تزايد الخطاب المذهبي خلال الفترة المشار إليها في المجال السياسي العربي، وفي مجال العلاقة مع إيران، وأصبح أحد أهم عوامل تفسير السياسة الخارجية الإيرانية التي تسعى إلى تطوير حضورها في المنطقة العربية، ولا سيما الخليجية. حالة اليمن ليست استثناء، فاليمن الذي يشكّل الشيعة الزيدية حوالي 30% من سكّانه، كان مجالاً محتملاً. ويعتقد أنّ العلاقة مع حسين الحوثي، والتي بدأت في عقد التسعينيات تطوّرت عبر سوريا، ومروراً بحزب الله، وانتهاءً بقم في إيران[1].هذه العلاقة كانت تعتبرها إيران إحدى أدوات السياسة الناعمة، والتي حرصت على تطويرها، سواء في ما يتعلق بالحوثيين أو غيرهم من الحركات في المنطقة وخارج المنطقة العربية. من هنا كان رد الرئيس اليمني السابق صالح على إيران؛ بسبب انتقادها للعمليات العسكرية، أو الحروب الست التي جرت ضد الحوثيين في الفترة 2004-2010، واتهامها بأنها تقوم بتمويل الحوثيين.[2]

تعرف إيران أنّ اليمن لم يكن يوماً ضمن مجالها السياسي الذي يمكن أن تؤثر فيه، لكنها هرولة جماعة الحوثي الطامحة في الاستفادة ممّا أطلق عليه "التفوّق الشيعي" بعد سقوط العراق في العام 2003، ومن جانب آخر

1 Fulton, Will, and Ariel Farrar-Wellman. "Yemen-Iran Foreign Relations." Iran Tracker. January 1, 2011. http://www.irantracker.org/foreign-relations/yemen-iran-foreign-relations.

2 "Yemen's Saleh Slams Iran for Funding Shiite Rebels,"" Iran Focus, October 20, 2009.

للمزيد حول الحروب الست انظر:

Day, Stephen: Regionalism and Rebellion in Yemen, Cambrdige University Press, London, 2012, p 214-2018

هي المواجهة السياسية الإقليمية بين المملكة العربية السعودية وبين الجمهورية الإسلامية. هذا لايعني أنّ إيران لا تعرف الحدود التي يمكن أن يبلغها الحوثيون خلال مواجهتهم مع الدولة اليمنية قبل العام 2011؛ لذلك لم تفعل إلّا الانتقاد الإعلامي القاسي، للنظام السياسي في اليمن وللمملكة العربية السعودية، بالطبع ذُكر في تلك الفترة محاولات إيرانية لإرسال أسلحة إلى الحوثيين، وكذلك دعمهم مالياً.[1]

ما كانت تسعى إليه إيران في تلك الفترة هو محاولة تثبيت بعض الحقائق في سياق المواجهة السياسية مع الرياض، حول ملفات متعددة في المنطقة، ممتدة من القضية الفلسطينية إلى لبنان، إلى سوريا، إلى أسعار النفط، ثمّ إلى اليمن. دفعت إيران الحوثيين للاستفادة من موجة التغيير التي اجتاحت اليمن، في سياق ما يسمّى بالربيع العربي في العام 2011. وحاول الحوثيون أن يظهروا بمظهر المتعاون والباحث عن التحالفات، في ظلّ واقع سياسي آخذ في التشكل في اليمن. كانت إيران، ومعها الحوثيون، يعلمون أنّ القاعدة الشعبية ليست حاضنة لهم، وأنّ لا تعاطف معها في المؤسسة العسكرية، التي تبيّن فيما بعد، أنها لا تدين الا لشخص هو علي عبدالله صالح ، وأنّ الاقتراب من إيران قد يُعدّ تهمة خطيرة، في ظل اجتياح الخطاب الطائفي للمنطقة العربية.

بعد بضعة أشهر على المظاهرات والاحتجاجات في اليمن، وتحديداً في نوفمبر 2011 تدخّلت دول مجلس التعاون عبر مبادرة سميت "مبادرة مجلس التعاون الخليجي وملحقها التنفيذي الأممي"[2]، والتي أعطت للرئيس اليمني آنذاك طريقاً للخروج الآمن، على أن يكون هناك فترة انتقالية برئاسة نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي. الملفت للانتباه في هذا الاتفاق - وتحديداً ما يرتبط بالحوثيين- هو أنهم لم يقبلوا التوقيع على الاتفاق، ومعهم أحزاب اللقاء المشترك. عدم التوقيع على الاتفاق مرتبط بعدم ارتياح إيراني للمبادرة الخليجية، فإيران فيما يبدو، كانت تأمل أن يقود الوضع في اليمن إلى إمكانية خلق وقائع سياسية عبر المجتمع الدولي، تماماً كما حصل في العراق في العام 2003، بحيث يحظى الحوثيون بقدر من الاعتراف الإقليمي عبر قرارات دولية تذكرهم. هذا الأمر كان يمكن أن يؤدّي إلى تثبيت واقع جديد في اليمن عبر تثبيت خريطة سياسية مذهبية، وهو أمر كان يمكن أن يدفع اليمن بسرعة إلى حالة أشبه بالحالة اللبنانية. مثل هذا التصور كانت تواجهه تحديات جدية مثل حجم الوجود الحوثي، وهل الحوثيون يمثّلون كل الزيدية في اليمن؟

التطورات السياسية من أواخر العام 2011 كانت تزجّ بالحوثي في كل الجدل الدائر في اليمن، وكأنهم ثقل سياسي وضمان لأمن اليمن، وهو أمر لا ينسجم والوقائع الديمغرافية في اليمن. شارك الحوثيون في مؤتمر الحوار الذي بدأ في شهر مارس 2013، واستمر حتى يناير 2014. لكن مشاركتهم كانت محاولة لتحقيق مكاسب تُعلي من وجودهم في الخريطة السياسية في اليمن. إيران في هذا السياق كانت تطرح ما يحدث في

1 Ibid.

2 للاطلاع على نص المبادرة الخليجية انظر:

https://docs.google.com/document/d/1M5wUKiEFRVBgE9Fh4MXseagdIgp365nXBCeqIkqshIE/edit?hl=en_US&pli=1

اليمن على أنه شأن يمني، مع تعاطف كبير من الإعلام المحافظ ورجال الدين مع الحوثيين، وتصويرهم بأنهم المنافحون عن التغيير في اليمن.

خلال حوالي عام من الحوار كان الحديث همساً عن تنسيق بين الحوثيين وبين الرئيس اليمني المعزول علي عبدالله صالح، ذلك أنّ هناك رغبة عميقة في إبقاء صورة الحوثيين على انهم جماعة ضد الاستبداد، وأنّ حراكهم ما هو إلّا موجة ثورية تابعة لتلك التي بدأت في العام 2011، هذا التصوّر من قبل الحوثيين ينسجم مع الرؤية الإيرانية التي تقدّم نفسها على أنها تدافع عن المستضعفين والمظلومين، وتدفع بالظلم. لذلك ظهور الإشارات إلى العلاقة بين الحوثيين ونظام علي عبدالله صالح كان تدميراً للصورة أمام الرأي العام اليمني والإقليمي. كان الحوثيون في مؤتمر الحوار يظهرون قريبين في مواقفهم لتوجهات المؤتمر الشعبي العام، وهو حزب علي عبدالله صالح، وهي التوجّهات التي كانت تركّز على تعطيل التوافق الداخلي في اليمن، ذلك أنّ التوافق الداخلي اليمني هو الضمانة الوحيدة؛ لإعادة تيّار الحوثيين، ومعهم حزب المؤتمر الشعبي، إلى حجمهم الطبيعي في المشهد السياسي اليمني. إدراكهم لمثل هذه الحقيقة دفع إلى حالة من التوافق بين التيارين، لعبت دوراً كبيراً في تعطيل الحوار وإغلاق الأبواب أمام فرص حصول توافقات. فقد كان واضحاً أنّ المواجهة الإقليمية بين الرياض وطهران حاضرة، وكذلك الموقف المرتبك الإيراني ممّا يسمّى بالربيع العربي. المواجهة بين الرياض وطهران كانت في سوريا، حيث إنّ طهران تدافع عن بقاء نظام الرئيس السوري بشار الأسد، في حين موقف الرياض أقرب إلى عدم بقاء نظام بشار الأسد. يضاف إلى ذلك أنّ هناك اتهامات - تكاد تكون يومية في الإعلام الإيراني- بأنّ الفكر التكفيري، في إشارة الى الدولة الاسلامية في العراق والشام، هو المسئول عن عدم الاستقرار في العراق وسوريا، وأنّ إيران تواجه التكفيريين، وليس الثائرين في سوريا. بالطبع الحديث عن التكفيريين يتلوه مباشرة استخدام كلمة "الوهابية"[1].

لم يعد الموقف المهادن نسبياً لإيران ممّا كان يجري في اليمن، في الفترة من نوفمبر 2011 وحتى 20 سبتمبر 2014، هو الموقف نفسه بعد 21 سبتمبر 2014. ذلك أنّ إيران كانت ترمق التقدّم الذي كان الحوثيون يحققونه على الأرض بفضل الدعم العسكري من قوّات على عبدالله صالح، ومع سيطرتهم على صنعاء، بدا وكأنه تحقق شيء، ممّا كانت طهران، ربما تأمل به، فالسيطرة على المؤسسات، ومنها قطاعات من الجيش، وكذلك المالية والإعلام، وفرض ما سُمّي "اتفاق السلم والشراكة"[2] تحت سطوة السلاح والقوة الذي ظهر وكأن

---

1 الاستخدام المتزايد لمصطلحات مثل تكفيري، وهابي، سلفي في وسائل الإعلام الإيراني في سياق الانتقاد من الأدوار السياسية للمملكة العربية السعودية، للمزيد انظر:

http://search.farsnews.com/s/?type=all&q=%D8%AA%D9%83%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D9%87%D8%A7&date-from=&date-to=1394%2F2%2F7

http://www.alalam.ir/search?q=التكفيريين

2 للمزيد حول هذا الاتفاق انظر:

http://wefaqpress.net/userimages/dacomen/sabanews.pdf

الحوثيين امتلكوه. رحّبت إيران بوفد عالي المستوى من الحوثيين والمقرّبين من الحركة، وزاروا طهران، وفتحت الرحلات الجوية بين البلدين بواقع 14 رحلة أسبوعياً. الإعلام الإيراني كان يحتفي بالحوثيين، تصريحات المسئولين الإيرانيين، سواء في الجانب السياسي أو الجانب العسكري، كانت تتحدث عن وصول إيران إلى سواحل البحر الأحمر ومضيق باب المندب. كلّ هذا لم يكن موجوداً قبل 21 سبتمبر 2014.

أهميّة ما حدث في 21 سبتمبر، بالنسبة إلى إيران والحوثيين، كان الأمل أن ينتزع الحوثيون شيئاً من الاعتراف الدولي يمكّنهم من أن يكونوا رقماً صعباً في الواقع اليمني، رقماً يجعل حضورهم السياسي مؤثراً ، سواء داخل المشهد اليمني أو المشهد الإقليمي، لا سيما في المشرق العربي. من المهمّ التذكير هنا أن الحوثيين كانوا قلقين من مشروع الدستور، الذي كان ضمن خطة مجلس التعاون، لذلك اختطف الحوثيون السياسي اليمني أحمد بن مبارك المكلّف برئاسة لجنة مسوّدة الدستور، ومدير مكتب رئيس الجمهوريّة عبدربه منصور هادي. لقد سعت إيران إلى أن تدير حملة علاقات عامة للحوثيين مع روسيا، وكذلك مع الصين. مثل هذه الحملة كان المأمول منها تعطيل مشاريع قرارات دولية، قد تُقترح من دول مجلس التعاون ، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، أو أطراف أخرى.

لقد كان المرجو أن يتمكّن الحوثيون من أن يحسموا قضايا إدارة الدولة بسرعة؛ أملاً في انتزاع قدر من الشرعية الدولية، لكن هذا لم يحصل. ذلك أنّ سلوكهم في وضع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء خالد بحّاح ووزراء قيد الإقامة الجبرية، كان بمثابة تأكيد على سلوك الميليشيا، وليس سلوك حزب سياسي يريد الشراكة. لذلك في اللحظة التي تمكّن فيها الرئيس هادي من مغادرة مكان إقامته الجبرية والانتقال إلى عدن، انتقل سفراء الدول الذين كانوا قد تركوا صنعاء لدواعٍ أمنية - كما ذكروا- إلى عدن. انسحاب السفراء وعدم التفاعل الدبلوماسي مع الحوثيين رغم المحاولات التي قامت فيها طهران عبر موسكو كان تحدياً حقيقيّاً أمام تحقيق أي نوع من الاعتراف بالحوثيين.

بالنسبة إلى طهران سيناريو الحصول على مستوى من الاعتراف الدولي كان المفضّل، وكان يمكن أن يدفع إلى شكل، ربما قريب من لبنان، وجود تيار سياسي قريب إلى إيران جنوب الجزيرة العربية وجار المملكة العربية السعودية، إنّه فرصة يمكن أن تستخدمها إيران في مواجهتها المستمرة مع دول المنطقة، لا سيما الخليجية منها. السيناريو الآخر أو الخطّة "ب" يمكن أن تكون في إبقاء الحوثيين تيّاراً سياسيّاً بدون أيّ مستوى اعتراف، على أن يبقى جناحاً عسكريّاً موجوداً في صعدة تحديداً.هذا الخيار هو خيار تخريبي بالنسبة لليمن، ولا يبدو أنّ القوى اليمنية أو دول الجوار اليمني ستقبل بوجود السلاح خارج الدولة، وربما هذا أحد العوامل التي تفسر حصول عملية عاصفة الحزم[1] في اليمن.

1 للمزيد حول عملية عاصفة الحزم انظر:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2015/3/26/%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D9%85

المخاوف من هذه السيناريوهات هي الّتي دفعت إلى الضغط باتجاه قرار من مجلس الأمن الدولي، بخصوص اليمن وتحت الفصل السابع، وهو القرار 2216 والذي صدر في إبريل 2015. هذا القرار نقل الحوثيين من قوى سياسية تريد الحصول على شرعية إلى قوى سياسية يجب أن تعمل لتثبت براءتها للمجتمع اليمني بعد ما فعلت منذ سبتمبر 2014. كما أنّ القرار نَزَعَ ورقة التوت عن التعاون بين نظام علي عبدالله صالح والحوثيين، وأصبحوا جميعاً في سفينة المخرّبين في اليمن. هذا الأمر يستدعي عمل الكثير لإعادة بناء صورة إيجابية بعد استخدام القوة المفرط والبطش بالقوى السياسية اليمنية التي كانت جزءاً من الحوار الوطني اليمني. ولعلّ الاعتقالات التي طالت حوالي 120 من حزب الإصلاح اليمني أحد هذه الأمثلة.

إنّ من أهمّ المفارقات الملفتة للانتباه هو عدم لعب إيران أي دور لثني الحوثيين عن التعرّض للإسلاميين في اليمن، والمعروف تاريخياً أنّ الإسلاميين - وتحديداً حركة الإخوان المسلمين- ينظر إليهم من حكوماتهم على أنهم قريبون من إيران. ما ظهر في اليمن، وكذلك سوريا ومصر- بعد ما يسمّى بالربيع العربي- أنّ تلك المقولة قد انتهت إلى غير رجعة. هذا التراجع في أولويات التحالف الإيرانية يبدو إشارة واضحة إلى عودة الجمهورية الإسلامية إلى مربع الطائفية السياسية، الذي كثيراً ما حاولت النأي بنفسها عنه. مثل هذا الأمر يذكّر مرّة أخرى، بما سبق ذكره من أنّ الجمهورية الإسلامية في سياساتها قد تحوّلت بشكل جذري نحو الجغرافيا السياسية التي تنتمي لها. فقد غادرت مربع الدولة الثورية، التي تُعلي القيم، والتي قد ينظر لها البعض على أنها تهديد إلى مربع الدولة التي تقودها مصالحها ووجودها؛ الأمر الذي يبقيها في دائرة المُهدّد. بالطبع لا ترى طهران نفسها أنها غادرت مربع القيم الذي تتحدث فيه عن العدالة والمستضعفين، لكن يبدو أنّ مهمتها صعبة في إقناع الرأي العام العربي، الذي يرى ما يحدث في سوريا والدور الإيراني فيه على سبيل المثال.

لا يبدو أنّ إيران معنيّة كثيراً بوجود دولة مستقرّة في اليمن، خاصة في ظلّ المواجهة السياسية وغير السياسية، لا سيما في مجال أسعار النفط مع المملكة العربية السعودية. غياب القوى السياسية الإيجابية وغياب مفهوم الوطن عزّزا من دور الحوثيين واختبائهم خلف ورقة المذهب التي تساعد في فهم الموقف الايراني منهم، ومساندتهم بالشكل الذي يُشاهد حتى كتابة هذه الدراسة. الفشل في تحقيق واقع تحت مسميات طائفية ربما يكون قد تراجع - إن لم يكن قد اختفى- بعد التطورات التي حققتها عمليتي عاصفة الحزم وإعادة الأمل.

خاتمة:

ترعرع الارتباط بين الحوثيين وإيران في ظلّ حالة من فوضى التحالفات التي تشهدها المنطقة، إضافة إلى غياب الدولة والفراغ السياسي في اليمن. كلا الطرفين حاولا، ويحاولان الاستثمار في حالة الفوضى ، والحصول على الحدّ الأقصى من المكتسبات، فاذا لم ينجحا في تحقيق ذلك ، فإنهما نجحا في تصنيع فوضى على مستوى بالغ من التعقيد في اليمن. فالبؤس الاقتصادي الذي يعيشه اليمن يحتاج إلى عقود لرفعه. كما أنّ التركة السياسية من زج اليمن في مربع المذهبية هي أيضا تحتاج إلى وعي وشجاعة؛ حتى يتمّ تجاوز الثقافة السياسية التي تسعى إلى إبقاء اليمن في مربع الدولة المستبدّة.

لقد أثبتت التحولات خلال الأعوام الثلاثة القليلة الماضية أنّ ترك اليمن وحيداً يواجه مصيره، ربما كانت خطأً، إن لم تكن خطيئة. إنّ اليمن الذي هو الحديقة الخلفية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ينبغي أن لا يترك؛ ليصبح خاصرة يتمّ إضعافها تدريجياً؛ ممّا سيلحق الضرر بالأمن والاستقرار في المنطقة.

يبدو أنّ السياسة الإيرانية في اليمن تشهد ارتباكاً واضحاً؛ وسبب هذا الارتباك يعود أوّلاً إلى الحقائق الديمغرافية للحوثيين على الأرض، وفشلهم في الأشهر القليلة الماضية في زيادة مناصريهم. في الجانب الآخر فإنّ العملية العسكرية "عاصفة الحزم" قد فاجأت إيران، كما تفاجأت بما سُمّي بالربيع العربي. فالعملية العسكرية أسبغت على الحوثيين وصف الميليشيا التي لا تفهم إلّا لغة القوّة، من هنا، ورغم الانتقاد الإيراني للعملية العسكرية، إلّا أنّ نبرتها السياسية تغيّرت، فكلمة الحوار التي غابت عن مفردات السياسة الإيرانية نحو اليمن، في الفترة التي أعقبت سيطرة الحوثيين على صنعاء، عادت بقوة، وأصبحت الدعوة لها متكرّرة[1].

بالطبع لا تغيب وسط هذه الدعوات الحرب الكلامية من إيران على المملكة العربية السعودية والدول التي ساندت العملية العسكرية.الدعوة الإيرانية للحوار مرتبطة بتغيير موازين القوى على الأرض، من هنا ربما يجب أن تفكّر القوى السياسية والحكومة الشرعية، ومن يساندهم جدياً في إبقاء موازين القوى في وضع لا يسمح للحوثيين، ولا لأيّ قوة سياسية اختطاف المشهد السياسي اليمني، والتفرد في إدارة شؤون البلاد مرّة أخرى. هذا بالضرورة يستدعي التحرّك السريع نحو بناء الدولة والمؤسسات بسوية منقطعة تماماً مع الفترة قبل العام 2011. بغير ذلك فاليمن والمنطقة سيكونان على فوهة بركان، يرجو الجميع أن يبقى خامداً.

1 للمزيد حول دعوات إيران للحوار انظر:

http://www.almashhad-alyemeni.com/news50546.html

http://www.ajel.sa/international/1545321

الدور الدوليّ تجاه اليمن

الدكتور عادل عبد القويّ حاتم الشرعبي[1]

ملخّص:

مثّل الصراع الذي شهده اليمن منذ العام 2011م، مصدر تهديد للمصالح الدولية في المنطقة، لاسيما على صعيد سلامة الملاحة الدولية في البحرين العربي والأحمر ومضيق باب المندب؛ الأمر الذي دفع بالمجتمع الدولي للقيام بدور فاعل في إدارة هذا الصراع ومحاولة تسويته.

وقد سعى هذا التقرير إلى تحليل الدور الدولي تجاه اليمن، من خلال تحليل أدوار كل من الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، باعتبارهم من أبرز الفاعلين الدوليين في اليمن؛ وذلك بهدف التعرف على دوافع ذلك الدور ومضامينه، ومدى تجانس سلوك أطرافه، وتقدير حجم وطبيعة تأثير الفاعلين الدوليين على الأوضاع اليمنية.

وتوصّل التقرير إلى النتائج التالية:

1. مثلت الاعتبارات المتعلقة بضمان سلامة الملاحة الدولية في البحرين العربي والأحمر ومضيق باب المندب، وكذا محاربة تنظيم القاعدة، أهم دوافع الدور الدولي تجاه اليمن.
2. شكّل الدور الدولي عاملاً أساسياً في إدارة الصراع السياسي في اليمن، والتأثير على مسار التطورات السياسية اليمنية واتجاهاتها.
3. وجود نوع من التوافق في الموقف الدولي تجاه الصراع في اليمن. ومع ذلك فإنّ مصلحة كل فاعل دولي اقتضت نوعاً من الاختلاف، في سلوك الفاعلين الدوليين، تجاه تطورات الأوضاع اليمنية، وذلك على مستوى وسائل وأدوات التأثير في تلك الأوضاع.
4. على الرغم من أنّ الدور الدولي قد أسهم في الحفاظ على الدولة اليمنية من الانهيار، وفي إنجاز العديد من خطوات التسوية، إلّا أنه أخفق في تسوية الصراع الذي اتسع نطاقه ومداه؛ وذلك بسبب الاختلال في معادلة القوة في الواقع اليمني، وصراع المشاريع الجيوسياسية الإقليمية والدولية في اليمن، واختلاف منهجيات الفاعلين الدوليين في إدارة الصراع؛ الأمر الذي أفضى إلى التدخل العسكري لقوات التحالف العربيّ، بقيادة المملكة العربية السعودية؛ لحسم الصراع.

---

1 مدير إدارة البحوث والدراسات الإستراتيجية بالمعهد الدبلوماسي – وزارة الخارجية اليمنية.

المقدّمة:

مثّل الصراع الذي شهده اليمن منذ العام 2011م، مصدر تهديد للمصالح الدولية في المنطقة، لاسيما على صعيد سلامة الملاحة الدولية في البحرين العربي والأحمر ومضيق باب المندب؛ الأمر الذي دفع بالمجتمع الدولي للقيام بدور فاعل في إدارة هذا الصراع ومحاولة تسويته. غير أنّ تعقيدات الأوضاع اليمنية وصراع المشاريع الجيوسياسية الإقليمية والدولية في اليمن، قد حالت دون تسوية الصراع، بل أدّت إلى اتساع نطاقه، وبطريقة أفضت إلى تراجع الدور الدولي لصالح الدور الإقليمي العربي، الذي اضطلع بمهمة التدخل العسكري في اليمن، بقيادة المملكة العربية السعودية، فيما يعرف بعملية "عاصفة الحزم".

ويسعى هذا التقرير إلى تحليل الدور الدولي تجاه اليمن، من خلال تحليل أدوار كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، باعتبارهم من أبرز الفاعلين الدوليين في اليمن. وذلك بهدف التعرف على دوافع ذلك الدور ومضامينه، ومدى تجانس سلوك أطرافه، وتقدير حجم وطبيعة تأثير الفاعلين الدوليين على الأوضاع اليمنية.

ويعتمد التقرير منظوراً ينطلق من أنّ المقاربة الواقعية تبدو أكثر ملاءمة؛ لتفسير سلوك الفاعلين الدوليين تجاه اليمن، وتفهّم دوافع ذلك السلوك وديناميّاته وأهدافه، لاسيّما في ضوء الأهمية التي تحتلها اليمن، على صعيد أمن الطاقة وممرّاتها الاستراتيجية.

أوّلاً: دور الولايات المتحدة الأمريكية:

أ- دوافع الدور الأمريكي:

مثّلت الاعتبارات الاستراتيجية والأمنية، المتعلقة بتأمين ممرات الملاحة الدولية ومكافحة الإرهاب، الإطار العام الحاكم للتوجّهات الأمريكية تجاه اليمن، ودافعاً أساسياً لانغماس واشنطن في الشأن اليمني، سواء على صعيد ممارسة التأثير على القرار اليمني، أو على صعيد حضورها العسكري، من خلال الهجمات التي تشنّها الطائرات الأمريكية بدون طيار ضدّ عناصر تنظيم القاعدة في الأراضي اليمنية.

ب- **السلوك الأمريكي تجاه التطوّرات اليمنية:**

اتسم السلوك الأمريكي تجاه الأحداث اليمنية بنوع من البراجماتية السياسية، التي اقتضتها المصلحة الأمريكية؛ حيث تعاملت واشنطن مع الأوضاع السياسية اليمنية وفق مقاربة أمنية صرفة، أي وفقاً لما تمليه مقتضيات الحرب على الإرهاب وتأمين طرق الملاحة الدولية. ولذلك، اكتنف الموقف الأمريكي تجاه التطوّرات السياسية

اليمنية نوعٌ من الغموض، وربّما التناقض في بعض الأحيان. فعلى الرغم من أنّ واشنطن شكلّت إحدى أهم القوى الدولية الداعمة لعملية الانتقال السياسي وفقاً للمبادرة الخليجية، إلّا أنّ موقفها من الأطراف المعرقلة لعملية التسوية، كان قد أثار الكثير من الغموض، خلال الفترة التي سبقت التدخل العسكري في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية، فلم تمارس الولايات المتحدة أي ضغوط حقيقية على الرئيس السابق؛ لثنيه عن عرقلة العملية السياسية، كما ظلت تغضّ الطرف عن الأعمال العسكرية لجماعة الحوثي المسلحة، التي انقلبت على العملية السياسية، وعلى شرعية الرئيس هادي، واكتفت الولايات المتحدة بإدانة تلك الأعمال،[1] بل إنّ الرئيس الأمريكي، وفي أعقاب الانقلاب الحوثي على الرئيس هادي، اعتبر أنّ مكافحة الإرهاب في اليمن هي مصلحة أمريكية، ويمكن للحركة الحوثية أن تسهم في تأمينها.[2]

ويمكن تفسير الموقف الأمريكي تجاه الأحداث اليمنية، في ضوء التحولات التي طرأت على الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة، في ظل إدارة الرئيس أوباما، والمتمثلة في خفض الانخراط الإقليمي لواشنطن في المنطقة، وتجنّب التدخل المباشر في الصراعات[3]؛ حيث ظلت واشنطن تتجنب اتخاذ أي إجراءات أحادية تجاه الأطراف اليمنية المعرقلة لعملية التسوية، باستثناء هجمات الطائرات بدون طيار ضد تنظيم القاعدة، والتي لا تعدّ، وفقاً لما يعرف بمبدأ أوباما، صراعات تدخل في التكييف القانوني للحرب.[4]

كما ارتبطت سياسة خفض الانخراط الإقليمي في المنطقة بإعلاء قيمة المتغير الديني/المذهبي في مراكز التفكير الأمريكية، عند اقترابها من المنطقة،[5] وهو ما وجد تعبيراً له في اليمن، من خلال قيام واشنطن بتوظيف التناقضات المذهبية بين الحركة الحوثية الشيعية والتنظيمات السنيّة، كجماعة الإخوان المسلمين والسلفيين وتنظيم القاعدة، في صراعات عدّة، جسّدتها حروب دماج، وعمران، وصنعاء، ورداع؛ وذلك بهدف تأسيس قدر من توازن الضعف المذهبي/ الطائفي، الذي يغذّي صراعات ممتدة، تعفي واشنطن من كلفة مواجهة تلك الأطراف.

---

1 ناصر محمد الطويل، مستقبل اليمن بعد سيطرة الحوثيين على السلطة في صنعاء، أوراق سياسية (بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ب.ت.ن)، ص 10.

2 مركز الجزيرة للدراسات، "استقالة هادي: المخاطر والبدائل"، تقدير موقف، 28 يناير 2015.

http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2015/01/201512810315092991 5.htm، (15 مارس 2015).

3 محمد عباس ناجي، "توازنات جديدة: التداعيات الإقليمية المحتملة للانسحاب الأمريكي من المنطقة"، المركز العربي للبحوث والدراسات،

http://www.acrseg.org/12282، (11 مارس 2015).

4 أسامة أبو ارشيد، هل تنساق الولايات المتحدة الأمريكية إلى حرب برية جديدة في الشرق الأوسط؟، تحليل سياسات(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2014)، ص 4.

5 د. مي مجيب، "الصراعات الداخلية العربية المسلحة: المعطيات الجديدة والمسارات المحتملة"(خطوط متشابكة: أبعاد التحولات في الصراعات الداخلية المسلحة في الدول العربية، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ب.ت.ن)، ص 6.

وفي إطار تلك الاستراتيجية، عمدت واشنطن إلى توظيف جماعة الحوثي المسلّحة ذات التوجّهات الشيعية، لتحقيق هدفين في ذات الوقت، الأول هو القضاء على الجناح العسكري والقبلي لجماعة الإخوان المسلمين (حزب الإصلاح ذو التوجهات السنيّة)؛ باعتباره يمثّل، وفقاً للرؤية الأمريكية، حاضنة سياسية واجتماعية لعناصر تنظيم القاعدة. والثاني هو إعادة تشكيل الخارطة السياسية اليمنية وفق معادلة جديدة للقوة، تتضمن إضعاف التحالف القبلي-العسكري- الديني، الذي ظلّ مهيمناً على الحياة السياسية في اليمن، لعقودٍ عدّة. كما أنّ التفاهمات الأمريكية- الإيرانية بشأن عدد من الملفات في المنطقة، قد يكون لها علاقة بالموقف السابق لواشنطن من الحوثيين.[1]

ولهذا، عملت واشنطن على تسهيل تمدد الحوثيين باتجاه عمران وصنعاء وعدد من المناطق اليمنية(إب ورداع وقيفة)؛ ليتولوا مواجهة تنظيم القاعدة وحواضنه السياسية والاجتماعية، وساعدها على ذلك، اعتماد الرئيس هادي على الدور الأمريكي، في مواجهة التحديات التي كانت تعترض نظامه.[2]

غير أنّ الموقف الأمريكي تجاه الحوثيين والرئيس السابق قد شهد تغيراً جذرياً، بعد محاولاتهم التمدد نحو الجنوب، وسعيهم لإسقاط عدن، التي رحل إليها الرئيس هادي، وأعلنها عاصمة مؤقتة في فبراير 2015م، حيث أدانت الولايات المتحدة العمليات العسكرية للحوثيين ضد الحكومة اليمنية، وأقرّت تقديم الدعم اللوجستي والاستخباري لعملية "عاصفة الحزم"، التي قادتها السعودية ضد الحوثيين [3]

ويمكن تفسير هذا التحوّل في الموقف الأمريكي، في ضوء عوامل عدّة، أهمّها:

1. انتهاء مصلحة الولايات المتحدة من الحوثيين بعد تمكنهم من هزيمة الإخوان المسلمين، وإضعاف نفوذهم في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية.
2. عدم تمكين الحوثيين؛ باعتبارهم امتداداً للنفوذ الإيراني، من السيطرة على مضيق باب المندب وتهديد الملاحة الدولية.[4]
3. الضغوط التي مارستها المملكة العربية السعودية على الولايات المتحدة؛ لتغيير موقفها من الحوثيين.
4. الانتقادات الداخلية الحادة التي واجهتها الإدارة الأمريكية؛ بسبب موقفها من الحوثيين.[5]

---

1 مروان محمد، "السلوك الأمريكي في اليمن: اللعب مع الخطر الإيراني"، أورينت نت،

http://w.orient-news.net/index.php?page=news_show&id=86269، (9/3/2015).

2 ناصر محمد الطويل، مرجع سابق، ص 9.

3 "أمريكا تقدم الدعم اللوجستي والاستخباري لعاصفة الحزم"، صحافة نت،

http://www.sahafah.net/show1861263.html ، (26/3/2015).

4 "خريطة المصالح الدولية باليمن"، نون بوست،

http://www.noonpost.net/content/6008، (27/3/2015).

5 "6 أسباب دفعت أمريكا لدعم عاصفة الحزم"، شبكة رصد،

http://rassd.com/7-135860.htm، (29/3/2015).

ج- طبيعة التأثير الأمريكي على الأوضاع اليمنية:

مثّل الدور الأمريكي عاملاً أساسياً في إعادة تشكيل الأوضاع السياسية اليمنية والتحكّم بمساراتها واتجاهاتها. وقد اتخذ التأثير الأمريكي في الأوضاع اليمنية مسارين أساسيين، يتمثّل الأول في دعم عملية التسوية، على الصعيدين السياسي والاقتصادي. في حين يتمثّل المسار الثاني، في إعادة تشكيل خارطة القوة والنفوذ في الواقع اليمني، بما يخدم المصلحة الأمريكية، لاسيما على صعيد مكافحة الإرهاب، وذلك من خلال توظيف التناقضات السياسية والمذهبية؛ لاستنزاف قدرات الأطراف، أو للقضاء على طرف بواسطة الطرف الآخر. غير أنّ هذه السياسة، وإن نجحت في القضاء على نفوذ الإخوان المسلمين والقبائل الموالية لهم، بواسطة جماعة الحوثي، إلا أنها أفضت إلى تقوية الحوثيين، ومن ثمّ إلى انقلابهم على العملية السياسية، واندفاعهم للسيطرة على المناطق الحيوية بالنسبة لواشنطن مثل: مضيق باب المندب، وخليج عدن، وبحيث باتوا يشكّلون تهديداً للمصالح الأمريكية في المنطقة، لاسيما في ظلّ ارتباطهم الوثيق بإيران.

ومع ذلك، فإنّ التغيير الذي طرأ على موقف الإدارة الأمريكية من الحوثيين، بعد شروعهم بالسيطرة على المناطق الجنوبية، وتأييدها ودعمها لعملية "عاصفة الحزم"، قد يفضي إلى إعادة التوازن في المعادلة السياسية اليمنية، بما يمكّن من استئناف عملية التسوية السياسية وفق معطيات جديدة تضمن نجاحها واستدامتها.

ثانياً: دور الأمم المتحدة:

اضطلعت الأمم المتحدة بدور أساسي في دعم عملية الانتقال السياسي في اليمن، وذلك منذ بداية الصراع في العام 2011م، سواء من خلال تعيين السيد جمال بن عمر مبعوثاً للأمم المتحدة إلى اليمن، أو من خلال قرارات مجلس الأمن بدءاً بالقرار 2014 (2011م)، الذي أكد على المبادرة الخليجية كأساس للتسوية، وانتهاء بالقرار 2216(2015م)، الذي أيّد التدخّل العسكري لقوات التحالف العربي في اليمن.

وقد أسهمت الأمم المتحدة، من خلال مبعوثها إلى اليمن، بدور فاعل في وقف الأعمال العسكرية والدفع بالأطراف المتصارعة نحو طاولة الحوار، وإنجاز العديد من خطوات التسوية، لعلّ أبرزها نقل السلطة من الرئيس السابق إلى نائبه، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وتشكيل حكومة الوفاق، وصولاً إلى عقد مؤتمر الحوار الوطني الذي تمخض في 25 يناير 2014م عن وثيقة وطنية، حظيت بإجماع معظم القوى والمكوّنات السياسية اليمنية. [1]

غير أنّ التطوّرات التي أعقبت مؤتمر الحوار، بتفجير الوضع العسكري من قبل الحوثيين، وبتحالف غير معلن

1 خالد أحمد الرماح، "الحوار السياسي في اليمن والسبيل إلى التوافق"، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، 24 فبراير 2014م.

http://studies.aljazeera.net/files/discussionstrategytosolvearabworldconfli ct/2014/02/2014224101045391756.htm، (25/3/2015).

مع الرئيس السابق، بدءاً من منطقة دماج، ومروراً بمحافظة عمران، وصولاً إلى العاصمة صنعاء، قد كشفت عن حدوث تحوّل في دور الأمم المتحدة، حيث بدا أقل فاعلية، وهو ما جسدته مواقف مجلس الأمن من التمدد الحوثي في المناطق اليمنية والانقلاب على العملية السياسية. حيث اقتصر دوره على بيانات الإدانة، دون أن يرقى إلى مستوى الحدث، الذي مثّل انقلاباً على العملية السياسية، وعلى المبادرة الخليجية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وحتى قرار العقوبات 2140(2015) الذي اتخذه المجلس بحقّ صالح واثنين من قادة الحوثيين لم يكن له أي أثر، في الواقع العمليّ، على تلك الأطراف. [1]

بالإضافة إلى ذلك اتسم موقف مجلس الأمن بنوع من السلبية إزاء الانقلاب الحوثي على شرعية الرئيس هادي، ووضعه وحكومته تحت الإقامة الجبرية، فلم يتخذ المجلس أي إجراءات ذات قيمة لدعم الشرعية السياسية، باستثناء القرار 2201 (2015)، الذي طالب الحوثيين بإعادة الشرعية وإطلاق الرئيس هادي وأعضاء حكومته، والانسحاب من المؤسسات الحكومية.[2] وهذا القرار لا يعدو أن يكون توصية؛ كونه صدر تحت البند السادس من الميثاق.

- دور مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن (السيد جمال بن عمر):

اضطلع المبعوث الدولي (السابق) إلى اليمن بمهمتين أساسيتين، تتمثل الأولى في القيام بدور الوساطة بين الأطراف اليمنية، ورعاية اجتماعاتها، والتوصّل إلى توافقات بشأن التسوية السياسية وتنفيذ بنودها. وقد أفلح في الدفع بالأطراف اليمنية نحو التوافق على مختلف القضايا الوطنية، كما جسّدتها وثيقة مؤتمر الحوار الوطني، واتفاق السلم والشراكة الوطنية. غير أنّ تلك الاتفاقات لم تجد طريقها إلى أرض الواقع؛ بسبب انقلاب الحوثيين على العملية السياسية.

أمّا المهمّة الثانية فتتمثل في مراقبة مدى التزام الأطراف اليمنية، بتنفيذ بنود التسوية وفقاً للمبادرة الخليجية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وإحاطة مجلس الأمن بذلك.

وعلى الرغم من قيام المبعوث الدولي، في بداية الأمر، بتلكما المهمّتين على أكمل وجه، إلّا أنّ دوره، خلال فترة التصعيد الحوثي، وصولاً إلى الانقلاب على الشرعية السياسية، قد اكتنفه بعض الغموض؛ حيث ظلّ يتجنّب تحميل الحوثيين مسئولية إعاقة عملية التسوية، ويلقي بالمسئولية على كلّ الأطراف؛ الأمر الذي دفع

---

1 مجموعة الأزمات الدولية، "اليمن تتجه نحو حرب طويلة الأمد بالوكالة"، الوحدوي نت.

http://www.alwahdawi.net/news_details.php?sid=13480، (7/4/2015).

2 محمد عباس ناجي، "مسارات معقّدة: أزمات مستمرّة في الشرق الأوسط"، المركز العربي للبحوث والدراسات.

http://www.acrseg.org/36736، (10/3/2015).

بعض الأطراف المحلية والإقليمية إلى اتهامه بالتحيّز للحوثيين وتماهي دوره مع الموقف الأمريكي.[1] هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، أفضى موقفه المتساهل تجاه تصرفات الحوثيين إلى تماديهم وانقلابهم على العملية السياسية برمتها، وهو ما مثّل فشلاً ذريعاً لدوره ولدور الأمم المتحدة في تسوية الأوضاع اليمنية، التي اتجهت نحو الحرب الأهلية؛ ممّا دفع بالمبعوث الدولي إلى تقديم استقالته من مهمته، في نهاية المطاف.

- طبيعة تأثير الأمم المتحدة على الأوضاع اليمنية:

على الرغم من إسهام الأمم المتحدة بدور فاعل ومؤثّر في الدفع بالعملية السياسية قدماً، وتنفيذ العديد من بنود التسوية، وصولاً إلى مؤتمر الحوار الوطني، الذي تمّ فيه التوافق على مختلف القضايا الوطنية، إلّا أنها أخفقت في ردع الأطراف المعرقلة للتسوية، لاسيما خلال الفترة التي أعقبت مؤتمر الحوار؛ ممّا جعل دورها أقرب إلى دور الوساطة منه إلى دور الرقابة على تنفيذ التسوية، ومعاقبة الأطراف المخلة بالتزاماتها. ممّا ترتّب عليه انهيار العملية السياسية، وانزلاق اليمن نحو الحرب الأهلية.

والواقع أنّ الموقف السلبي للأمم المتحدة من الأطراف المعرقلة للتسوية، إنما يعزى، في جزء كبير منه، إلى الموقف الأمريكي الذي عمل على دعم، أو على الأقل غضّ الطرف عن الحوثيين وصالح، وتوظيفهم لضرب الإخوان المسلمين. وممّا يؤكد ذلك أنّ التحوّل الذي طرأ على الموقف الأمريكي من الحوثيين، بعد محاولتهم السيطرة على المناطق الجنوبية، انعكس على موقف الأمم المتحدة؛ حيث أصدر مجلس الأمن، في 22 مارس 2015، بياناً أكّد فيه دعمه لشرعية الرئيس هادي، وأدان ما أسماه "الإجراءات الأحادية من قبل الحوثيين، التي من شأنها تقويض عملية الانتقال السياسي في اليمن"،[2] كما اتخذ المجلس، في 14 أبريل 2015، القرار 2216، الذي أيّد فيه التدخّل العسكري في اليمن بقيادة السعودية، وفرض عقوبات على الزعيم الحوثي، ونجل الرئيس السابق.[3]

---

1 ينظر في:

- علي ناجي الرعوي، "هل اليمنيون ضحية الأمم المتحدة"، جريدة الرياض، العدد 17033، 11 فبراير 2015م، ص29.

http://www.alriyadh.com/1020817

- طلعت رميح ، "ماذا يفعل بن عمر في اليمن ؟"، شئون خليجية،

http://alkhaleejaffairs.org/c-14450، (3/2/2015).

2 مجلس الأمن، بيان رئيس مجلس الأمن، رقم22 ، S/PRST/2015/8 مارس 2015.

http://daccess-ods.un.org/TMP/409709.960222244.html

3 مجلس الأمن، القرار 2216(2015)، (2015)14 ، S/RES/2216 أبريل 2015.

http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N15/103/70/PDF/N1510370.pdf?OpenElement

ثالثاً: الدور الأوروبي:

أ- دوافع الدور الأوروبي:

تتمثل أهم دوافع الدور الأوروبي تجاه اليمن في ضمان سلامة الملاحة الدولية في البحرين، العربي والأحمر، ومضيق باب المندب، ومكافحة تنظيم القاعدة في اليمن، والحصول على بعض النفوذ في إطار التنافس الدولي الراهن في المنطقة. بالإضافة إلى وجود عدد من المصالح الاقتصادية لبعض الدول الأوروبية في اليمن.

ب- الموقف الأوروبي من التطورات السياسية اليمنية:

اتخذ الموقف الأوروبي تجاه اليمن مساراً واضحاً منذ بدء العملية السياسية، منطلقاً من فكرة التسوية السياسية للصراع، وفقاً لما تمّ التوافق عليه بين أطراف العملية السياسية؛ ولذلك ظلّ يؤكد على ضرورة تنفيذ البنود الواردة في مرجعيات تلك التسوية المتمثلة في المبادرة الخليجية، ووثيقة مؤتمر الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويرفض ويُدين كل أعمال العنف التي تمارسها بعض الأطراف؛ لتقويض العملية السياسية، لاسيما من قبل الحوثيين والرئيس السابق، ويعارض أية تدخلات إقليمية، من شأنها تغذية الصراع وإعاقة التسوية السياسية.[4]

وبعد قيام المملكة العربية السعودية بقيادة التدخل العسكري في اليمن، ظلّ الاتحاد الأوروبي متمسكاً بالنهج السلمي لتسوية الصراع، رافضاً للتدخل العسكري؛ كونه لا يمثّل حلّاً للصراع. وفي ذات الوقت اعتبر تقدّم قوّات الحوثيين والوحدات العسكرية الموالية للرئيس السابق صوب عدن، بأنّه عملٌ غير مقبول.[5]

وعلى الرغم من إيجابية الموقف الأوروبي الداعم للعملية السياسية، فإنّ موقف الاتحاد الأوروبي الرافض للتدخل العسكري، يبدو غير واقعيّ، خاصة في ظل تمسّك الحوثيين والرئيس السابق بالخيار العسكري، والانقلاب على الشرعية السياسية. إذ كيف يمكن لخيار التسوية السياسية أن يحقّق النجاح في ظلّ اختلال واضح، في معادلة القوة بين الأطراف اليمنية؟ خاصة وأنّ طرفاً واحداً يحاول فرض إرادته على بقية الأطراف بالقوّة، ومن ثمّ فإنّ التدخّل العسكري يصبح ضرورة؛ لكسر حالة الجمود التي وصلت إليها الأوضاع اليمنية، وإعادة التوازن إلى الحياة السياسية، وبالتالي توفير الظروف الملائمة؛ لإجراء حوار متكافئ بين الأطراف اليمنية.

ويمكن تفسير موقف الاتحاد الأوروبي من التدخل العسكري في اليمن، في ضوء اعتبارات عدّة، لعلّ أهمّها رغبة الاتحاد الأوروبي في استمرار تفاهماته مع إيران حول الملف النووي الإيراني، والوصول إلى اتفاق نهائي

4 مركز الجزيرة للدراسات، مرجع سابق.

5 "الاتحاد الأوروبي يحذّر من تداعيات خطيرة للأزمة اليمنية على المنطقة"، المصري اليوم،

http://www.almasryalyoum.com/news/details/690057، (29/3/2015).

بهذا الشأن، والحفاظ على سياسة التوازن في علاقاته مع دول المنطقة. كما أنّ موقفه لا يعدو أن يكون موقفاً سياسياً، ليس له أي تبعات على عملية التدخل، لاسيّما وأنّ الدولتين الأوروبيتين دائمتي العضوية في مجلس الأمن، وهما فرنسا وبريطانيا، قد أيّدتا التدخّل العسكري في اليمن،[1] وكان لهذا الموقف أثره البالغ في دعم قرار مجلس الأمن 2216(2015)، الذي أيّد التدخل العسكري في اليمن.

والواقع أنّ التعارض بين الموقف الجماعي الأوروبي والمواقف الفردية لبعض الدول الأوروبية (فرنسا وبريطانيا وبلجيكا) من التدخل العسكري في اليمن، لا يعني بالضرورة وجود خلافات أوروبية أو تقديرات أوروبية متعارضة تجاه التدخّل، فقد تعني هذه المواقف نوعاً من توزيع الأدوار، بين المستوى الجماعي والمستوى الفردي؛ بهدف الحفاظ على علاقات متوازنة مع القوى الإقليمية والدولية الفاعلة.

ج- طبيعة التأثير الأوروبي على الأوضاع اليمنية:

أسهم الاتحاد الأوروبي بدور فاعل في التوصّل إلى المبادرة الخليجية، كأساس لعملية التسوية، وساعد في تنفيذ بنودها من خلال مجموعة الدول العشر الراعية لعملية التسوية، حيث قاد عملية التواصل والحوار الوطني إلى جانب روسيا، كما اضطلعت فرنسا وألمانيا بعملية الإصلاح الدستوري، وتولّت بريطانيا تنسيق المساعدات، من خلال مجموعة أصدقاء اليمن.[2] كما أسهم الدعم السياسي والاقتصادي الأوروبي في إنجاز العديد من خطوات التسوية.

ولا شكّ في أنّ حجم التأثير الأوروبي في الأوضاع اليمنية يظل محدوداً، مقارنة بحجم التأثير الأمريكي على مسار تلك الأوضاع واتجاهاتها. ومع ذلك برزت فاعلية الدور الأوروبي من خلال مجلس الأمن، حيث أسهمت كل من بريطانيا وفرنسا، العضوين الدائمين بالمجلس، في دفع المجلس إلى إصدار العديد من القرارات والبيانات الرئاسية الداعمة للعملية السياسية، والرافضة لكل محاولات تقويضها. وكان لبريطانيا مواقف حاسمة تجاه المعرقلين للعملية السياسية. فقد كانت صاحبة مشروع القرار 2014(2011م)، الذي طالب الرئيس صالح بالتوقيع على المبادرة الخليجية، وأضفى شرعية دولية على تلك المبادرة، كما كانت صاحبة مشروع القرار 2140 (2014م)، الذي تضمن فرض عقوبات على الرئيس السابق واثنين من قادة الحوثيين.[3]

---

1 "بريطانيا وبلجيكا تخالفان موقف الاتحاد الأوروبي وتؤيدان عاصفة الحزم"، جريدة الدستور.

http://www.dostor.org/797782، (28/3/2015).

2 مجموعة الأزمات الدولية، اليمن: استمرار الصراعات والتهديدات التي تتعرض لها العملية الانتقالية، تقرير الشرق الأوسط رقم 125، 3 يوليو 2012م، ص 7.

3 (Security Council , Resolution 2140 (2014), S/RES/2140 (2014), 26 February 2014,

http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/2140(2014)

الخاتمة:

من خلال التحليل السابق للدور الدولي تجاه اليمن، نخلص إلى النتائج الآتية:

1- مثّلت الاعتبارات المتعلقة بضمان سلامة الملاحة الدولية في البحرين، العربي والأحمر، ومضيق باب المندب، وكذا محاربة تنظيم القاعدة، أهمّ دوافع الدور الدولي تجاه اليمن.

2- شكّل الدور الدولي عاملاً أساسياً في إدارة الصراع السياسي في اليمن، مع اختلاف منهجية كل فاعل دوليّ، في إدارة ذلك الصراع. ففي الوقت الذي اتبعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية منهجية "إدارة الصراع"، من خلال توظيف التناقضات السياسية والمذهبية، كوسيلة لإعادة تشكيل الواقع السياسي اليمني، بما يخدم المصلحة الأمريكية، لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب، اتبع الاتحاد الأوروبي وكذا الأمم المتحدة، منهجية "حل الصراع"، وذلك من خلال السعي لاحتواء المظاهر العنيفة للصراع، وإيجاد تسويات وحلول توفيقية هشة، لا تعبّر عن حقيقة الواقع اليمني وتعقيداته السياسية والاجتماعية. في حين ظلّت منهجية" تحويل الصراع" خارج حسابات الفاعلين الدوليين، وهي المنهجية الأهمّ؛ كونها تبحث في المصادر الاجتماعية والاقتصادية للصراع.

3- وجود نوع من التوافق في الموقف الدولي تجاه الصراع في اليمن. ومع ذلك فإنّ الأجندة السياسية لكل فاعل دولي اقتضت نوعاً من الاختلاف، في سلوك الفاعلين الدوليين تجاه تطورات الأوضاع اليمنية، وذلك على مستوى وسائل وأدوات التأثير في تلك الأوضاع. فالولايات المتحدة الأمريكية تعاملت مع الأوضاع من خلال مقاربة أمنية، في حين اتبع الاتحاد الأوروبي مقاربة سياسية- اقتصادية؛ لمعالجة تلك الأوضاع، أمّا الأمم المتحدة فقد تعاملت مع الأوضاع من خلال مقاربة سياسية- قانونية.

4- على الرغم من أنّ الدور الدولي قد أسهم في الحفاظ على الدولة اليمنية من الانهيار، وفي تحقيق العديد من النتائج الإيجابية، على صعيد الانتقال السلمي للسلطة، فإنه أخفق في تسوية الصراع الذي اتسع نطاقه ومداه؛ وذلك بسبب الاختلال في معادلة القوة في الواقع اليمني، وصراع المشاريع الجيوسياسية الإقليمية والدولية في اليمن، واختلاف منهجيات الفاعلين الدوليين، في إدارة الصراع. الأمر الذي أفضى إلى التدخل العسكري لقوات التحالف العربي، بقيادة المملكة العربية السعودية؛ لحسم الصراع.

الثقوب السوداء في الاقتصاد اليمني وتحدياته في 2015

الدكتور خلدون سالم صالح محمد[1]

المقدّمة:

تعتبر اليمن واحدة من أفقر وأقلّ البلدان نمواً في العالم العربي، حيث شهدت تدهوراً اقتصادياً حادّاً – خلال فترة الثلاث السنوات الانتقالية عقب أزمة عام 2011 – وتواجه تحديات خطيرة لتحفيز الاقتصاد بما في ذلك الاستخدام المحدود للموارد الطبيعية، ومستوى المعيشة المتدني، والاضطرابات السياسية وما نجم عنها من اختلالات أمنية وعسكرية، والأنشطة الإرهابية لتنظيم القاعدة، وانتشار المليشيات المسلحة في العديد من المحافظات. الأمر الذي أثّر بصورة سلبية على مستوى معيشة المواطن اليمني، وتزايد ظاهرة الفقر بين شرائح المجتمع المختلفة، وانتشار البطالة وزيادة حجم الاقتصاد الغير منظم والأنشطة الهامشية.

تشير البيانات المتاحة إلى صعوبة تحقيق اليمن أياً من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية بحلول عام 2015 وبالأخص فيما يتعلق بالنساء، في ظلّ انتشار الفقر، والنمو الديموغرافي السريع (3% في السنة)، وعدم وجود بدائل واضحة للاقتصاد الريعي (اعتماد الدولة على مصدر رئيسي للدخل)، ومحدوديّة القدرات المؤسسية للدولة، وسرعة استنفاد احتياطيات المياه، وضعف البنية التحتية للبلد. وفقا لتقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لعام 2015 فإن اليمن تواجه العديد من القضايا الإنسانية مثل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وشحة المياه وعدم توفر خدمات الصرف الصحي والصراعات وغياب الأمن والنزوح الداخلي. حيث يشير التقرير الى إن 61% من المواطنين اليمنيين بحاجة إلى نوع من أنواع المساعدات الإنسانية، وهذه النسبة تستمر بالتزايد بسبب توسع الصراعات وتزايد أعداد المهاجرين واللاجئين للبلد والنمو السكاني في المناطق الفقيرة التي يصعب الوصول إليها وتزويدها بأبسط الخدمات الأساسية، وبحسب تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2015م)، فقد ارتفع معدّل الفقر في عام 2014م إلى 54% وبلغ معدّل البطالة في أواسط الشباب 53%.

هناك اختلالات هيكلية جوهرية في الاقتصاد اليمني (ثقوب سوداء) ظلت قائمة لمدى طويل من الزمن ولم يتم معالجتها ممّا جعلها تتفاقم وتتسع وتتحول الى إحدى المسبّبات الرئيسية لفترات الاضطرابات والصراعات، وأهمها: ضعف توجيه الانفاق العام لتأسيس تنمية شاملة مستدامة وعدم وجود مواءمة بين النفقات العامة والتخطيط التنموي وبدائل واضحة للاقتصاد الريعي والنمو الاقتصادي المحدود وسوء بيئة الأعمال والتأثر الشديد بتقلبات الأسعار العالمية للسلع وتفشي الفساد والمحسوبية.

---

1 المنسّق الفني وخبير سياسات الإصلاحات.

الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين ودعم سياسات الإصلاحات -وزارة التخطيط- صنعاء، اليمن.

النمو الاقتصادي:

في جانب تعزيز فرص النمو الاقتصادي تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء اليمني 2013 إلى تواضع معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت 2.2% و3.2% للعامين 2012 و2013 على التوالي، وتشير التوقعات إلى تحقيق معدل نمو سالب في العام 2014 وهذا يرجع بدوره إلى تناقص الاستثمارات الكليّة بشقيها المحلية والأجنبية لتصل إلى حوالي 12% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013، ويزداد الأمر سواءً في جانب الاستثمار العام والذي يتراجع بصورة كبيرة جراء الأحداث السياسية والأمنية عقب 2011 ومحدودية إمكانية الحكومة المالية والإدارية، إلى جانب توقف جزء كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تتركز في قطاع النفط والغاز، وبنسبة تصل إلى 88 % من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2005 - 2010.

الإنفاق العام:

من أهمّ الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد اليمني هي ضعف توجيه الانفاق العام لتأسيس تنمية شاملة مستدامة. والسبب في ذلك يعود بالأساس إلى عدم وجود مواءمة بين الموازنة العامة للدولة وخطط التنمية الوطنية وبرامج الاستثمار الحكومية على مدى عقود من الزمن، خلالها افتقرت اليمن إلى آليات مؤسسية فعالّة لدمج برامج الاستثمار العام في عملية إعداد وتنفيذ الموازنة. ونتيجة لذلك، أصبح الإنفاق العام (الموازنة العامة للدولة) لا يعكس بما فيه الكفاية أولويات سياسات الدولة أو الأولويات القطاعية التنموية. في الواقع، أصبح الإنفاق العام خاضعاً لهيمنة نفقات حتمية تشمل الرواتب والأجور، ودعم الوقود، ومدفوعات الفائدة على الدين العام، وتعدد اشكال الهدر في ظل غياب الشفافية المالية وانتشار الفساد، حيث بلغت في المتوسط خلال السنوات الخمس الماضية إلى حوالي 64% من الموازنة العامة: الرواتب والأجور (29%)، ومدفوعات الفائدة على الدين العام (8.8%)، ودعم الوقود (26%) في حين أن الإنفاق على الاستثمارات العامة لا يتجاوز 12%.

بنهاية عام 2014 تجاوز العدد الإجمالي لموظّفي القطاع العام بما في ذلك الجيش والشرطة 1.2 مليون موظف لتصل الفاتورة الإجمالية للأجور الى أكثر من 4.6$ مليار دولار اي حوالي 34% من إجمالي الإنفاق العام.

م	فصول الاستخدامات الرئيسية	متوسط الإنفاق خلال السنوات الخمس الماضية من إجمالي النفقات	معدل النمو
1	الأجور والمرتبات	% 29	% 11
2	الفوائد على الدين العام	% 8.8	% 33.5
3	دعم الوقود	% 26	% 7.4
4	الاستثمار العام	% 12	(% 10)

المصدر: الموازنة العامة للدولة *(2008-2013)*

وعلى الرغم من أن الحكومة اليمنية قد اقدمت على تنفيذ العديد من المبادرات واللوائح لإصلاح وتعزيز قطاع الخدمة المدنية في الماضي، فإن قضية العمالة الزائفة والازدواج الوظيفي ما زالت مستمرة في القطاع العام، ويرجع ذلك بدرجة رئيسية إلى تفشّي الفساد الاداري والولاءات الجهوية والحزبية في القطاعات المدنية والعسكرية، وسوء حالة نظم كشوف المرتبات داخل الحكومة اليمنية والذي يشمل قواعد بيانات متباينة، وعدم وجود نظام توثيق لشغل الوظيفة العامة، وضعف معايير بيانات نظام الخدمة المدنية. وساهم تدهور بيئة الأعمال باليمن إلى ضعف أداء القطاع الخاص في خلق فرص عمل كافية؛ مما أدّى الى حدة التزاحم على الوظيفة العامة وزيادة الهجرة الخارجية لليد العاملة. ووفقا للإحصاءات التي نشرتها وزارة شؤون المغتربين في ديسمبر عام 2013، فهناك ما يقرب من سبعة ملايين يمني (ثلث سكان اليمن) يعيشون ويعملون في أكثر من 60 بلداً أجنبياً وشقيقاً .

الاقتصاد الريعي (اقتصاد النفط والغاز):

في الجانب المالي تعتمد الحكومة اليمنية بشكل كبير على عائدات النفط والغاز لتمويل الإنفاق العام وهذا الاعتماد يعتبر تحدياً خطيراً أمام ديمومة واستقرار الوضع المالي؛ بسبب مخاطر تأثيرات تقلبات أسعار النفط من ناحية ومن ناحية أخرى الانخفاض المستمر في احتياطيات وانتاج النفط منذ العام 2002، وما يرافق ذلك من عمليات استنزاف بسبب الفساد وضعف الرقابة والاشراف، فضلاً عن الاعتداءات التخريبية المتكررة على أنبوب النفط وأبراج الكهرباء. وهذه سمة أخرى لاقتصاد نفطي هالك يعتمد على عائدات النفط والغاز السهلة بدلاً من تطوير قدرته على فرض نظام ضرائبي فعال وتنظيم وتطوير التنوع الاقتصادي ومصادر الإيراد.

حسب تقديرات الموازنة العامة وبيانات البنك المركزي، قُدِرَ العجز المالي في الموازنة العامة لعام 2014م بنسبة 8.29% من الناتج المحلي، حيث شكلت عائدات النفط والغاز حوالي 82% من صادرات السلع و18% من الناتج المحلي الإجمالي لتصل عائدات النفط والغاز إلى 45% من إجمالي الإيرادات موّلت وحدها 34% من النفقات الإجمالية العامة. حيث بلغت نفقات دعم المشتقات النفطية وحدها إلى أكثر من 2 مليار دولار، شمل دعم الكهرباء 56% من هذه النفقات. ومن المهم هنا الإشارة إلى أن النفقات المتزايدة على دعم المشتقات النفطية تأتي على حساب قطاعات أخرى كالاستثمار العام والرعاية الاجتماعية والصحة والتعليم، وبحسب تقرير البنك الدولي (2014م)[1] فإنّ إجمالي حصة النفقات على دعم المشتقات النفطية التي تذهب فعلاً لصالح الفقراء لا تتعدى 23% بينما تذهب 77% لغير الفقراء. لقد أثبتت الدراسات المتخصصة بأن سياسة دعم المشتقات النفطية غير فعالة وغير مجدية لتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية باليمن، وأدت إلى ضياع فرص اقتصادية مهمّة كان من الممكن أن تستغل في التنمية والنمو الاقتصادي الشامل[2]. إلى جانب هذا،

1 البنك الدولي (2014)، تقرير وزاري: الإجراءات المقترحة لتحسين قطاع الطاقة اليمني.
2 المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (2011) (IFPRI)، دعم المشتقات النفطية في اليمن: الاستفادة من الإصلاح في التنمية.

ساهمت محدودية الموارد الضريبية والجمركية في ظل زيادة النفقات العامة والالتزامات المالية في زيادة واتساع عجز الموازنة سنة بعد أخرى ووصوله إلى مستويات خطرة تهدد استقرار الاقتصاد الكلي ومعدلات النمو في البلاد.

الاستخدامات العامة حسب التقسيم الوظيفي للموازنة العامة	متوسط نسبة الإنفاق خلال الـ 5 سنوات الماضية
خدمات الجمهور	% 20
الدفاع	% 14.7
النظام العام والسلامة	% 6.6
الشئون الاقتصادية ومنها:	% 27.2
دعم المشتقات النفطية*	% 26
حماية البيئة	% 1
شئون الإسكان والمجتمع المحلي	% 4
الصحة	% 3.7
الترفيه والثقافة والدين	% 1
التعليم	% 14.8
الحماية الاجتماعية	% 4.6

*دعم المشتقات النفطية يشكل *26%* من إجمالي الاستخدامات العامة أو *96%* من إجمالي النفقات على الشئون الاقتصادية.

المصدر: الموازنة العامة *2008-2013*.

ولسداد الفجوة التمويلية لعجز الموازنة المستمر والمتزايد، اعتمدت الحكومة اليمنية على إصدارات أذون الخزانة وسندات حكومية (الدين الداخلي) بفوائد مرتفعة مما أدّى إلى زيادة حجم الدين الداخلي لأكثر من 122% مما كان عليه في 2010 وزيادة تكلفة خدمة الدين العام والتي أصبحت عبئاً مالياً في تزايد سنوي بمعدل 33.5%.

الدين	2010	2014
الدين الداخلي	4.93 $ مليار	10.9 $ مليار
الدين الخارجي	6.1 $ مليار	7.2 $ مليار
إجمالي الدين العام	11 $ مليار	18.1 $ مليار

المصدر: البنك المركزي اليمني *(2014)*[1]

لقد أسفر تدهور الأمن العام وسيادة القانون عن تفاقم الوضع الاقتصادي في اليمن. حيث كلفت الهجمات المتكررة على أنابيب النفط والغاز وخطوط الكهرباء الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من 2012-2014م حوالي 1.482 ترليون ريال يمني – أو 6.89 مليار دولار أمريكي اي ما يعادل 94% من إجمالي العجز المالي للثلاث السنوات الماضية[2].

بيئة الاعمال:

إن تحسّن بعض السياسات الحكومية والتي انعكست إيجاباً في بعض جوانب بيئة الأعمال في اليمن يعود لبرامج الإصلاحات التي بدأتها الحكومة اليمنية في 1995 بدعم من المنظمات الدولية. ورغم ذلك التحسن الجزئي فإنّ إسهام القطاع الخاص في الاقتصاد سجل نسبة أقل من المتوقع 54% في الفترة ما بين 2000-2013 [3]، كما يوضحه الشكل 1 أدناه.

الشكل 1: إسهامات القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي 2001-2013
(الأسعار الجارية للريال اليمني)

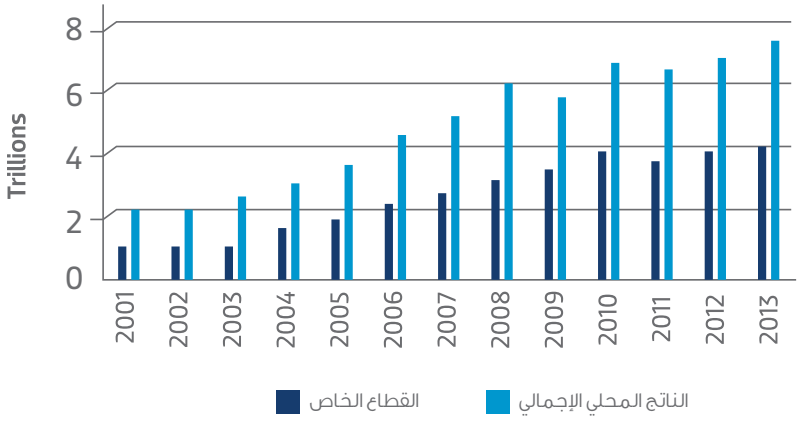

1 البنك المركزي اليمني، نشرة التطورات النقدية والمصرفية (ديسمبر، 2014).

http://centralbank.gov.ye/App_Upload/Dec2014.pdf

2 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الحكومة المقدم للبرلمان (2014).

3 الجهاز المركزي للإحصاء إصدارات مختلفة.

ولقد ساءت بيئة الأعمال بشكل كبير ابتداء من 2011 بداية ما سمّي (بالربيع العربي) وما صاحب ذلك من اضطرابات مثل الارتفاع في أسعار المواد البترولية، والانقطاع المتكررة للتيار الكهربائي، والاختلالات الأمنية، وما صاحبها من مواجهات وحملات عسكريّة، ممّا أثّر سلباً على أداء القطاع الخاص؛ حيث أصبحت بيئة الأعمال تمثّل تحدّياً لمؤسسات القطاع الخاص. وانخفض ترتيب اليمن في تقرير بيئة الأعمال مؤسسة التنمية الدولية السنوي للعام 2015 لتحل اليمن في المرتبة 137، أقل بنقطتين عن ترتيب العام الماضي 2014. وحصلت على ترتيبات متدنية في مؤشرات بيئة الأعمال 2015، كما يبيّنه الشكل 2 أدناه.

الشكل 2: ترتيب اليمن حسب مؤشرات بيئة الأعمال 2015 من 189 دولة

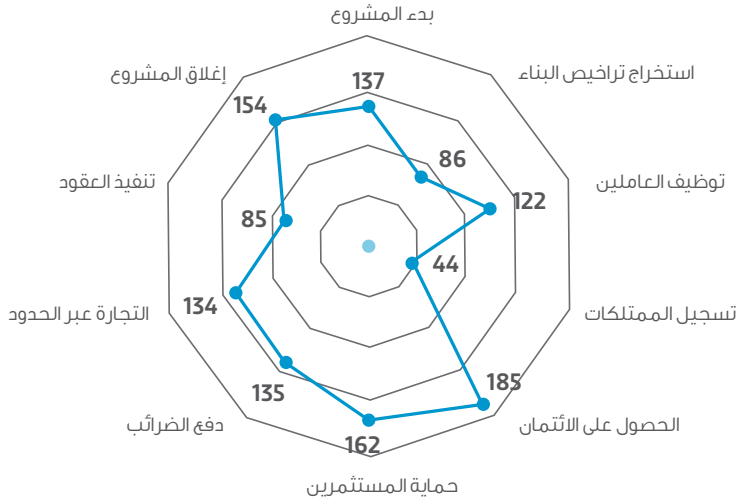

إنّ عدم الاستقرار السياسي سبّب تراجعاً كبيراً في الأنشطة الاقتصادية عموماً، والذي أدى بدوره إلى ارتفاع نسبة البطالة وتقلص فرص العمل. وبما أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط ومنها اليمن هي الرافعة الأساسية لخلق الوظائف والنمو والتنوع الاقتصادي[1]، فقد تسببت أحداث الربيع العربي في اليمن بإغلاق عدد كبير منها لأسباب عدة منها انعدام الأمن، والانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي، وزيادة كلفة المواد الخام، وارتفاع كلفة ومخاطر النقل، وصعوبة الحصول على التمويل (حيث لم تتوفر معلومات عن حجم الإقراض المصرفي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة[2]، باستثناء القروض الصغرى لمؤسسات التمويل الأصغر التي يتراوح حجم تمويلاتها بين $50 و $1,705 والتي أصبح عملاؤها النشطون أكثر من 100,000 عميل). ومن حيث ترتيب العوائق التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة كانت مشكلة صعوبة الحصول على

1 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2013-2014.

2 التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك للجمهورية اليمنية 2012.

التمويل هي أهمّ المشاكل بأهمية نسبية 36%[1]. ووفقاً لتصريحات حكومية، فقد غادرت اليمن ما يقارب 35 شركة نفطية خلال عام 2014، واكتفت بعض الشركات بفتح مكتب تمثيل لها في صنعاء، بينما نقلت مقارها الرئيسية إلى دول أخرى، بسبب تدهور الوضع الأمني في البلاد[2].

أبرز التحديات في عام 2015:

1. انخفاض أسعار النفط واتساع عجز ميزان المدفوعات وضعف الإيرادات العامة:

من المتوقع أن يؤثر تراجع الأسعار العالمية للنفط في عام 2015م على اليمن اقتصادياً من خلال محورين:

أولاً: سيؤدي السعر العالمي للنفط الأقل من 60$ إلى تراجع حاد في عائدات النفط والغاز اليمني، بصرف النظر عن التراجع الثابت لإنتاج النفط في البلاد والأعمال التخريبية المتكررة على أنابيب النفط والغاز، ناهيك عن توقف العديد من الشركات النفطية عن الإنتاج بسبب تدهور الوضع السياسي والأمني مؤخّراً [3]. سيكون لهذا السيناريو تأثيراً مباشراً على إيرادات الموازنة العامة والميزان التجاري (ميزان المدفوعات) للبلاد؛ حيث يقدر إجمالي الصادرات في عام 2014م بحوالي 8.1$ مليار دولار بينما يقدر إجمالي الواردات بحوالي 11$ مليار دولار وشكلت منها عائدات النفط والغاز 82% من صادرات البضائع. ولهذا سيؤدي انخفاض صادرات النفط والغاز إلى زيادة واتساع العجز في الميزان التجاري حيث تُبين التقديرات الاوّلية لعام 2015م أن العجز في الميزان التجاري لليمن سيزيد عن 3$ مليار دولار، والعجز الإجمالي لميزان المدفوعات يقدّر بـ 2.6$ مليار دولار[4].

ثانياً: أصبحت اليمن مُستورداً فعلياً للنفط، حيث يتزايد الاستهلاك المحلي بشكل ملحوظ بسبب الطلب المتزايد على البنزين والديزل لتوليد الطاقة والاستهلاك الخاص بينما يتراجع معدل إنتاج النفط المحلي بشكل مستمر. وبحسب وزارة النفط والمعادن (2015م) فإن الإنتاج اليومي للنفط يقدر بحوالي 147,034 برميل بينما يبلغ الاستهلاك المحلي حوالي 169,972 برميل؛ وهذا يؤدي إلى استيراد صافي للنفط بمقدار 22,938 برميل في اليوم (زيادة في فاتورة استيراد المشتقات النفطية). لهذا ستؤدي الأسعار ما دون 60$ إلى انخفاض تكلفة دعم الوقود؛ لأن متوسط سعر الدعم المحلي للوقود (باستثناء دعم أسعار الكهرباء) هو حوالي 150 ريال يمني للتر أو 115$ للبرميل الواحد من المشتقات النفطية وليس نفط خام. ومع أنّ هذا سوف يساهم في رفع إيرادات النفط المباع محلياً، إلّا أنّ خلاصة التأثيرات السعرية ستكون سلبية بشكل كبير على الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات (ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات).

---

1 البنك الدولي، مسح المنشأت 2010.

2 العربي الجديد (2014)، الاقتصاد - شركة نفط أميركية تغادر اليمن، صنعاء - فاروق الكمالي 18 فبراير 2015:

http://www.alaraby.co.uk/economy/998ad1d8-5c58-402f-ad00-7b04215adad3

(تم الاطلاع عليها بتاريخ 23/02/2015).

3 وزارة النفط والمعادن، شرح وزير النفط في 6 يناير 2015. صنعاء.

4 البنك المركزي اليمني، دائرة ميزان المدفوعات (توقعات أولية لعام 2015).

2. انعدام توفر القروض والمنح الخارجية

حققت الحكومة اليمنية نجاحاً ملحوظاً في حشد الدعم التنموي الخارجي في مؤتمر المانحين الذي أقيم في الرياض (4 سبتمبر 2012) ونيويورك (27 سبتمبر 2012)، واللذين أسفرا عن تعهدات للمانحين وصلت إلى (7.9) مليار دولار لتمويل أولويات ومشاريع البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية 2012-2014، وما تلاها من تعهدات من قبل مجتمع المانحين خلال العامين 2013، 2014 وصلت إلى حوالي 3.1 مليار دولار. وانطلاقاً من الدروس المستفادة من الفترة الماضية المتعلقة بضعف القدرة الاستيعابية للتمويلات الخارجية لدى الجهات الحكومية اليمنية، برزت فكرة إنشاء آلية مؤسسية (الجهاز التنفيذي) لتسريع تنفيذ المشاريع التنموية في فترة زمنية قصيرة، وتعزيز القدرات المؤسسية لإدارة وتنفيذ المشروعات المموّلة خارجياً.

وقد تمثّل الهدف العام من إنشاء الجهاز التنفيذي في العمل مع الجهات الحكومية المختلفة على تسريع مستويات استيعاب التمويلات الخارجية وتسريع تنفيذ المشاريع التنموية، وعلى وجه الخصوص : تجاوز العوائق الإدارية والبيروقراطية والقانونية وضعف القدرات البشرية لدى بعض الجهات المعنية بتنفيذ المشاريع، وتعزيز عملية المتابعة والتقييم للمشاريع المنفذة وضمان التزامها بالمعايير الفنية والزمنية والمادية، وتحسين قدرة الحكومة على الاستفادة من الدعم الفني المقدم من قبل المانحين عبر تقديم الاستشارات والخبرات وبناء القدرات المحلية.

تشير آخر البيانات التي حصل عليها الجهاز التنفيذي في ديسمبر 2014 إلى أن إجمالي المبالغ التي تم تخصيصها بلغت حوالي 7,364 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 95.7% من إجمالي التعهدات بينما زادت التمويلات المعتمدة خلال 2014م بنسبة 10.3% لتصل إلى 5,392 مليون دولار أمريكي وبنسبة 70% من التعهدات.

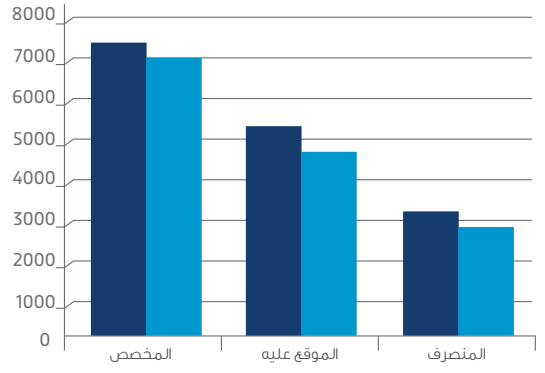

الشكل 1: مستوى سير استيعاب تعهدات المانحين الأصلية من يناير إلى ديسمبر 2014م

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة التعهدات المخصصة والمعتمدة، إلا أن مستويات الصرف من تلك التعهدات ما يزال منخفضاً، والتي بلغت حتى نهاية العام 2014 حوالي 41.11% من إجمالي التعهدات.

شهد العامان 2013-2014 تزايداً ملحوظاً في المساعدات المقدمة لليمن بلغت قيمتها 3,072 مليون دولار أمريكي حتى نهاية ديسمبر 2014، فيما بلغت نسبة الصرف من هذه التعهدات 55.57% أو (1,707 مليون دولار امريكي)[1]. وفي هذا السياق تأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى على قائمة الدول المانحة للتمويلات الإضافية من خلال الدعم المالي الطارئ والسخي والبالغ 1,235 مليون دولار أمريكي (40% من إجمالي تمويلات المانحين الإضافيّة)، خصصت منها 800 مليون دولار لتمويل الاحتياجات الطارئة في الموازنة العامة للدولة بينما خصص المبلغ المتبقي من المنحة وقدره 435 مليون دولار لدعم صندوق الرعاية الاجتماعية للمساعدة في التخفيف من أثر رفع الدعم عن المشتقات النفطية على الفقراء.

1 الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين ودعم سياسات الإصلاحات، تقرير مرحلي (مارس 2015).

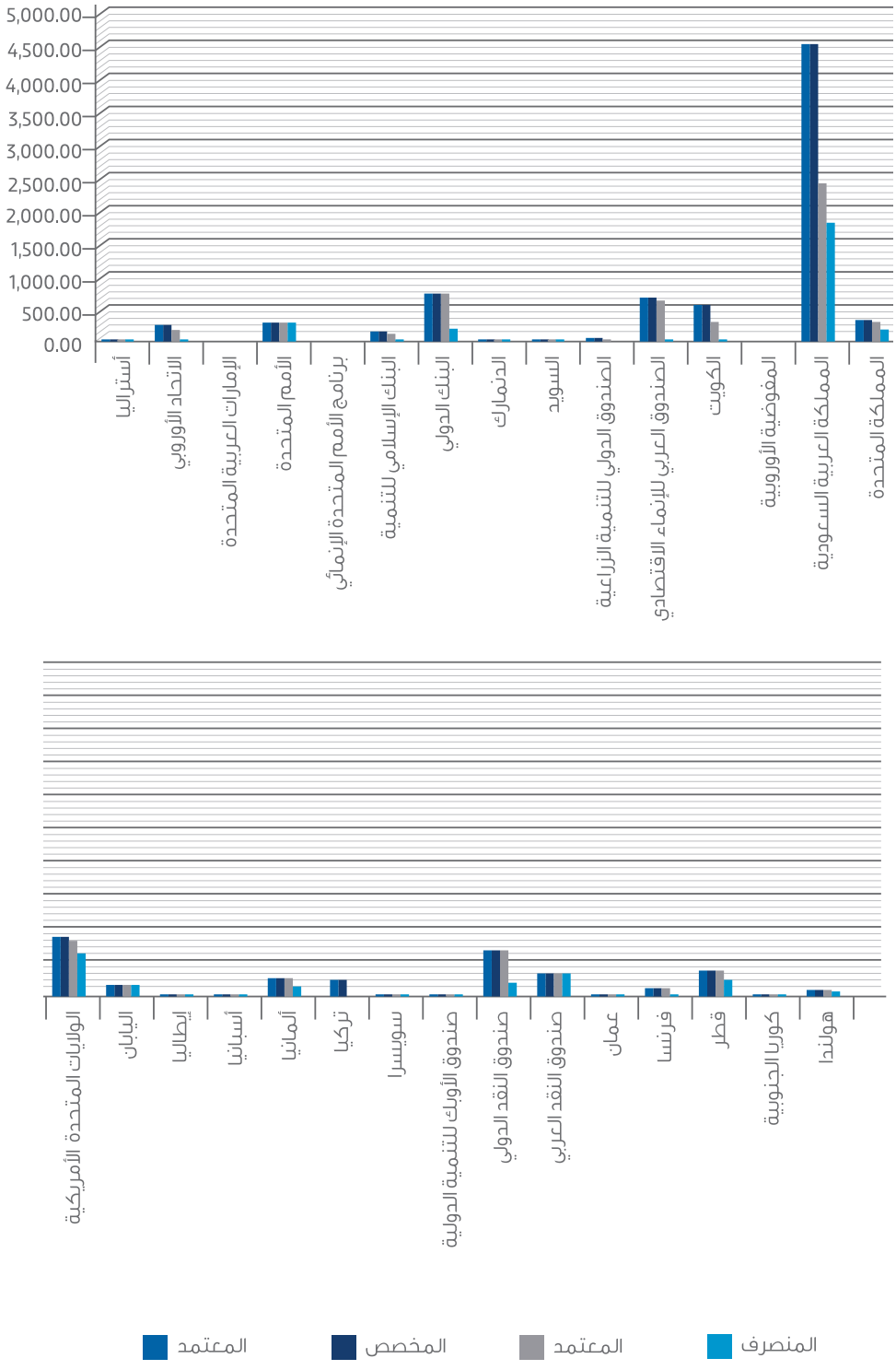

المصدر: الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين ودعم سياسات الاصلاحات *(2015)*.

في ظلّ استمرار المشكل السياسي والأمني الراهن في اليمن، فإن التوقعات الأولية تشير إلى تراجع المانحين الرئيسّيين لليمن (مثل دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، وشركاء التنمية الآخرين) عن تقديم قروض ومنح عاجلة جديدة لليمن أو حتى الصرف من التعهدات السابقة خلال عام 2015. ومن شأن هذا زيادة وتيرة التحديات المالية والاقتصادية التي تواجهها الحكومة وإلى زيادة الضغوط على الاحتياط الأجنبي وتسارع استنزافه، حيث تشير البيانات حتى ديسمبر 2014 م إلى توفر $4.6 مليار كاحتياطي خارجي تغطي حوالي 4.5 شهر من الواردات، إلا أن ضغوط سداد عجز ميزان المدفوعات سيعمل على تخفيض تغطية الاحتياط الخارجي للواردات إلى حوالي 3 أشهر فقط بحلول نهاية عام 2015.

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	النمو
الاحتياط الأجنبي	$8,170	$7,075	$5,785	$4,531	$6,173	$5,349	$4,665	- % 8.92
الدين الخارجي	9.20	9.30	7.20	5.60	5.70	5.10	4.50	- % 11.24

المصدر: البنك المركزي اليمني *(2015)*.

3. عجز الموازنة العامة وتراجع دور السياسة النقدية

الأكثر احتمالاً بأن يظل الإنفاق العام في عام 2015 محصوراً في النفقات الحتمية وخاضعاً لهيمنتها كما في السابق. بالإضافة إلى استمرار الصراع السياسي القائم والضعف الأمني العام في البلد الذي لم يسمح بتشكيل حكومة توافقية جديدة قادرة على إجراء إصلاحات هيكلية حاسمة واعتماد سلسلة من التدابير التقشفية في الإنفاق العام. وكنتيجة فرضية ومحتمله يبدو أن اليمن في انتظار وضع اقتصادي صعب جداً خلال عام 2015. حيث سيمثل تمويل عجز الموازنة من مصادر غير تضخمية تحدياَ كبيراً وصعباَ للأسباب الاتية:

1. تراجع الطلب على أذون الخزانة منذ سبتمبر 2015، وقد يكون ناتجاً عن تشبع السوق أو تراجع مستوى الثقة في قدرة الحكومة على السداد وفي القيمة الحقيقية للعملة المحلية.
2. في حال التدهور السريع لسعر صرف الريال سيكون هنا انخفاض ملحوظ ومنطقي للودائع بالريال اليمني لدى البنوك التجارية، وهذا بدوره سوف يساهم في ضعف الطلب على أذون الخزانة ويجعل الحكومة ملزمة على سداد قيمة الأذون وفوائدها (الدين الداخلي).
3. سيمثل سداد الدين الداخلي (بحسب قيمة السداد) عبئاً مالياً جديداً على الحكومة بالإضافة الى عجز الموازنة القائم. وفي ظل عدم وجود مصادر خارجية لدعم الموازنة، فان الحكومة ستكون

مضطرة إلى الوفاء بالتزاماتها المالية وتمويل عجز الموازنة وسداد الدين الداخلي عبر مصادر تضخمية (طباعة أوراق نقدية).

4. استخدام مصادر تضخمية سوف يؤدّي حتماً إلى عودة تضخم سعري عالٍ، وهذا سوف يؤدّي إلى ضعف القوة الشرائية للريال وتفاقم الوضع الاقتصادي الحرج.

الوضع القادم سيشمل ضغوطاً كبيرة على سعر صرف الريال اليمني والذي يبلغ حالياً 214.87 ريال يمني للدولار الواحد، وسيفتح المجال للسوق السوداء بتحديد سعر صرف العملة المحلية وبروز واضح لـ "دولرة" أسعار السلع والخدمات محلياً (عدم الثقة بالعملة المحلية). بالإضافة إلى ذلك، لن تستطيع الحكومة اليمنية الحفاظ على مستوى الإنفاق العام في بعض المجالات وخاصة في الاستثمار العام (مثل قطاعات الطاقة والتعليم والصحة)، ولن تكون قادرة على خدمة الدين العام المتفاقم.

المقترحات والحلول المقترحة:

اعتماد خطة إصلاحات اقتصادية واستعادة الثقة في مؤسسات الدولة

- على الرغم من تعدد الأولويات ومجالات التدخل المطلوبة وفي شتى الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تحتاجها اليمن في الوقت الراهن والفترة المقبلة، إلا أنه من الضروري التركيز على الأولويات الأساسية المتعلقة باستعادة الثقة بمؤسسات الدولة المختلفة، ونوعية صياغة القرارات والسياسات التي سوف تتخذها الحكومة المقبلة وعلى قدرتها في إدارة التحول المؤسسي اللازم لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية والعاجلة وتنفيذ تدابير تقشفية ضرورية مع السعي للحصول على مساعدات وتمويلات خارجية لدعم الإنفاق العام بشتى قطاعاته.
- وبناءً عليه يمكن القول إن الهدف العام للمرحلة المقبلة يتمثل في استعادة ثقة المواطن في الدولة ومؤسساتها المختلفة عن طريق تدعيم قدرة الدولة على بسط نفوذها، وتحسين كفاءة وفاعلية الجهاز الإداري الحكومي في تقديم الخدمات الأساسية، إلى جانب التزام الحكومة بتنفيذ الإصلاحات اللازمة لمعالجة مظاهر وأسباب الأزمة الاقتصادية والإنسانية.

محاور وأولويات الخطة:

1. إنهاء الفراغ السياسي الحاصل والإعلان عن حكومة تصريف أعمال وإنهاء وإزالة جميع عناصر التوتر السياسي والأمني وحل النزاعات عبر الحوار البناء.

2. بناء الائتلافات السياسية القادرة على إدارة المرحلة وتشكيل حكومة انتقالية من ذوي الكفاءة والنزاهة.

3. تصغير حجم الحكومة الى 14 حقيبة وزارية.

4. تأسيس وحدة فنية مستقلة لإدارة التوقعات الاقتصادية والمالية.

5. تنفيذ جملة من التدابير التقشفية في الإنفاق العام والاستيراد.

6. التركيز على الأولويات الإنسانية وتوسيع الحماية الاجتماعية.

7. تطبيق مجموعة واسعة من سياسات الإصلاحات الضرورية لتحسين أداء السياسات الاقتصادية الكليّة وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي مثل:

أ. إصلاحات الإدارة المالية العامة.

ب. تخفيض فاتورة المرتبات والأجور.

ت. إصلاحات إدارة الدين العام.

ث. إصلاحات قطاع الطاقة.

ج. تسريع استيعاب تعهدات المانحين.

ح. تعزيز الشفافية الحكومية وإشراك المجتمع المدني في الرقابة على الخدمات العامة.

خ. تفعيل آليات مكافحة الفساد.

د. ترسيخ مبدأ الكفاءة والمساءلة في الوظيفة العامة.

التوعية والتواصل المجتمعي:

هنا حاجة ماسة لتبني وتنفيذ استراتيجية شاملة لزيادة الوعي العام بأهمية الإصلاحات المقترحة، وحشد الدعم الشعبي والسياسي لمؤازرتها على نحو فعال وسريع، حيث تتضمن هذه الاستراتيجية الأهداف التالية:

أ. زيادة الوعي العام حول آثار سياسات الإصلاحات عبر القنوات ووسائل الإعلام المتعددة.

ب. بناء الدعم السياسي من خلال مشاورات رفيعة المستوى مع الأحزاب السياسية الرئيسية.

ت. بناء علاقات مع منظمات المجتمع المدني لدعم تنفيذ سياسات الإصلاحات.

ث. تعريف الشعب على الآثار المحتملة والإيجابيات المترقبة على المديين القصير والطويل.

ج. التنسيق داخل الحكومة، بما في ذلك على المستوى الوزاري، ومع القطاعات الرئيسية الأخرى لضمان النظام المتسق والمرحلي للرسائل الموجهة للعامة على أساس خطة متفق عليها من شأنها تحديد فحوى الرسائل الرئيسية، وتوقيت بثها، والمتحدثين الرئيسيين بها من جانب الحكومة.

ملحق الملف

1. البيان الختامي للقمة العربية السادسة والعشرين المنعقدة في شرم الشيخ - مصر (29 مارس 2015).
2. وثيقة إعلان الرياض، مؤتمر الحوار الوطني اليمني، بعنوان "من أجل اليمن وبناء الدولة الاتحادية"، (19 مايو 2015).
3. قرار مجلس الأمن رقم 2216 (2015) بشأن اليمن، (14 أبريل 2015).

البيان الختامي للقمة العربية السادسة والعشرين المنعقدة في شرم الشيخ - مصر (29 مارس 2015)

نحن قادة الدول العربية المجتمعين في الدورة السادسة والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في شرم الشيخ / جمهورية مصر العربية يومي 28 و29 مارس 2015م، والتي كرّست أعمالها لبحث التحديات التي تواجه أمننا القومي العربي وتشخيص أسبابها، والوقوف على الإجراءات والتدابير اللازمة لمجابهتها، بما يحفظ وحدة التراب العربي، ويصون مقدّراته وكيان الدولة والعيش المشترك بين مكوّناته في مواجهة عدد من التهديدات النوعية، وهو الأمر الذي يتطلب تضافر جهودنا واستنفار إمكانياتنا على شتّى الأصعدة، السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

إذ نؤكد اعتزازنا بجامعتنا العربية في الذكرى السبعين لإنشائها، فإننا نجدّد التزامنا بمقاصد الزعماء والقادة المؤسسين من ضرورة توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية؛ تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، ومحافظة على تراثها المشترك، والتي تجسّدت في ميثاق جامعة الدول العربية في عام 1945.

وإذ ندرك أنّ مفهومنا للأمن القومي العربي ينصرف إلى معناه الشامل وبأبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، من حيث قدرة الدول العربية على الدفاع عن نفسها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها، وتقوية ودعم هذه القدرات من خلال تنمية الإمكانيات العربية في مختلف المجالات، استناداً إلى الخصائص الحضارية والجغرافية التي تتمتع بها، وأخذاً في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانيات المتاحة والمتغيّرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تؤثر على الأمن القومي العربي.

وإذ نستشعر أنّ الأمن العربي قد بات تحت تهديدات متعدّدة الأبعاد، فبنيان الدولة وصيانة أراضيها قد أضحيا محل استهداف في أقطار عربية عديدة، ونتابع بقلق اصطدام مفهوم الدولة الحديثة في المنطقة العربية بمشروعات هدامة تنتقص من مفهوم الدولة الوطنية، وتفرغ القضايا العربية من مضامينها، وتمس بالتنوع العرقي والديني والطائفي وتوظفه في صراعات دموية برعاية أطراف خارجية، ستعاني هي نفسها من تدمير كلّ موروث حضاري، كان لشعوب المنطقة دور رئيسي في بنائه، فضلاً عن التحديات التنموية والاجتماعية والبيئية، وإزاء كلّ ما يحيط بالأمن القومي العربي من تهديدات وتحديات في المرحلة الراهنة تهدّد المواطنة، كأساس لبناء مجتمعات عصرية تحقق الرفاهية والازدهار لشعوبها؛ كي تستعيد الأمة العربية مكانتها المستحقة، فإننا:

نؤكد على التضامن العربي قولاً وعملاً في التعامل مع التطورات الراهنة التي تمرّ بها منطقتنا، وعلى الضرورة القصوى لصياغة مواقف عربية مشتركة في مواجهة كافة التحديات، ونجدّد تأكيدنا على أنّ ما يجمع الدول العربية عند البحث عن إجابات على الأسئلة الرئيسية للقضايا المصيرية هو أكبر كثيراً ممّا يفرّقها، ونثمّن في هذا السياق الجهود العربية نحو توطيد العلاقات البينية وتنقية الأجواء.

نجدّد تعهّدنا بالعمل على تحقيق إرادة الشعوب العربية في العيش الكريم، والمضي قدماً في مسيرة التطوير والتنوير، وترسيخ حقوق المواطنة وصون الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية وحقوق المرأة، وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وجودة التعليم ، وندرك أهمية تلك الأهداف كأدوات رئيسية وفاعلة تصون منظومة الأمن القومي العربي ، وتعزّز انتماء الإنسان العربي وفخره بهويته .

ندعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود العربية في مكافحة الإرهاب واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتجفيف منابع تمويله للحيلولة دون توفير الملاذ الآمن للعناصر الإرهابية ، كما نشدّد على ضرورة تنسيق الجهود الدولية والعربية في هذا المجال من خلال تبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية والتعاون القضائي والتنسيق العسكري مشدّدين على حتمية الشمولية في الرؤية الدولية في التعامل مع الإرهاب، دون انتقائية أو تمييز، بحيث لا تقتصر على مواجهة تنظيمات بعينها وتتجاهل أخرى، خاصة وأنّ كافة تلك التنظيمات يجمعها نفس الإطار الإيديولوجي، وتقوم بالتنسيق وتبادل الخبرات والمعلومات والمقاتلين والسلاح فيما بينها، ونؤكد في هذا الإطار على رفضنا الكامل لأي ربط يتمّ لتلك الجماعات أو ممارساتها بالدين الإسلامي الحنيف.

ندعو كافة المؤسسات الدينية الرسمية في عالمنا العربي إلى تكثيف الجهود والتعاون فيما بينها نحو التصدي للأفكار الظلامية والممارسات الشاذة التي تروج لها جماعات الإرهاب، والتي تنبذها مقاصد الأديان السماوية، وندعوها إلى العمل على تطوير وتجديد الخطاب الديني، بما يبرز قيم السماحة والرحمة وقبول الآخر ومواجهة التطرف الفكري والديني ودحض التأويلات الخاطئة لتصحيح المفاهيم المغلوطة تحصيناً للشباب العربي.

كما نشدّد في هذا السياق على دور المثقفين والمفكرين العرب والدور الرئيسي لوسائل الإعلام العربية والقائمين على منظمة التعليم في العالم العربي، بما يستهدف نشر قيم المواطنة والاعتدال.

ندرك أنّ التحديات العربية باتت شاخصة لا لبس فيها، ولا نحتاج إلى استرسال، ففي التوصيف بقدر الحاجة إلى اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لها ، وقد تجلّى ذلك بشكلٍ ملموسٍ في المنزلق الذى كاد اليمن أن يهوي إليه، وهو ما استدعى تحركاً عربياً ودولياً فاعلاً بعد استنفاد كلّ السبل المتاحة للوصول إلى حلّ سلميّ ينهى الانقلاب الحوثي، ويعيد الشرعية، وسيستمر إلى أن تنسحب الميليشيات الحوثية، وتسلم أسلحتها، ويعود اليمن قوياً موحداً.

وإذ نجدّد تأكيدنا على محورية القضية الفلسطينية كونها قضية كلّ عربي، فسيظل التأييد العربي التاريخي قائماً حتى يحصل الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه المشروعة والثابتة في كلّ مقررات الشرعية الدولية وفقاً لمبادرة السلام العربية.

أمّا في ليبيا فقد أورثت المرحلة الانتقالية منذ عام 2011 دولة ضعيفة ازدادت ضعفاً إثر انتشار وسيطرة قوى متطرفة معادية لمفهوم الدولة الحديثة على مناطق ليبية، فضلاً عن تدخلات قوى خارجية تسعى لتوجيه مستقبل الشعب الليبي.

كما يعانى العراق منذ عام 2003 من عمليات إرهابية ممنهجة أثّرت سلباً على قدرته في بسط سيطرته على كامل أراضيه وضبط الاستقرار فيه.

فضلاً عن عنف في سوريا أنتج تطرفاً حوّلها إلى ساحة لصراعات إقليمية ودولية بالوكالة ، ممّا أفضى إلى غياب دور الدولة ومؤسساتها عن ربوع البلاد، وعدم قدرتها على حماية شعبها والحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها.

نتعهد أن نبذل كلّ جهد ممكن، وأن نقف صفاً واحداً حائلاً دون بلوغ بعض الأطراف الخارجية مأربها فى تأجيج نار الفتنة والفرقة والانقسام في بعض الدول العربية، على أسس جغرافية أو دينية أو مذهبية أو عرقية؛ حفاظاً على تماسك كيان كل دولة عربية؛ وحماية لأراضيها وسيادتها واستقلالها ووحدة ترابها وسلامة حدودها والعيش المشترك بين مواطنيها فى إطار الدولة الوطنية الحديثة التي لا تعرف التفرقة أو تقرّ التمييز.

نعقد العزم على توحيد جهودنا والنظر في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية لصيانة الأمن القومي العربي في مواجهة التحديات الراهنة والتطورات المتسارعة، وخاصة تلك المرتبطة بالممارسات لجماعات العنف والإرهاب، والتي تتخذ ذريعة لوحشيتها، ونؤكد في هذا السياق على احتفاظنا بكافة الخيارات المتاحة، بما في ذلك اتخاذ اللازم نحو تنسيق الجهود والخطط لإنشاء قوة عربية مشتركة؛ لمواجهة التحديات الماثلة أمامنا ولصيانة الأمن القومي العربي والدفاع عن أمننا ومستقبلنا المشترك وطموحات شعوبنا وفقاً لميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك والشرعية الدولية، وهو ما يتطلب التشاور بيننا من خلال آليات الجامعة؛ تنفيذاً للقرار الصادر عن هذه القمّة.

نؤكد على ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل، وعلى انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووي في الشرق الأوسط، وكذا على إخضاع جميع المرافق النووية لدول منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك إيران لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

نؤكد في هذا الإطار أنّ تحقيق التكامل الاقتصادي العربي هو جزء لا يتجزأ من منظومة الأمن القومي العربي، بما في ذلك استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحقيق الأمن الغذائي ومبادرة السودان في

هذا الشأن، وكذلك التنمية المستدامة والاستغلال الأمثل للموارد وتضييق الفجوة الغذائية العربية، والإدارة المستقبلية للموارد المائية؛ تحقيقاً للأمن المائي العربي.

نعرب عن شكرنا العميق لفخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية ولشعبها العظيم على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، ولحكومة جمهورية مصر العربية بمؤسساتها المختلفة على دقة التحضير للقمة العربية والتنظيم المحكم والإدارة الجيدة لأعمالها، كما نتوجه بالشكر لمعالي أمين عام جامعة الدول العربية ومسؤولي الأمانة العامة على ما أبدوه من حرص، وبذلوه من جهد لإنجاح أعمال القمة.

صدر في شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية

9 جمادي الآخر 1436 هـ 29 مارس 2015 م

وثيقة إعلان الرياض:

مؤتمر الحوار الوطني اليمني، بعنوان "من أجل اليمن وبناء الدولة الاتحادية"، (19 مايو 2015)

المقدّمة:

لقد أدّى فساد رأس نظام الحكم في اليمن منذ أكثر من ثلاثين عاماً إلى إدخال اليمن في صراعات وحروب منذ العام 1994م طالت الجنوب والشمال، كما أدّى سوء إدارة الحكم إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنيّة، وتفاقم الأزمة السياسية إلى قيام الحراك الجنوبي السلمي في الجنوب 2007م والثورة الشبابية الشعبية السلمية في العام 2011م، وحقناً للدماء جاءت المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية؛ لتحقيق عملية التغيير السلمي، وبموجبها حدّدت فترة انتقالية كان من أبرز منجزاتها انتخاب الأخ عبدربه منصور هادي رئيساً توافقيّاً للجمهورية، وإيقاف التدهور الأمني والاقتصادي، ونجاح مؤتمر الحوار الوطني، والاعتراف بالقضية الجنوبية؛ باعتبارها قضية سياسية عادلة، وإيجاد المعالجات لها، وإقرار وثيقة الحوار الوطني الشامل في 25 يناير 2014م، وإنجاز مسوّدة الدستور في ديسمبر 2014م، ومثّل ذلك كلّه رغبة حقيقية للشعب شمالاً وجنوباً، في طيّ صفحة الماضي والشروع قدماً في وضع اللبنات الأساسية؛ لبناء الدولة المدنية الاتحادية من خلال التوافق بين مكوّنات الشعب في الشمال والجنوب، ومواصلة السير في تنفيذ ما تبقّى من مهام الفترة الانتقالية المنصوص عليها في المبادرة الخليجية، وآليتها التنفيذية، ووثيقة الحوار الوطني الشامل.

ومع إصرار الشعب اليمني وقواه السياسية والمدنية الخيّرة على استكمال مشروعه في بناء الدولة المدنية الحديثة، سارعت المليشيات الحوثية المتحالفة مع علي عبدالله صالح في الانقلاب على الشرعية الدستورية؛ رغبة منها في تقويض العملية الانتقالية السلمية بالقوّة والزجّ بالبلاد إلى مرحلة الصراع المسلّح، وقامت بإسقاط المناطق تباعاً، وصولاً إلى احتلال العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014م، واختطاف مؤسسات الدولة، والاستيلاء على القوّات المسلّحة، ووضع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وأعضاء الحكومة تحت الإقامة الجبريّة، واستخدام آلتها العسكرية في التوسع والتدمير الممنهج للمدن اليمنية، وخصوصاً مدينتي عدن وتعز.

وإستجابة لدعوة رئيس الجمهورية، فقد تمّ عقد مؤتمر الرياض، وشاركت فيه كافة القوى السياسية والاجتماعية الوطنية، وإدراكاً منها لحجم المأساة والانهيار التي وصلت إليها البلاد، ورغبةً منها في الاصطفاف معاً؛ لمواجهة الانقلاب على الشرعية، والتصدّي للمشروع التآمري التدميري على اليمن- المدعوم من إيران- الذي انخرطت فيه تلك المليشيات وحليفها؛ لزعزعة أمن واستقرار اليمن والمنطقة.

وانطلاقاً من إيمانها والتزامها الحقيقيّ بالدفاع عن الوطن باعتباره واجباً ملحّاً، على كافة أبنائه، أقرّت جميع المكوّنات والشخصيّات المشاركة في المؤتمر أنّ هناك أولوية قصوى تنتصب أمامها حالياً؛ لبلورة مشروع ينخرط فيه الجميع دون استثناء، وفق رؤية جادّة لاستعادة الدولة، والانتصار لشرعيّتها وبسط سلطتها على كامل التراب الوطنيّ، في ظلّ الصمود والبطولات والمآثر الرائعة للمقاومة الشعبية على الأرض، في مدينة عدن الباسلة، وفي الضالع وتعز ولحج وأبين ومأرب وشبوة والبيضاء والحديّدة، وغيرها من مدن وقرى اليمن جنوبه وشماله.

وإدراكاً من هذه القوى والتنظيمات السياسية لحجم المسئولية الملقاة على عاتقها، ورغبة في بلورة تطلعات الشعب لبناء دولة حديثة وفق أسس ومخرجات الحوار الوطني الشامل، ومن خلال التوافق بين مكوّنات الشعب في الشمال والجنوب؛ سعياً منها لتحقيق غد أفضل، أقرّت جميع المكوّنات والشخصيات الاجتماعية المشاركة في المؤتمر البنود التي تمّ مناقشتها، والتي شكّلت في مجملها خارطة الطريق الواردة في هذا الإعلان الذي يسمّى "**إعلان الرياض**" تحت شعار: (**إنقاذ اليمن وبناء الدولة الاتحادية**).

وبناءً على ما تقدّم فقد تبنّى إعلان الرياض رؤية وطنية عملية جادّة، لاستعادة الدولة وإعادة ترتيب علاقاتها الإقليمية والدولية، على النحو الذي يلبّي طموح أبناء الشعب اليمني في بناء دولة اتحادية ديمقراطية حديثة، تنشد العدالة، وتقوم على المواطنة المتساوية لكل أبناء الشعب، وتعزّز من دور اليمن في محيطه الخليجي والعربي، وتحقيق الأمن الإقليمي وتفاعله الإيجابي مع بقيّة أعضاء الأسرة الدولية.

وانطلاقاً من قرار مجلس الأمن رقم (2216) الذي رحّب بعقد مؤتمر الرياض، واعتبره دعماً للمفاوضات التي تجرى برعاية الأمم المتحدة، فإنّ المؤتمر يتطلع إلى أن تحقق تلك المفاوضات تطلّعات الشعب اليمني، وفقاً لما ورد في هذا الإعلان.

لذا فإنّ هذا الإعلان بكافة بنوده يمثل خياراً وطنياً، في دعم الشرعية ومبدأ الشراكة الوطنية لكافة أبناء اليمن شماله وجنوبه، والتي قامت عليها العملية الانتقالية، ويعدّ أساساً لمشروع بناء الدولة، ورفضاً قاطعاً لحكم المليشيات ومشروع الفوضى الذي تنهار فيه مؤسسات الدولة كافة، ويتأجج فيه الصراع المذهبي والمناطقي، وتضيع فيه كرامة الإنسان، وتنتهك فيه حقوقه، وتهدّد الأمن والسلم الإقليميّ والدولي.

الأهداف: يهدف هذا الإعلان إلى تحقيق الآتي:

1. المحافظة على أمن واستقرار اليمن في إطار التمسّك بالشرعية.
2. رفض الانقلاب وإنهاء ما ترتب عليه.
3. إستعادة الأسلحة والمعدّات المنهوبة وتسليمها إلى الدولة.

4. بسط سلطة الدولة على كافة الأراضي اليمنية.

5. إيقاف عدوان قوى التمرّد؛ حقناً للدماء والوصول باليمن إلى برّ الأمان.

6. إستئناف العملية السياسية وبناء الدولة الاتحادية وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل.

7. تجنيب اليمن أن تكون مقرّاً لجماعات العنف والتنظيمات الإرهابية ومرتعاً لها، وضمان ألّا يكون اليمن مصدراً لتهديد أمن الدول المجاورة واستقرارها.

المبادئ:

يقوم هذا الإعلان على المبادئ الآتية:

1. الالتزام بالشرعية الدستورية.

2. الالتزام بإقامة الدولة المدنية الاتحادية والحفاظ على أمن واستقرار ووحدة اليمن.

3. الالتزام بمبدأ الشراكة والتوافق وفقاً لما جاء في ضمانات مخرجات الحوار الوطني واتفاق معالجة القضية الجنوبية خلال المرحلة الانتقالية.

4. الالتزام بإعلان الرياض والقرار الدولي (2216) واعتبارهما السقف الذي لا يمكن تجاوزه في أي مفاوضات قادمة يمكن أن تتم برعاية الأمم المتحدة.

5. الالتزام بمبدأ المساءلة والمحاسبة وعدم الإفلات من العقاب في جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

مرجعيّات إعلان الرياض:

يستند هذا الإعلان إلى المرجعيّات الآتية:

1. المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها.

2. مخرجات الحوار الوطني الشامل.

3. قرار مجلس الأمن بشأن اليمن رقم (2216) والقرارات ذات الصلة.

4. قرار مجلس الجامعة العربية بشأن اليمن الصادر عن مؤتمر القمة المنعقد في مدينة شرم الشيخ في جمهورية مصر العربية عام 2015م.

5. بيانات مجلس التعاون لدول الخليج العربية ذات الصلة.

6. رسالتا رئيس الجمهورية لقادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية المؤرّخة في 2015/3/7م و2015/3/24م، ورسالتاه لجامعة الدول العربية ومجلس الأمن الدولي المؤرّختان في 2015/3/24م.

مقرّرات إعلان الرياض:

أوّلاً: إنقاذ اليمن واستعادة مؤسسات الدولة:

إنّ الغاية الأساسية من هذا الإعلان تتمثّل بإنقاذ اليمن ومؤسسات الدولة وبسط سلطتها على كلّ أرجاء البلاد من خلال ما يلي:

أ. إنهاء عدوان قوى التمرّد، وإسقاط الانقلاب ومحاسبة الضالعين فيه، واستعادة الأسلحة، وإخراج المليشيات من العاصمة صنعاء ومدينة عدن ومحافظة صعدة وكافة المدن والمحافظات، وضمان عدم عودة منظومة الفساد والتخلف والاستبداد مجدّداً.

ب. دعم وتنظيم المقاومة الرسمية والشعبية تحت القيادة الشرعية في كافة المناطق التي تتواجد فيها مليشيات الانقلاب والتمرّد.

ت. حشد الدعم والتأييد الإقليمي والدولي لأعمال الإغاثة والعمل الإنساني، وتوسيع نطاقها ، ورفع مستواها وتوفير الخدمات الأساسية، والغذاء والدواء ومستلزمات الإغاثه اللازمة لهم، وبما يضمن وصول هذه الإغاثة لمستحقيّها وإقامة مناطق خاصة للنازحين داخل اليمن، وايجاد حلول عاجلة لمشكلة العالقين في الخارج.

ث. عودة مؤسسات الدولة الشرعية لممارسة مهامها من داخل الأراضي اليمنية.

ج. الحفاظ على النسيج الاجتماعي، والحيلولة دون تفكيك المجتمع اليمني وانزلاقه إلى صراعات وانقسامات إجتماعية على أسس مذهبية وجهوية.

ح. مساءلة القيادات العسكرية والأمنية والسياسية الضالعة في الانقلاب على الشرعية المسؤولين عن إشعال الحرب والفتنة الداخلية، وارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في مختلف المدن اليمنية، وبالذات مدينتا عدن وتعز وإحالتهم لمحاكمة عادلة ومنصفة.

خ. وضع إستراتيجية وطنية بمشاركة كافة الأطراف السياسية والمجتمعية؛ لمحاربة العنف والإرهاب ومناهضة التعصب (الطائفي والمناطقي والمذهبي والسلالي) والعمل على نشر القيم الوطنية والقومية والإسلامية وثقافة التسامح والقبول بالآخر

د. الإسراع بإعادة المهجّرين، وتصحيح أوضاعهم، وتعويض المتضرّرين من جرائم المليشيات في عموم مناطق اليمن، وبالاخصّ محافظة صعدة وحرف سفيان تعويضاً عادلاً والتعجيل بعودة الأمور في محافظة صعدة إلى ما كانت عليه قبل الحرب 2004م.

ذ. الاهتمام بالقضية التهاميّة، ودعم قوى الحراك التهاميّ ضد مليشيات التمرّد.

ثانياً: بناء الدولة المدنية الاتحادية الحديثة:

استكمال تنفيذ ما تبقى من مهام العملية الانتقالية وبناء الدولة المدنية الاتحادية من خلال الآتي:

أ. الإسراع في دعوة الهيئة الوطنية للرقابة على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني لمناقشة مسودة الدستور وطرحها للنقاش العام والاستفتاء.

ب. إستكمال تنفيذ النقاط العشرين والإحدى عشرة، وكافة المقرّرات المتعلقة بالقضية الجنوبية وفقاً لمقررات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ووفق جدول زمني محدّد.

ت. الشروع في بناء المؤسسة العسكرية والأمنية على أسس وطنية ومهنية، على أن يتم التمثيل في هذه المؤسسات في المرحلة التأسيسية بواقع خمسين بالمائة للجنوب وخمسين بالمائة للشمال، على مستوى المراتب القيادية العليا، وفقا لمخرجات الحوار الوطني وإعلان الرياض.

ث. إصدار قانون العدالة الانتقالية والقوانين ذات الصلة بمتطلبات ما تبقّى من المرحلة الانتقالية وإطلاق مصالحة وطنية شاملة، وفقاً لمخرجات الحوار الوطني.

ج. إصدار التشريعات المتعلقة بالانتقال للدولة الاتحادية وبناء المؤسسات، وفقاً لمخرجات الحوار الوطني الشامل.

ح. الشروع في إعداد وتوفير الشروط اللازمة لإجراء إنتخابات رئاسية، وبرلمانية حرّة ونزيهة، على طريق بناء الدولة الاتحادية المدنية الحديثة، وفقاً للدستور الجديد.

خ. التأكيد على ضرورة جدولة معالجة كافة القضايا اليمنية، وخاصة معالجات القضية الجنوبية؛ بصفتها القضية المحورية والجوهرية في الحالة اليمنية، وحقّ الشعب في تقرير مكانته

السياسية، وفق ما ينصّ عليه العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وبما يتوافق مع الحلول والضمانات للقضية الجنوبية ومخرجات الحوار الوطني الشامل.

ثالثاً: إعادة الإعمار والتأهيل:

تعمل الدولة على توفير كافة الوسائل والإمكانات اللازمة لإعادة الاعمار وفقا للآتي:

أ. إعادة الأعمار بحشد الموارد اللازمة، وبدعم من الأشقاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمجتمع الدولي، ومباشرة تنفيذ مشاريع الإعمار في كافة المناطق، خصوصاً تلك التي تعرّضت لأعمال التخريب والدمار وهدم البنى التحتية، وفي المقدّمة منها مدينة عدن.

ب. العمل على إنجاز إستراتيجية وطنية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية؛ لوقف حالة التردّي الاقتصادي، ومكافحة الفساد، واستعادة الأموال المنهوبة.

ت. بناء اقتصاد مستدام، وإيجاد بيئة استثمارية في اليمن تحقّق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطلّعات الشعب اليمني، وتوفر آليات الشفافية والمساءلة، وتسهم في عمليّة اندماج الاقتصاد اليمني مع اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ث. العمل مع الأشقاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تحسين أوضاع المغتربين اليمنيين في الخليج، وفتح المجال أمامهم للحصول على فرص عمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفق استراتيجية تخدم تأهيل اليمن اقتصادياً واجتماعياً.

رابعاً: الآليّات والإجراءات:

أ. استخدام كافة الأدوات العسكرية والسياسية لإنهاء التمرّد، واستعادة مؤسسات الدولة والأسلحة المنهوبة.

ب. الشروع في بناء قوات أمنية من جميع المحافظات والأقاليم لحفظ الأمن والاستقرار، وفقاً لمخرجات الحوار الوطني.

ت. مطالبة مجلس الأمن بتنفيذ القرار (2216) وكافّة القرارات ذات الصلة، وفقاً للآليات المتّبعة بهذا الخصوص.

ث. سرعة إيجاد منطقة آمنة داخل الأراضي اليمنية تكون مقرّاً لاستئناف نشاط مؤسسات الدولة الشرعية من داخل اليمن.

ج. مخاطبة المؤسسات المالية الدولية لوقف التعامل المالي والدبلوماسي مع مليشيات الانقلاب في العاصمة صنعاء، ومراقبة التحويلات المالية لليمن، وتجميد أموال قادة المليشيات وشركائهم، وفقاً لقرار مجلس الأمن (2216) لسنة 2015م والقرارات ذات الصلة.

ح. سرعة إجراء تعديل في تشكيل الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل، وفقاً لما تمّ الاتفاق عليه في ضمانات مؤتمر الحوار الوطني وإشراك الحراك الجنوبي السلمي المؤيّد للشرعية، غير الممثل في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وتباشر الهيئة الوطنية للرقابة مهامها على الفور في مناقشة وإقرار مسوّدة الدستور التي يتمّ التوافق عليها.

يعتبر إعلان الرياض إحدى المرجعيّات للعملية السياسية في الفترة الانتقالية، وتتولى الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل متابعة تنفيذ مقرّرات إعلان الرياض.

صادر في الرياض، يوم الثلاثاء 19 مايو 2015م

والله الموفّق،،،

قرار مجلس الأمن رقم 2216 (2015) بشأن اليمن، (14 أبريل 2015)

إنّ مجلس الأمن

إذ يشير إلى قراراته 2014 (2011) و2051 (2012) و2140 (2014) و2201 (2015) و2204 (2015)، وإلى بيانات رئيسه المؤرخة 15 فبراير 2013 و29 أغسطس 2014 و22 مارس 2015،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة 24 مارس 2015 الموجهة من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة، التي يحيل بها رسالة من رئيس اليمن يبلغ فيها رئيس مجلس الأمن أنه "قد طلب من مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية تقديم الدعم على الفور، بكل الوسائل والتدابير اللازمة، بما فيها التدخل العسكري، لحماية اليمن وشعبه من استمرار عدوان الحوثيين". وإذ يشير إلى الرسالة المؤرخة 26 مارس 2015 الموجهة من الممثلة الدائمة لدولة قطر، التي تحيل بها رسالة من ممثلي الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية،

وإذ يشير إلى قرار مؤتمر القمة السادس والعشرين لجامعة الدول العربية بشأن التطورات في اليمن، وإذ يؤكد في جملة أمور على ضرورة استئناف عملية الانتقال السياسي في اليمن بمشاركة جميع الأطراف اليمنية وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، والتزامه بالوقوف إلى جانب شعب اليمن،

وإذ يدين تزايد عدد ونطاق الهجمات التي يشنها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية،

وإذ يعرب عن القلق إزاء مقدرة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية على الاستفادة من تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن، آخذاً في الاعتبار أن أعمال الإرهاب هي أعمال إجرامية وغير مبررة بغض النظر عن الدوافع إليها، ووقت ارتكابها، ومكان ارتكابها، وأيا كان مرتكبها،

وإذ يكرر تأكيد دعمه لما يبذله مجلس التعاون الخليجي من جهود لمؤازرة عملية الانتقال السياسي في اليمن، وإذ يثني على مشاركته في هذا الصدد،

وإذ يعيد تأكيد تأييده لشرعية رئيس اليمن، عبدربه منصور هادي، وإذ يكرر دعوته كل الأطراف والدول الأعضاء أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها تقويض وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، والمسّ بشرعية رئيس اليمن،

وإذ يعرب عن جزعه الشديد إزاء خطورة وسرعة تدهور الحالة الإنسانية في اليمن، وإذ يشدّد على أن الحالة الإنسانية ستستمر في التدهور في ظل غياب الحل السياسي،

وإذ يشير إلى أنّ حرمان المدنيين تعسفاً من وصول المساعدات الإنسانية إليهم ومن المواد التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة، بما في ذلك تعمّد عرقلة إمدادات الإغاثة ووصولها، يمكن أن يشكّل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي،

وإذ يشدّد على ضرورة العودة إلى تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، بما يشمل صياغة دستور جديد، وإصلاح النظام الانتخابي، وإجراء استفتاء على مشروع الدستور، وتنظيم الانتخابات العامة في موعد قريب، لتفادي حدوث المزيد من التدهور في الحالة الإنسانية والأمنية في اليمن،

وإذ يؤكد من جديد تأييده الكامل للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ويبذلها المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، ولا سيما للمفاوضات التي تجري بوساطة من الأمم المتحدة، والتزامه بتلك الجهود والمفاوضات، ودعمه للجهود التي تبذلها مجموعة السفراء في صنعاء،

وإذ يشعر بالجزع إزاء التصعيد العسكري الذي يقوم به الحوثيون في كثير من أنحاء اليمن، بما في ذلك في محافظات تعز، ومأرب، والجوف، والبيضاء، وتقدمهم نحو عدن، واستيلائهم على الأسلحة، بما فيها منظومات القذائف، من المؤسسات العسكرية والأمنية اليمنية،

وإذ يدين بأقوى العبارات استمرار الإجراءات الانفرادية من قبل الحوثيين، وعدم انصياعهم للطلبات الواردة في القرار 2201 (2015) بأن يقوموا على الفور ودون قيد أو شرط بسحب قواتهم من المؤسسات الحكومية، بما في ذلك المؤسسات الموجودة في العاصمة صنعاء،وتطبيع الحالة الأمنية في العاصمة والمحافظات الأخرى، والتخلي عن المؤسسات الحكومية والأمنية، والإفراج بأمان عن جميع الأشخاص الموضوعين رهن الإقامة الجبرية أو المحتجزين تعسفياً، وإذ يكرر دعوته إلى جميع الجهات الفاعلة من غير الدول للانسحاب من المؤسسات الحكومية في جميع أرجاء اليمن والامتناع عن أي محاولات للاستيلاء على تلك المؤسسات،

وإذ يعرب عن استيائه من أي محاولة من جانب الحوثيين لاتخاذ إجراءات تدخل في نطاق السلطة الحصرية للحكومة اليمنية الشرعية، وإذ يشير إلى أنّ تلك الأعمال غير مقبولة،

وإذ يعرب عن الجزع من أنّ تلك الإجراءات التي يتخذها الحوثيون تقوّض عملية الانتقال السياسي في اليمن، وتهدّد أمن البلد، واستقراره، وسيادته، ووحدته،

وإذ يلاحظ مع القلق الأعمال المزعزعة للاستقرار التي يقوم بها الرئيس السابق لليمن، علي عبدالله صالح، بما في ذلك دعم أعمال الحوثيين التي تظل تقوض السلام والأمن والاستقرار في اليمن،

وإذ يرحّب باعتزام مجلس التعاون الخليجي عقد مؤتمر في الرياض، بناءً على طلب من رئيس اليمن، تشارك فيه كل الأطراف اليمنية من أجل مواصلة دعم عملية الانتقال السياسي في اليمن، وسعياً إلى تكملة ودعم المفاوضات التي تجري بوساطة من الأمم المتحدة.

وإذ يشير إلى قراره 2117 (2013) ويعرب عن بالغ القلق إزاء التهديدات التي تطال السلم والأمن في اليمن؛ نتيجة لنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها وإساءة استعمالها على نحو غير مشروع.

وإذ يدرك أنّ استمرار تدهور الحالة الأمنية وتصاعد العنف في اليمن يشكل تهديداً خطيراً ومتزايداً للدول المجاورة، وإذ يعيد تأكيد ما قرّره من أنّ الحالة في اليمن تشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

وإذ يتصرّف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

1. يطالب جميع الأطراف اليمنية، ولا سيما الحوثيين، بالتنفيذ الكامل للقرار 2201 (2015)، وبأن تمتنع عن اتخاذ المزيد من الإجراءات الانفرادية التي يمكن أن تقوّض عملية الانتقال السياسي في اليمن، ويطالب كذلك بأن يقوم الحوثيون فوراً ودون قيد أو شرط بما يلي:

   أ. الكفّ عن استخدام العنف.

   ب. سحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها، بما في ذلك العاصمة صنعاء.

   ت. التخلي عن جميع الأسلحة الإضافية التي استولوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية، بما في ذلك منظومات القذائف.

   ث. التوقف عن جميع الأعمال التي تندرج ضمن نطاق سلطة الحكومة الشرعية في اليمن.

   ج. الامتناع عن الإتيان بأي استفزازات أو تهديدات ضد الدول المجاورة، بسبل منها الحصول على القذائف سطح – سطح، وتكديس الأسلحة في أي أراض حدودية تابعة لإحدى الدول المجاورة.

   ح. الإفراج بأمان عن اللواء محمود الصبيحي، وزير الدفاع في اليمن، وعن جميع السجناء السياسيين، وجميع الأشخاص الموضوعين رهن الإقامة الجبرية أو المحتجزين تعسفيًا.

   خ. إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم، وتسريح جميع الأطفال المجنّدين في صفوفهم.

2. يطلب إلى الأمين العام أن يقدّم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار والقرار 2201 (2015)،ولا سيما الفقرة 1 من هذا القرار، في غضون 10 أيام من اتخاذ هذا القرار؛ وفي حالة استمرار عدم التنفيذ، يعرب عن اعتزامه النظر في تسمية المزيد من الأفراد والكيانات الضالعين في الأعمال التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار

في اليمن، أو الذين يدعمون تلك الأعمال، لإخضاعهم للتدابير المفروضة بموجب الفقرتين 11 و 15 من القرار 2140 (2014).

3. يقرر أن يخضع الأشخاص المحددون في المرفق الأول لهذا القرار للتدابير المفروضة بموجب الفقرتين 11 و 15 من القرار 2140 – 2014.

4. يكرر تأكيد أهمية تنفيذ جميع التدابير المفروضة بموجب القرار 2140 (2014)، والتي جرى توسيع نطاقها في القرار 2204 - 2015.

5. يدعو كلّ الأطراف اليمنية، ولا سيما الحوثيين، إلى الالتزام بمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، وبنتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واستئناف وتسريع المفاوضات الشاملة لجميع الأطراف التي تجري بوساطة من الأمم المتحدة، والتي تتناول أموراً من بينها المسائل المتعلقة بالحكم، وذلك من أجل مواصلة عملية الانتقال السياسي بهدف التوصّل إلى حلٍّ توافقي، ويشدّد في هذا الصدد على أهمية التنفيذ الكامل للاتفاقات المبرمة والالتزامات التي تم التعهد بها من أجل بلوغ ذلك الهدف ويدعو الأطراف، في هذا الصدد، إلى الاتفاق على الشروط الكفيلة بأن تفضي إلى التعجيل بوقف العنف، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك هذا القرار والقرار 2201 - 2015.

6. يطالب جميع الأطراف اليمنية بالالتزام بتسوية الخلافات عن طريق الحوار والتشاور، ونبذ القيام بأعمال العنف لتحقيق أهداف سياسية، والامتناع عن الأعمال الاستفزازية وجميع الإجراءات الانفرادية بهدف تقويض عملية الانتقال السياسي، ويؤكد أنه ينبغي لجميع الأطراف أن تتخذ خطوات ملموسة للاتفاق وتنفيذ حل سياسي يقوم على توافق الآراء للأزمة في اليمن وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

7. يحث جميع الأطراف اليمنية على الرد بالإيجاب على طلب رئيس اليمن، منها حضور مؤتمر يعقد في الرياض، تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي، بهدف تقديم المزيد من الدعم لعملية الانتقال السياسي في اليمن، ولتكملة ودعم المفاوضات التي تجري بوساطة من الأمم المتحدة.

8. يهيب بجميع الأطراف أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك أحكام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان الواجبة التطبيق.

9. يعيد التأكيد، اتساقاً مع القانون الإنساني الدولي، على ضرورة قيام جميع الأطراف بكفالة سلامة المدنيين، بما في ذلك من يتلقون المساعدة، وكذلك ضرورة ضمان أمن موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، ويحثّ جميع الأطراف على تيسير إيصال المساعدات الإنسانية، وكذلك

وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المحتاجين للمساعدة الإنسانية، بما في ذلك المساعدة الطبية، على نحو سريع وآمن ودون عوائق.

10. يدعو جميع الأطراف إلى تيسير قيام الدول المعنية والمنظمات الدولية بإجلاء مدنييها والأفراد التابعين لها من اليمن ويشيد بالخطوات التي جرى اتخاذها بالفعل في هذا الصدد.

11. يعيد تأكيد مبدأ حرمة المباني الدبلوماسية والقنصلية والالتزامات المنوطة بالحكومات المضيفة، بما في ذلك بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963، باتخاذ جميع التدابير المناسبة لحماية المباني الدبلوماسية والقنصلية من أي اقتحام أو ضرر، وبمنع أي إخلالٍ بسلامة هذه البعثات أو نيلٍ من كرامتها.

12. يطلب إلى الأمين العام تكثيف جهوده من أجل تيسير إيصال المساعدات الإنسانية وإجراءات الإجلاء، بما في ذلك تحديد فترات هدنة للأغراض الإنسانية، حسب الاقتضاء، بالتنسيق مع حكومة اليمن، ويدعو الأطراف اليمنية إلى التعاون مع الأمين العام في سبيل إيصال المعونة الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها.

13. يطلب كذلك إلى الأمين العام تكثيف مساعيه الحميدة لإتاحة استئناف عملية انتقال سياسي تكون سلمية وشاملة للجميع ومنظمة تحت قيادة يمنية وتلبي مطالب الشعب اليمني وتطلعاته المشروعة، بما يشمل المرأة اليمنية، ابتغاء إحداث تغيير سلمي وإصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي هادف، على النحو المبين في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، ويشدد على أهمية التنسيق الوثيق بين الأمم المتحدة وشركائها الدوليين، ولا سيما مجلس التعاون الخليجي، ومجموعة السفراء في صنعاء، وسائر الجهات الفاعلة؛ بغية الإسهام في إنجاح العملية الانتقالية.

حظر توريد الأسلحة:

14. يقرر أنّ على جميع الدول الأعضاء أن تتخذ فوراً التدابير اللازمة لمنع القيام، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالتوريد أو البيع أو النقل إلى أو لفائدة علي عبد الله صالح، وعبدالله يحيى الحاكم، وعبد الخالق الحوثي، والكيانات والأفراد الذين حددتهم اللجنة المنشأة عملاً بالفقرة 19 من القرار 2140 (2014) (يشار إليها فيما يلي باسم "اللجنة")، عملاً بالفقرة 20 (د) من هذا القرار، والكيانات والأفراد المدرجة أسماؤهم في المرفق الأول لهذا القرار، وكل من يتصرف بالنيابة عنهم أو بتوجيه منهم في اليمن، انطلاقاً من أراضيها أو عبرها أو بواسطة مواطنيها، أو باستخدام سفن أو طائرات تحمل علمها، للأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها، بما يشمل الأسلحة والذخائر، والمركبات والمعدات العسكرية، والمعدات شبه العسكرية وقطع غيار ما سلف ذكره، وكذلك المساعدة التقنية أو التدريب أو المساعدة المالية أو خلافها، فيما يتصل

بالأنشطة العسكرية أو توفير أي أسلحة وأعتدة ذات صلة أو صيانتها أو استخدامها، بما في ذلك توفير أفراد المرتزقة المسلحين سواء كان مصدرهم أراضيها أم لا.

15. يهيب بجميع الدول، ولا سيما الدول المجاورة لليمن، إلى أن تتولى، بما يتفق وسلطاتها وتشريعاتها الوطنية ويتسق مع القانون الدولي، وبخاصة قانون البحار واتفاقات الطيران المدني الدولي ذات الصلة، القيام في أراضيها، بما يشمل موانئها ومطاراتها، بتفتيش جميع البضائع المتجهة إلى اليمن والقادمة منه، متى كان لدى الدولة المعنية معلومات توفر أساساً معقولاً للاعتقاد أنّ البضائع تتضمن أصنافاً يُحظر توريدها أو بيعها أو نقلها بموجب الفقرة 14 من هذا القرار، بغرض كفالة التنفيذ الصارم لتلك الأحكام.

16. يقرر أن يأذن لجميع الدول الأعضاء، وأن تقوم جميع الدول الأعضاء، عند الكشف عن الأصناف المحظور توريدها أو بيعها أو نقلها بموجب الفقرة 14 من هذا القرار، بحجز هذه الأصناف والتصرف فيها (مثلاً من خلال إتلافها، أو جعلها غير صالحة للعمل، أو تخزينها، أو نقلها إلى دولة أخرى غير دول المنشأ أو المقصد من أجل التخلص منها)، ويقرر كذلك أن تتعاون جميع الدول الأعضاء في بذل هذه الجهود.

17. يطالب أي دولة عضو أجرت تفتيشاً عملاً بأحكام الفقرة 15 من هذا القرار بأن تعجل بتقديم تقرير خطي أولي إلى اللجنة يتضمن، على وجه الخصوص، شرحاً لأسباب التفتيش ونتائجه، وما إذا كانت لقيت تعاوناً أم لا، وما إذا تم العثور أم لا على أصناف يُحظر توريدها أو بيعها أو نقلها، ويطالب كذلك هذه الدول الأعضاء بأن تقدم إلى اللجنة، في غضون 30 يوماً، تقريراً خطياً لاحقاً يتضمن معلومات مفصّلة عن تفتيش الأصناف ومصادرتها وإجراءات التخلص منها وتفاصيل تتعلق بنقلها، بما في ذلك وصف للأصناف ومصدرها ووجهتها، ما لم تكن هذه المعلومات مدرجة في التقرير الأولي.

معايير إضافية لتحديد الجهات الخاضعة للجزاءات:

18. يعيد تأكيد معايير التحديد المبينة في الفقرة 17 من القرار 2140 (2014)، والتدابير المفروضة بموجب الفقرتين 11 و 15 من القرار نفسه، ويشدد على أهمية تنفيذها تنفيذاً تاماً.

19. يعيد تأكيد أحكام الفقرة 18 من القرار 2140 (2014)، ويشدّد على أنّ الأعمال التي تهدّد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن قد تشمل أيضاً انتهاك حظر توريد الأسلحة المفروض بموجب الفقرة 14 أو عرقلة إيصال المساعدة الإنسانية إلى اليمن أو إعاقة الحصول عليها أو توزيعها في اليمن.

ولاية لجنة الجزاءات:

20. يقرّر أن تضطلع أيضاً اللجنة المنشأة عملاً بالفقرة 19 من القرار 2140 (2014) بالمهام/ التالية:

أ. رصد تنفيذ التدابير المفروضة في الفقرة 14 من هذا القرار.

ب. التماس أي معلومات تعتبرها مفيدة من جميع الدول بشأن الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرة 14 أعلاه بصورة فعالة.

ت. فحص المعلومات المتعلقة بما يُزعَم من عدم امتثال للتدابير الواردة في هذا القرار واتخاذ الإجراءات الملائمة في هذا الشأن.

ث. القيام، حسب الضرورة، بتحديد كيانات وأفراد إضافيين يخضعون للتدابير المفروضة بموجب الفقرة 14 أعلاه.

ولاية فريق الخبراء:

21. يقرر أن تشمل أيضاً ولاية فريق الخبراء المنشأ عملاً بالفقرة 21 من القرار 2140 (2014)، التي جُدّدت بموجب القرار 2204 (2015)، رصد تنفيذ التدابير المفروضة بالفقرة 14.

22. يطلب إلى الأمين العام، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوسع في ولاية فريق الخبراء، زيادة عدد أعضاء الفريق إلى خمسة أعضاء، ووضع الترتيبات المالية والأمنية اللازمة لدعم عمل الفريق.

23. يهيب بفريق الخبراء أن يتعاون بنشاط مع سائر أفرقة أو مجموعات الخبراء التي ينشئها مجلس الأمن، بما فيها فريق الرصد المنشأ عملاً بالقرار 1267، حسب ما يفيد في تنفيذ الولاية المنوطة بكل منها.

الالتزام بالاستعراض:

24. يعيد تأكيد استعداده لاتخاذ مزيد من التدابير في حالة عدم قيام أي طرف من الأطراف اليمنية بتنفيذ هذا القرار والقرار 2201 (2015).

25. يقرّر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

القضايا الإقليمية

التحولات الاستراتيجية الإقليمية

تقديم الملف

تحديات سياسة أمن الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي.

الدكتورة خديجة عرفة

الاستراتيجية الأمريكية تجاه تحديات الأمن الاقليمي لدول الجوار الخليجي: بين الثابت والمتغير.

الإستاذ الدكتور عدنان هياجنة

تقديم الملف:

ليس من قبيل المبالغة القول بأن عام 2014 والأشهر المنقضية من العام الحالي 2015 يمثلان نقطة تحول جوهرية في البيئة الإقليمية المحيطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي شهدت ما يمكن أن نطلق عليه" الانهيارات الإقليمية المتزامنة" والتي مثلت تحدياً هائلاً لأمن دول مجلس التعاون وتطلب بعضها إدارة لتلك الأزمات من دول المجلس والتدخل في بعضها الآخر "الأزمة اليمنية"

ومع التسليم بأن الأزمات التي تشهدها كل من سوريا والعراق واليمن كان لكل منها أسبابها الداخلية، فإنها قد رتبت تداعيات خارجية حيث يجمعها عنصر واحد وهو أنها أفرزت جماعات دون الدول تنازع الدولة الوطنية سلطتها الموحدة بما يعني انهيار الوحدات المكونة للأمن الإقليمي ذاته.

وانطلاقاً مما سبق يسعى هذا القسم ليس لسرد التطورات الإقليمية وإنما اختيار قضايا كانت مثار جدل بشأن تلك التحولات ومن ذلك قضيتان:

القضية الأولى: هي قضية أمن الطاقة، ومع أنها تحظى باهتمام دول مجلس التعاون فإن التطورات الإقليمية والتي شهدت محاولات جماعات دون الدول الاستيلاء على المصافي النفطية في دول الجوار، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط بشكل غير مسبوق قد أثارت عدة تساؤلات حول تلك القضية وخاصة مفهوم دول مجلس التعاون لأمن الطاقة وكيفية تأمين ذلك المورد الحيوي المهم وهو ما نعرض له في المساهمة الأولى التي تقدمها الدكتورة خديجة عرفة.

أما **القضية الثانية:** فهي محاولة فهم الاستراتيجية الأمريكية تجاه دول الجوار الخليجي "العراق-سوريا-اليمن" فعلى الرغم من أن أسباب الأزمات في تلك الدول بعضها داخلي والآخر إقليمي يتمثل في التدخلات الإيرانية في شؤون تلك الدول، فإنه يتعين دراسة الأدوار الخارجية تجاه تلك الأزمات ومنها الاستراتيجية الأمريكية تجاه تلك الأزمات وعلاقة ذلك بالاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط عموماً ؟وهي المساهمة التي يقدمها الدكتور عدنان هياجنة.

تحديات سياسة أمن الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي

الدكتورة خديجة عرفة[1]

ملخص:

قامت دول مجلس التعاون الخليجي على مدار العقود الماضية بدور محوري في استقرار سوق الطاقة العالمي، هذا الدور ناتجاً في شق منه لما تمتلكه دول الخليج من احتياطات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، إلا أن الأمر لا يقتصر عند هذا الحد وذلك نظراً لطبيعة سياسة الطاقة لدول المنطقة بقيادة المملكة العربية السعودية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار في سوق الطاقة العالمي عبر تطوير مجموعة من الآليات ساعدت تلك الدول على القيام بدور إيجابي في مواجهة الأزمات العديدة التي شهدها سوق الطاقة العالمي منذ سبيعينيات القرن العشرين وحتى الآن.

هذا الهدف الاستراتيجي العام يرتبط بعدة أهداف فرعية أبرزها ضمان تنافسية النفط في سوق الطاقة العالمي، الإبقاء على علاقات جيدة مع كبار الدول المستوردة للنفط عبر التواجد في الأسواق المهمة. وهذا الدور ليس هاما للدول الخليجية فحسب ولكنه أكثر أهمية لكبار الدول المستوردة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل جعل سياسة أمن الطاقة الخليجية محورًا هامًا للسياسة العالمية في مجال الطاقة.

وخلال العقود الماضية واجهت دول الخليج تحديات عدة على المستويات الداخلية والخارجية في سبيل سعيها لتحقيق أهدافها الخاصة بتحقيق أمن الطاقة. إلا أن السنوات الأخيرة وما شهدته من تحولات إقليمية وعالمية خلقت تحديات قديمة بشكل ومضمون مغاير وتحديات جديدة. بحيث لم يعد بمقدور دول مجلس التعاون اعتماد الآليات ذاتها للمواجهة خاصة أن خطورة التحديات الراهنة أنها تمس كافة أبعاد سياسة أمن الطاقة لدول الخليج خاصة تلك المتعلقة بحدوث تحولات في خريطة إنتاج الطاقة عالمياً وتأثير ذلك على تنافسية نفط وغاز الخليج العربي، وحالة الفوضى وعدم الاستقرار الذي تعانيها بعض الدول التي تسيطر على المضائق الهامة لنقل النفط، إضافة إلى المشكلات التي تُعانيها بعض كبار الدول المنتجة لمصادر الطاقة التقليدية والتي تؤثر على إنتاجها صعوداً وهبوطاً وهو الذي يفرض حالة من عدم الوضوح بشأن قدرة دول الخليج على تبني سياسات واضحة حتى في الأمد القصير.

1 باحثة مصرية في العلاقات الدولية

تقديم:

قامت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مدار العقود الماضية بدور محوري في استقرار سوق الطاقة العالمي، هذا الدور ناتجٌ في شقّ منه لما تمتلكه دول المجلس من احتياطيات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، حيث تمتلك دول المجلس 29,4% من الاحتياطات النفطية العالمية المؤكدة، وذلك بنهاية عام 2013، حيث بلغ حجم الاحتياطات 495,8 ألف مليون برميل، وقد أنتجت دول المجلس في عام 2013 نحو 21,2 مليون برميل يوميا (23,9% من الإنتاج العالمي البالغ 86,8 مليون برميل). كما تمتلك المملكة العربية السعودية وحدها 266 مليون برميل من الاحتياطات النفطية المؤكدة، وإنتاجها الحالي نحو 11,5 مليون برميل. ووفقاً لهذا المعدل من الإنتاج فبمقدور هذا الاحتياطي النفطي المتوافر في المنطقة أن يكفي لنحو 70 سنة. وكنسبة من الاستهلاك العالمي من النفط تبلغ حصة دول مجلس التعاون نحو 5% من الاستهلاك العالمي. كما تمتلك دول المجلس 18,2% من الاحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي، كما يبلغ إنتاجها 11,3% من الإنتاج العالمي في حين يبلغ استهلاكها نحو 7% من الاستهلاك العالمي، وأيضا وفقاً لمعدلات الإنتاج الحالية فيمكن لاحتياطات الغاز الطبيعي أن تكفي لنحو 118 سنة[1]. وفيما يتعلق بالصادرات فوفقاً لمكتب معلومات الطاقة الأمريكي بلغت صادرات دول مجلس التعاون النفطية في عام 2013 نحو 13,98 مليون برميل يومياً[2].

إلا أنّ الأمر لا يقتصر على المعدلات العالية من الاحتياطات والإنتاج وتزايد الاعتماد العالمي على المنطقة في تأمين الاحتياجات من النفط والغاز الطبيعي، ولكن الأهم هو طبيعة سياسة الطاقة لدول المنطقة بقيادة المملكة العربية السعودية، وهي سياسة عالمية أكثر منها سياسة محلية تهدف إلى تحقيق أهداف على المستوى الاستراتيجي أكثر منها أهداف تكتيكية مرحلية، وهذه السياسة هي: تحقيق الاستقرار في سوق الطاقة العالمي عبر تطوير مجموعة من الآليات ساعدت تلك الدول على القيام بدور إيجابي في مواجهة الأزمات العديدة التي شهدها سوق الطاقة العالمي منذ سبعينيات القرن العشرين وحتى الآن.

هذا الهدف الاستراتيجي العام، الخاصّ بتحقيق الاستقرار في سوق الطاقة العالمي يرتبط بعدّة أهداف فرعية، أبرزها ضمان تنافسية النفط في سوق الطاقة العالمي، والإبقاء على علاقات جيدة مع كبار الدول المستوردة للنفط عبر التواجد في الأسواق المهمة. وهذا الدور ليس هامّاً لدول مجلس التعاون فحسب، ولكنه أكثر أهمية

---

1 BP Statistical Review of World Energy, June 2014.

http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/Energy-economics/statistical-review-2014/BP-statistical-review-of-world-energy-2014-full-report.pdf

2 تمّ تجميع بيانات الصادرات من تقارير كل دولة على حدة.

U. S. Energy Information Administration, Country Analysis briefs, 21 April, 2014

http://www.eia.gov/countries/country-data.cfm?fips=TC

لكبار الدول المستوردة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بشكلٍ جعل سياسة أمن الطاقة الخليجية محورًا هامًا للسياسة العالمية في مجال الطاقة.

وخلال العقود الماضية واجهت دول مجلس التعاون تحديات عدة على المستويات الداخلية والخارجية في سبيل سعيها لتحقيق أهدافها الخاصة بتحقيق أمن الطاقة. إلا أنّ السنوات الأخيرة وما شهدته من تحوّلات إقليمية وعالمية خلقت تحديات قديمة بشكلٍ ومضمونٍ مغايريْن وتحديات جديدة؛ بحيث لم يعد بمقدور دول مجلس التعاون اعتماد الآليات ذاتها للمواجهة، وخاصة أنّ خطورة التحديات الراهنة تكمن في أنّها تمس كافة أبعاد سياسة أمن الطاقة لدول مجلس التعاون، وبالذات تلك المتعلقة بحدوث تحولات في خريطة إنتاج الطاقة عالمياً، وتأثير ذلك على تنافسية نفط وغاز منطقة الخليج العربي، وحالة الفوضى وعدم الاستقرار التي تعانيها بعض الدول التي تسيطر على المضائق المهمة لنقل النفط، إضافة إلى المشكلات التي تُعانيها بعض الدول الكبيرة المنتجة لمصادر الطاقة التقليدية والتي تؤثر على إنتاجها صعوداً وهبوطاً؛ وهو الذي يفرض حالة من عدم الوضوح بشأن قدرة دول مجلس التعاون على تبني سياسات واضحة حتى في الأمد القصير.

وسنعرض أولاً لطبيعة الاقتراب الذي تتبناه دول المنطقة لمفهوم أمن الطاقة كونه يُشكل المحدّد الأساسي لسياسة أمن الطاقة في المنطقة، ثم ننتقل لمناقشة تحديات أمن الطاقة لدول مجلس التعاون.

أولاً: الاقتراب الخليجي لأمن الطاقة (أمن الإمدادات في مواجهة أمن الطلب)

تتبنى دول مجلس التعاون اقتراباً لأمن الطاقة، يختلف عن الاقتراب الذي تتبناه كبار الدول الأخرى المنتجة لمصادر الطاقة - وفي مقدمتها روسيا - حيث يتجاوز هذا الاقتراب مفهوم أمن الطلب؛ للتركيز بدلاً من ذلك على أمن الإمدادات، وهو اقتراب أقرب إلى التبني من قبل كبار الدول المستوردة لمصادر الطاقة. ويُقصد بأمن الإمدادات أو أمن العرض: توافر الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع[1]. هذا الاقتراب تُرجم إلى اتفاق ضمني بين دول مجلس التعاون على هدف استراتيجي هو تحقيق الاستقرار الآمن لإمدادات النفط والغاز الطبيعي لسوق الطاقة العالمي بأسعار مناسبة لكل من الدول المصدرة والدول المستوردة. ففي عام 2009 أشار الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز "رحمه الله": "نحن ما زلنا نرى أن السعر العادل هو 75 وربما 80 دولاراً للبرميل". وقبل الأزمة الأخيرة أشار وزير النفط السعودي السيد علي النعيمي في مايو 2014 إلى أنّ 100 دولار كسعر لبرميل النفط هو سعر مناسب للجميع: المنتجين، والمستهلكين، وشركات البترول[2].

1 A. F. Alhajji, "What is Energy Security? Definitions and Concepts", **Middle East Economic Survey**, VOL. L, No 45, 5 November 2007.

2 Bassem Fattouh, "**Saudi Arabia's Oil Policy in Uncertain Times: A Shift in Paradigm?**" Oxford Institute for Energy Studies, University of Oxford, 21 Oct. 2014.

تبنّي دول مجلس التعاون لهذا الاقتراب شكّل الأساس في نظام أمن الطاقة العالمي الحالي، هذا وقد تشكل الأخير كنتيجة للأزمة النفطية الأولى حيث ارتبطت الأزمة بالتوقف المفاجئ في إمدادات النفط من الشرق الأوسط، وذلك بعد اجتماع وزراء البترول العرب في 17 أكتوبر عام 1973 حيث تمّ الاتفاق على تخفيض الإنتاج الكلي للبترول العربي بنسبة 5% مع زيادة التخفيض بالنسبة ذاتها كلّ شهر، وذلك حتى تنسحب إسرائيل إلى ما قبل خطوط يونيو 67، كما قررت ست دول بترولية رفع سعرها بنسبة 70%، وقررت بعض الدول العربية حظر تصدير البترول كليّة إلى أي دولة يثبت تأييدها لإسرائيل بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية. في البداية لم تنضم المملكة العربية السعودية إلى الدول العربية التي استخدمت النفط كسلاح استراتيجي، إلا أنه في اليوم التالي لطلب الرئيس الأمريكى آنذاك ريتشارد نيكسون من الكونجرس توفير 2,2 بليون دولار كمساعدة أمنية عاجلة لمساعدة إسرائيل على تعويض خسائرها في الحرب، أعلنت المملكة حظرًا كاملًا على شحن النفط للولايات المتحدة. وفى الشهور التالية انخفض الإنتاج السعودي بشكل كبير وارتفعت الأسعار[1]. وتم وقف الحظر في مارس 1974 بعد قيام وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر بما أُطلق عليها وقتها دبلوماسية المكوك Shuttle Diplomacy والتي ترتب عليها اتفاقات فك الارتباط بين القوات الإسرائيلية من جانب والقوات المصرية والسورية من جانب آخر. وكانت هذه أدنى نقطة في العلاقة بين الرياض وواشنطن. ومنذ ذلك التاريخ لم تلجأ دول مجلس التعاون لاستخدام النفط كسلاح استراتيجي في مواجهة الغرب.

وقد ترتب على ذلك رفع أسعار النفط من 3 دولارات للبرميل عام 1973 إلى 10-12 دولاراً للبرميل عام 1974، إلا أنّ أهم نتيجة لتلك الأزمة هو إصرار الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، على ضمان عدم تكرار تلك الأزمة مستقبلاً من خلال حزمة من الإجراءات؛ لإنقاذ النظام البترولي القديم من خلال تنظيم الدول الغربية في جبهة موحدة ضد أوبك. ففي فبراير 1974، نظمت الولايات المتحدة الأمريكية مؤتمر واشنطن للطاقة Washington Energy Conference والذي وضع الأساس لإنشاء الوكالة الدولية للطاقة، والتي هدفت إلى تخفيض اعتماد الدول الأعضاء على نفط الشرق الأوسط وتنويع مصادر الطاقة وترشيد الاستهلاك، وخلق تواجد عسكرى لها في المناطق الرئيسية المنتجة للنفط وخاصة الخليج، من خلال استراتيجية النشر السريع للقوات، كبديل للتواجد العسكري المحدود[2].

ورغم نجاح دول مجلس التعاون في تحقيق أهدافها عبر التوظيف السياسي لورقة النفط، إلا أنّ أهم نتيجة هي قرار الدول الأعضاء في أوبك - ومن بينها دول مجلس التعاون - عدم اللجوء إلى ورقة النفط كسلاح استراتيجي في مواجهة الغرب مرة أخرى. وبالتالي كان التركيز طوال الوقت على تحقيق الاستقرار في سوق الطاقة العالمي.

1 Gawdat Bahgat, "Oil and Militant Islam: Strains on U. S.- Saudi Relations", **World Affairs**, Vol. 165, No. 3, Winter 2003., P.118.

2 Michael T. Klare, "The Futile Pursuit of Energy Security by Military Force", **The Brown Journal of World Affairs**, Spring-Summer 2007. Issue no.2,

وعلى مدار العقود الماضية لعبت دول مجلس التعاون - وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية -دورًا محوريًا في استقرار سوق الطاقة العالمى؛ وذلك من خلال دورها في موازنة العرض والطلب العالميين. وهناك أمثلة عديدة لنجاح دول المجلس في تحقيق هذا الاستقرار. وقد اعتمدت في تحقيق هذا الهدف على عدّة وسائل، في مقدمتها القدرة الفائضة، ودور المنتج المتأرجح Swing Producer.

فيما يتعلق بالقدرة الفائضة، تُشير المصادر إلى أنّ القدرة الفائضة لدى المملكة العربية السعودية - كأكبر الدول المنتجة للنفط - تبلغ 2 مليون برميل يوميًا[1]، إلّا أّن الواقع يُشير إلى أنّ تلك القدرة أكبر من ذلك بكثير، وهذا الكمّ كافٍ لتعويض أي توقف للإمدادات من جانب أى واحدة من الدول الكبرى المنتجة للنفط. فباستثناء روسيا بلغت صادرات العراق 2,6 مليون برميل يوميًا (2014)، ونيجيريا 2,05 مليون برميل يوميًا (2014)، وفنزويلا 1,7 مليون برميل يوميًا(2013)، وأنجولا 1,65 مليون برميل يوميًا (2014)، والنرويج 1,19 مليون برميل يوميًا(2013)، وإيران 1,1 مليون برميل يوميًا (2013).[2]

وبذلك فإذا توقفت صادرات أى واحدة من تلك الدول بشكلٍ كاملٍ، فإنّ القدرة الفائضة للمملكة تُمكنها بمفردها من مواجهة هذا النقص. وهو ما يضمن عدم ارتفاع الأسعار، وبالتالي استقرار سوق النفط العالمى. وهذا الأمر شكّل حجر الأساس في العلاقات الأمريكية – السعودية؛ فدور الأخيرة في تحقيق الاستقرار في سوق الطاقة العالمى والاعتماد الأمريكى على هذه القدرة الفائضة، إضافة إلى الاطمئنان الأمريكى إلى عدم لجوء المملكة إلى استخدام النفط كسلاح استراتيجى، كلّها عوامل مثّلت الأساس للعلاقات الأمريكية - السعودية. وكان آخرها عندما توقف الإنتاج الليبي في 2011 تدخلت المملكة باستخدام القدرة الفائضة؛ لمواجهة النقص من المعروض الليبي.

وفيما يتعلق بالقيام بدور المنتج المتأرجح فهو أوسع من مجرد استخدام القدرة الفائضة، وذلك من خلال زيادة أو تقليل الإنتاج بشكل كبير؛ بهدف التأثير في سوق النفط العالمى والتأثير على أسعار النفط العالمية. وقد لجأت دول مجلس التعاون لهذه الآلية أكثر من مرة[3]. إلا أنّ المشكلة التي تواجهها في هذا الشأن هي خسارتها لحصة السوق.

---

1 "What Drives Crude Oil Prices?, Energy & Financial Markets", U. S Energy Information Administration,

http://www.eia.gov/finance/markets/supply-opec.cfm

2 تم تجميع بيانات الصادرات من تقارير كل دولة على حدة.

U. S. Energy Information Administration, Country Analysis briefs, 21 April, 2014

http://www.eia.gov/countries/country-data.cfm?fips=TC

3 F. Gregory Gausee III, "Saudi Arabia over a Barrel", Foreign Affairs, Vol.79, No.3, June 2000, PP. 87-88.

ثانياً: تحديات أمن الطاقة الخليجي:

كما أشرنا فإنّ أبرز عناصر سياسة أمن الطاقة الخليجية تتمثل في الحفاظ على تنافسية النفط في سوق الطاقة العالمي، وضمان أمن الإمدادات بمفهومه الواسع بدءًا من توافر الإنتاج الكافي إلى الوصول الآمن للمستهلكين وبسعر مناسب، وكذلك الإبقاء على علاقات جيدة مع الدول المستوردة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أنّ كلّاً من تلك المحاور يواجه تحدّيات بشكلٍ يطرح تساؤلات بشأن مدى ملاءمة منظور أمن الطاقة الخليجي القائم لمواجهة تلك التحديات، وما هي حدود تأثير تلك التحديات على اقتراب أمن الطاقة الخليجي، وهو ما سيتم مناقشته فيما يلي:

1- **إشكالية السعر العادل للنفط:**

يُشكّل التحدي الأبرز الذي تواجهه دول مجلس التعاون في الوقت الراهن هو الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار النفط منذ يوليو 2014؛ حيث وصل سعر برميل النفط في فبراير 2015 نحو 58 دولاراً، بعد أن بلغ 111,8 دولاراً في يونيو 2014. وهذه هي المرة الثانية التي تنخفض فيها أسعار النفط بمعدلات ضخمة. وكانت المرة الأولى في عام 2008 حيث انخفضت الأسعار من 148 دولاراً للبرميل لتصل إلى 40 دولاراً.

وقد عزا البنك الدولي انخفاض الأسعار إلى زيادة الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري، ورغبة الدول الأعضاء في أوبك في عدم خسارة حصة السوق؛ حيث رفضت تلك الدول في اجتماعها الأخير - في نوفمبر الماضي- تخفيض إنتاجها البالغ 30 مليون برميل، وتراجع الطلب العالمي بسبب تباطؤ النمو في اقتصادات أوروبا وآسيا[1].

ووفقاً للبنك الدولي فإنّه إذا استمر الانخفاض الحالي في أسعار النفط حتي يونيو القادم فستبلغ خسائر دول مجلس التعاون 215 مليار دولار نتيجة للتراجع في إيراداتها النفطية، أو ما نسبته 14% من الناتج المحلي الإجمالي للدول الست[2]. حيث أشار تقرير البنك الدولي إلى أنّ بقاء معدلات الإنفاق الحالية لدول المجلس- مع افتراض بقاء سعر برميل النفط عند 65 دولاراً للبرميل- يعني انخفاض فائض الموازنة في كل من الكويت وقطر، كما سيحدث عجز في الموازنة في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات وعمان، وستكون درجة

1 البنك الدولي، **الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (انخفاض أسعار النفط)**، العدد الرابع، يناير 2015، ص 30-29.
2 المرجع السابق، ص 29.

العجز كبيرة في حالة البحرين. كما أشار التقرير إلى احتمالية تحول فائض الموازنة المجمع -الذي تحقق في عام 2013 وبلغ 10% من الناتج المحلي الإجمالي- إلى عجز بنسبة 5%. هذا وقد شكلت إيرادات النفط والغاز في عام 2013 أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، و 75% من إجمالي عائدات الصادرات[1]. حيث تُشكّل صادرات النفط 90% من صادرات المملكة العربية السعودية، 89% من صادرات الكويت، 82% من صادرات قطر، 70% من صادرات عمان، 33% من صادرات الإمارات العربية المتحدة[2]. وفيما يتعلق بالإيرادات الحكومية فإنّ 93% من الإيرادات الحكومية الكويتية تأتي من صادرات النفط والغاز الطبيعي، 80% لكلّ من المملكة العربية السعودية والبحرين، 77% بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، 76% لعمان، 60% في قطر[3].

الأمر المفيد في هذا الشأن هو ما يتوافر لدي دول المنطقة من احتياطات ضخمة من النقد الأجنبي، والتي تبلغ في المملكة العربية السعودية وحدها نحو 700 مليار دولار، والتي تمتلك ثالث أكبر احتياطات نقدية عالمياً بعد الصين واليابان[4]. هذا بالإضافة إلى الأموال المودعة في الصناديق السيادية إضافة إلى انخفاض حجم الدين العام. فارتفاع أسعار النفط من 12,8 دولارًا للبرميل لتصل إلى 96,9 دولارًا للبرميل خلال الفترة من 1998-2008 ولّد عائدات ضخمة للدول الخليجية. وهو ما يمكّن دول مجلس التعاون - بدرجات متفاوتة- من التعامل مع أسعار النفط المنخفضة في المدى القصير[5]. إلّا أنّ المشكلة ستكون أخطر، إذا ما استمرت الأزمة لفترة طويلة، إلا أنّ هذا الأمر غير متوقع؛ حيث تُشير إحدى الدراسات إلى أنه يجب التمييز بين المديين القصير والطويل فيما يتعلق بأسعار النفط. ففي المدى الطويل تكون أسعار النفط موجهة بالأساس لعوامل العرض والطلب، ويكون تأثير العوامل السياسية والاعتبارات الاستراتيجية أقل بكثير، عكس الوضع في الأمد القصير؛ حيث يكون للاعتبارات السياسية التأثير الأكبر على أسعار النفط وليس العرض والطلب[6].

الأزمة الأخيرة شكّلت تحولًا في شقين: الأول هو الأسباب، والثاني آليات المواجهة. فيما يتعلق بالأسباب فالأمر المغاير في الأزمة الراهنة هو ارتباطها بجانب العرض وليس الطلب؛ فالأزمات السابقة وحتى أزمة عام 2008 ارتبطت بجانب الطلب. فتزايد المعروض عن احتياجات سوق الطاقة العالمي أدّى لانخفاض الأسعار.

---

1 المرجع السابق، ص 29.

2 Managing Oil Wealth, Al Masah Capital Management Limited, Dubai International Financial Centre, Dubai, 2013.

http://almasahcapital.com/uploads/report/pdf/report_103.pdf

3 Ibid

4 Ibid

5 Bassem Fattouh, Op. Cit.

6 Shibley Telhami and Fiona Hill, "Does Saudi Arabia Still matter? Differing Perspectives on the Kingdom and its Oil", Foreign Affairs, Vol.81, No.6, June 2002, P. 168.

وفيما يتعلق بآليات المواجهة: لم تقم الدول المنتجة وخاصة المملكة العربية السعودية بخفض الإنتاج ، ربما لما قد أرتأته من أن النفط سلعة كغيرها من السلع تحددها عوامل الوفرة والطلب، ففي اجتماع أوبك الأخير تمّ الاتفاق على عدم تخفيض حصة أوبك من الإنتاج العالمي من النفط. ليس هذا فحسب ففي مارس 2015 أنتجت المملكة العربية السعودية 10,3 مليون برميل يومياً من النفط بزيادة قدرها 658 ألف برميل عن الشهر السابق، وهذا هو أعلى مستوى من الإنتاج على مدار عقود ثلاثة، كما زاد الإنتاج العراقي بمقدار 556 ألف برميل يومياً، وزاد نظيره الليبي بمعدل 183 ألف برميل يوميا، بحيث زادت حصة أوبك من إنتاج النفط لتبلغ 31,5 مليون برميل يومياً، وهو ما يعني أنّ انخفاض الأسعار سيستمر لفترة.

وفي هذا السياق بدأ بعض الباحثين يتحدّث عن حدوث تحوّل في المنظور السعودي Paradigm Shift فيما يتعلّق بعدم قيامها بدور المنتج المتأرجح من خلال تخفيضها لإنتاج النفط؛ لوقف انخفاض الأسعار؛ مبررين ذلك بالرغبة السعودية في عدم خسارة حصة السوق والتأثير على الاقتصادين الروسي والإيراني[1].

والتساؤل هو: هل حدث تحوّل بالفعل في المنظور السعودي أم أنها تعلّمت من أخطاء الماضي وعدم الرغبة في خسارة المكاسب التي حققتها.؟

في الواقع فحتى لو خفضت دول أوبك في اجتماعها الأخير حصة الإنتاج فإنّ الأسعار لم تكن لترتفع بسرعة وبمعدل كبير؛ خاصة وأنّ بعض الدول - وفي مقدمتها روسيا - ستقوم بزيادة الإنتاج للاستفادة من الزيادة التي ستحدث في الأسعار، فهى بذلك تتمتع بوضع الراكب الحر Free Rider، وهو الأمر الذي يحظى بمعارضة الدول الأعضاء في أوبك التي ترى أنّ تلك السياسة تُشكّل هجوماً عليها؛ حيث تعتمد الميزانية الروسية على عائدات صادرات النفط بنسبة 45%، وفي الميزانية الحالية (2015/2014) تمّ اعتماد سعر 100 دولار للبرميل، وبذلك فستسعى لتعويض الخسارة عبر زيادة الإنتاج[2].

والمشكلة بالنسبة لروسيا أنه حتى لو رغبت الحكومة في التعاون مع أوبك فيما يخصّ تقليل الإنتاج، ومن ثمّ تقليل الصادرات فإنّ الشركات النفطية الروسية لن تقبل ذلك؛ إذ إنّ الأخيرة تعمل بموجب اتفاق مع الحكومة، بمقتضاه تعمل تلك الشركات بشفافية، وتدفع الضرائب المفروضة عليها، شريطة أن يظلّ التدخل الحكومي في حدّه الأدنى. ومن مصلحة تلك الشركات زيادة الصادرات والأرباح، خاصّة وأنّ نشاط تلك الشركات يتوسع بصورة مضطردة في أماكن متفرقة في أوروبا وآسيا وأمريكا؛ حيث تدخل الشركات في مشروعات مشتركة مع الشركات الدولية، كما أنّ الشركات الروسية تسعى لاكتشاف وتطوير موارد جديدة في الشرق الأقصى والمحيط القطبي الشمالي.

1 Bassem Fattouh, Op. Cit.

2 عمرو عبد العاطي"، تحولات الطاقة: الخريطة التالية لعلاقات الطاقة على الساحة العالمية"، **اتجاهات الأحداث**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، العدد 6، يناير 2015، ص 54.

والخبرة التاريخية تؤكد ذلك؛ فعندما طلبت المملكة العربية السعودية وبعض الدول الأعضاء في أوبك من روسيا في عام 2001 التعاون لإدارة سوق النفط العالمي فإنّ تلك المحاولة باءت بالفشل، حيث نظرت موسكو للمحاولات السعودية على أنها تهديد مباشر للمصالح الروسية[1].

وهناك وجهتا نظر مختلفتان لموقف موسكو، فمن وجهة نظر أوبك، فإنّ عدم التزام موسكو بخفض الإنتاج يعنى أنّ روسيا تسعى لسرقة حصة السوق الخاصة بدول لديها احتياطات نفطية أكبر كالسعودية. لكن على الجانب الآخر، فإنّ موسكو ترى أنها تخشى أنّ قيامها بخفض الإنتاج سيؤدى إلى خسارتها لحصة السوق الخاصة بها. كما أنها تبرّر موقفها كردّ فعلٍ على سياسة النفط السعودية في الثمانينيات (1985-1986)، والتى شكّلت –وفقاً لوجهة النظر الروسية -حرب أسعار معلنة من قبل السعودية على كل الدول الأخرى المنتجة للنفط، وهو الأمر الذي أدّى إلى انفجار داخلى في صناعة النفط الروسية؛ ممّا عجّل في انهيار الاتحاد السوفيتى، ومن ثمّ، فمن وجهة نظر موسكو، فإنّ ما تقوم به الآن- حتى ولو كان سرقة حصّة السوق لدول أخرى- ما هو إلّا مجرّد استعادة لحصة السوق التي سرقتها الرياض منها منذ الثمانينيات.

ورغم تفهّم موقف أوبك بعدم خفض الإنتاج، إلّا أنّ هناك بعض التحديات؛ فالقرار السعودي الأخير الخاصّ بزيادة الإنتاج، ورغم أنه سيجبر منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية على الخروج من السوق- وبالفعل بدأت معدلات استخراج النفط الصخري تتراجع كما سيتضح[2]- إلا أنّ المشكلة هي أنّ تزايد الإنتاج يأخذ من حصّة المملكة من القدرة الفائضة، خاصة مع دخول فصل الصيف الذي يستهلك مزيداً من القدرة الفائضة، وهذه مخاطرة كبيرة على مكانة المملكة.

تحدٍّ آخر يتعلّق بما يُطلق عليه "دبلوماسية الدفع"، فقد انعكس توافر النفط بصورة غير مباشرة على السياسة الخارجية لدول المنطقة، وخاصة المملكة العربية السعودية من خلال ما أُطلق عليه دبلوماسية أو "سياسة الدفع". أحد أبعاد سياسة الدفع هي المساعدات الثنائية، وتاريخياً المساعدات الثنائية كانت تتبع أسعار النفط، وبالتالي المخاوف هي تراجع تلك المساعدات، وسيكون لذلك تأثير على مكانة دول الخليج. إلّا أنّ التحدي هو حالة عدم الاستقرار الذي تُعانيه المنطقة، في الوقت الراهن، وتعدّد جبهات الصراع؛ حيث تتحمل المملكة العربية السعودية بالأساس -إضافة إلى بعض دول مجلس التعاون- الفاتورة المالية لإنهاء تلك الصراعات؛ ولضمان حالة الاستقرار في بعض من دول المنطقة؛ ولذلك فهناك مخاوف من انعكاس التراجع الكبير في الأسعار على قدرة دول المجلس على القيام بهذا الدور.

---

1 Edward L. Morse & James Richard, "The Battle for Energy Dominance", **Foreign Affairs**, Vol. 81, No. 2, Mar.-Apr. 2002, pp. 28-29.

2 "أوبل برايس: هل تجهز السعودية العالم لاستقبال ارتفاع بالغ في أسعار النفط"؟ **سبر**، جريدة إلكترونية سعودية 18/4/2015.

http://www.sabr.cc/inner.aspx?id=95012

2- أمن خطوط النقل:

يُشكل نقل النفط والغاز الطبيعي والتحديات التي قد تواجهها عملية النقل جزءًا محوريًا من سلسلة عرض الطاقة[1]. وفي هذا السياق تُشير الإحصاءات إلى أنّ 62% من إنتاج النفط عالمياً يتم نقله بحرياً عبر ناقلات النفط البحرية. ويوجد حالياً نحو 4042 ناقلة نفط بحرية تعمل على نقل النفط من بينها 396 ناقلة ضخمة تتسع لأكثر من 2 مليون برميل. ناقلات النفط تلك تنقل النفط عبر خطوط نقل بحرية تأخذ مسارات عدة. هذه الممرات البحرية يوجد بها قنوات ومضائق[2] يبلغ عددها نحو 200 نقطة، أخطرها وأهمها عالمياً خمس مضائق وقناتان (قناة السويس، قناة بنما، مضيق البسفور، مضيق هرمز، مضيق باب المندب، مضيق ملقا، المضيق الدنمركي). ثلاث منها تحيط بدول الجلس وهي: مضيق باب المندب، مضيق هرمز، قناة السويس[3]. والثلاث يمر عبرها 45% من إجمالي النفط الذي يمر عبر الممرات البحرية المختلفة، و 28% من إنتاج النفط العالمي (25,4 مليون برميل يومياً، منها 17 مليون برميل عبر مضيق هرمز وحده)[4]. وهذه الأرقام توضح أهمية تلك الممرات المائية للاقتصاد الخليجي والعالمي ولأمن الطاقة العالمي.

وفيما يتعلق بمضيق هرمز هناك تهديدات مستمرة من إيران – التي تُسيطر على المضيق إضافة إلى سلطنة عمان- بإغلاق المضيق. وتُثار تلك التهديدات في كل مرة تحدث فيها أزمة بين إيران والمجتمع الدولي. ويصبح التساؤل هل بمقدور إيران تنفيذ تلك التهديدات؟

الواقع يؤكد عدم جدية إيران في هذا الشأن؛ فمن ناحية فالبحرية الإيرانية ليست مجهزة بشكل جيد، كما أنّ معظم سفنها تمّ شراؤها خلال عهد الشاه في السبعينيات[5]. فإذا كانت إيران ترغب في القيام بإغلاق المضيق لم تكن لتترك قوتها البحرية عند هذا المستوى من التدهور. كما أنّ إيران تُدرك أنّ إقدامها على تلك الخطوة بإغلاق المضيق يعني فعلياً قيامها بإعلان حرب، لن تكون إقليمية ولكن دولية، وهو أمر لا ترغب فيه إيران بالتأكيد. فما تقوم به إيران هو مجرد ابتزاز للمجتمع الدولي دون أن تحمل تلك التهديدات طابع الجدية.

---

1 Paul Isbell, "The Riddle of Energy Security", Real Instituto Elcano, International Economy & Trade, 4/7/2008, P. 4

2 يُطلق عليها نقاط الاختناق Transit Choke Points

-لهب عطا عبد الوهاب، "قضايا في أمن الطاقة.. دول الخليج العربية أنموذجاً"، **صحفية الغد**، 31 مارس 2014.

3 على حسين باكير، "تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: ملقا نموذجا"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 8 يونيو 2014.

4 محمد أبو مليح ، "إيران تحلم بالتحكم في 45% من تجارة النفط بحرياً"، **معلومات مباشر**، 29 مارس 2015

http://www.mubasher.info/EGX/news/2723764/

5 Jean-Loup, "Putting Energy Security on the Agenda of NATO Gulf Partnership", **Energy Security Forum Journal**, No. 5, July 2014, NATO Energy Security Centre of Excellence,

Lithuania

ورغم إعلان دول المجلس منذ بضعة أشهر الشروع في تشكيل قوة بحرية تعمل على صيانة الأمن البحري لدول الخليج على غرار قوة درع الجزيرة. حيث تأتي تلك القوة كاستكمال لدرع الجزيرة، ولكن في الشق البحري. وأُطلق عليها اسم "مجموعة الأمن البحري 81". فإنّ القوة الجديدة لن تترك لها المهمة كاملة؛ فتلك الممرات المائية أكثر أهمية لأمن الطاقة العالمي من أن تترك لقوى إقليمية. ولكن سيظل لتلك القوة الجديدة دور مهم كقوة ردع.

لكن المخاوف في الوقت الراهن ترتبط أكثر بمضيق باب المندب؛ وذلك في ظل حالة عدم الاستقرار الذي تُعانيه اليمن والدور الإيراني هناك، فغياب الدولة يفرض درجة أكبر من التهديد. ومن ثم تزداد المخاوف من الإقدام على مخاطرة إذا ما تطور الصراع في اليمن.

غياب الدولة لا يقتصر على حالة اليمن فحسب، بل يرتبط أيضاً بالصومال وما أدى إليه غياب الدولة هناك من انتشار أنشطة القرصنة في خليج عدن، حيث يمر من خلاله 30% من شاحنات النفط العالمي، ففي عام 2008 على سبيل المثال ازدادت تكلفة التأمين لشاحنات النفط في خليج عدن من 900 إلى 9000 دولار. وهذا كان له انعكاسات اقتصادية مهمة[1].

3- "ثورة الوقود الصخري" وتنافسية نفط الخليج العربي:

الإبقاء على تنافسية نفط دول مجلس التعاون في سوق الطاقة العالمي هو تحدٍّ مستمر تواجهه دول الخليج، وهناك تحولات ثلاثة تؤثر على تنافسية مصادر الطاقة والتوازن بين العرض والطلب في سوق الطاقة العالمي هي: التطور التكنولوجي، زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة، والإحلال[2]. ويُشكل تطوير بدائل للنفط التحدي الأبرز في هذا الشأن، وهو تحدٍّ يأخذ أشكالاً عدة، وكان أحدثها ما يُطلق عليه "ثورة الوقود الصخري"، ويُعدّ الأخير شكلاً من أشكال الوقود غير التقليدي؛ حيث يتواجد على أعماق بعيدة داخل الأحواض الصخرية الرسوبية، وكانت المشكلة في التكنولوجيا المتعلقة بالاستخراج إلى أنّ تم توظيف تكنولوجيا التكسير الهيدروكلوريكي، وتعتمد تلك التقنية على ضخ المياه والرمال والكيماويات داخل تلك الصخور بما يُسهم في استخراج الوقود من داخلها[3]. وفي عام 2014 أنتجت الولايات المتحدة نحو 33 مليار قدم مكعب من الغاز

1 Ibid.

2 Willem Auping & Sijbren Jong, "Unconventional Energy as a Game Changer in the Gulf", **Energy Security: Operational Highlights**, No. 7, 2014 , NATO ENERGY SECURITY Centre of Excellence, pp. 11-12.

3 تحولات جديدة؟ التداعيات السياسية لاستخراج الغاز الصخري في دول الإقليم، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية،

الصخري، وهو ما مثّل 40% من إنتاجها من الغاز الطبيعي. وتُشير التقديرات إلى أنّ احتياطات الوقود الصخري تبلغ 345 مليون برميل من النفط (10% من احتياطات النفط العالمية) و 7201 تريليون قدم مكعب من الغاز (32% من الاحتياطات العالمية للغاز). وفي هذا السياق بدأت بعض المصادر تتحدث عن الاكتفاء الذاتي الأمريكي بحلول 2025. خاصة مع تراجع واردات الولايات المتحدة الأمريكية من نفط الخليج.

هذا التحدي ليس جديداً، ولكنه يأخذ صوراً مختلفة. فالحديث عن الوقود الصخري هو جزء من هدف أمريكي أشمل يتعلق بتطوير بدائل لنفط الشرق الأوسط، وهو هدف معلن للسياسة الأمريكية منذ الأزمة النفطية الأولى. وقد سبق ثورة الوقود الصخري بعدة سنوات الحديث عن الإيثانول كبديل بيولوجي نظيف للطاقة، والبرازيل كانت أول دولة تلجأ لبديل الوقود الحيوي، تلتها بعض الدول الأخرى. وأهمّ مميزات الإيثانول النباتي هى إنه يحافظ على البيئة، فخلط الإيثانول مع بنزين السيارات بنسبة 85% يؤدى إلى خفض الانبعاثات الناجمة من عوادم السيارات بنسبة 90%. حيث تحتوى محروقات الوقود الحيوى على نسبة أقل من ثانى أكسيد الكربون والرصاص، يُضاف لذلك أنّ غالبية زيوت الوقود الحيوى تتحلل تدريجياً. كما أنّ من أهم مميزاته إنه يمكن إنتاجه من المخلفات والفضلات الحيوانية كبقايا الحيوانات، وكذلك بعض المخلّفات النباتية مثل قش الأرز ونشارة الخشب، إضافة إلى إمكانية إنتاجه من الطحالب المائية. من ناحية أخرى، فإنه عند مقارنة الوقود الحيوى بأنواع الطاقة البديلة الأخرى كطاقة الرياح والطاقة الشمسية نجد أنّ الوقود الحيوى يتمتع ببعض المزايا منها: رخص تكلفة إنتاجه إضافة إلى عدم ارتباطه في الإنتاج بأوقات أو ظروف مناخية بعينها. إلّا أنّه على الجانب الآخر فإنّ إنتاج 13 لتراً من الإيثانول يحتاج إلى 230 كيلو جراماً من الذرة، وهو ما يعني أزمة غذاء عالمية في حال التوسع في إنتاجه.

وقد ركّزت استراتيجية الأمن القومى الأمريكي 2010 على أهمية الاستثمار الأمريكى الموجه لمجال الطاقة النظيفة، وضرورة توجيه مزيد من الاستثمار لهذا المجال في المستقبل؛ لدوره في تقليل الاعتماد الأمريكى على النفط المستورد من الخارج، حيث أكّدت الاستراتيجية على أنّ الولايات المتحدة لديها فرصة لقيادة عملية تطوير التكنولوجيا النظيفة، وفى حالة النجاح فإنّ الولايات المتحدة سوف تكون القائدة في ثورة صناعية جديدة في مجال الطاقة النظيفة[1].

ومنذ عام 2012 تراجع الحديث تماماً عن الوقود الحيوي، ومؤخراً برز الحديث عن الوقود الصخري.

وفي الواقع فالحديث عن بدائل النفط هو جزء من جدل داخل الولايات المتحدة الأمريكية بين الواقعيين والمثاليين.. الواقعيون يدافعون عن النفط ولا يثقون في إمكانية الاعتماد على أى من البدائل الأخرى؛ لتحل

القاهرة، 1/4/2015.

1 **National Security Strategy 2010,** the White House, Washington, May 2010, P.9-10.

محل النفط، وإنّ البدائل المطروحة كافةً تعتمد على النفط بشكل أو بآخر، إضافة إلى أنّ كلًّا من تلك البدائل يأتي ومعه مشاكله. على الجانب الآخر، فإنّ المثاليين يدافعون عن ضرورة البحث عن مصادر بديلة للنفط؛ نظراً لأنّ النفط سيكون أحد مصادر الحروب والصراعات القادمة، وذلك في ضوء تعطش الاقتصادات الآخذة في النمو إلى النفط وسعيها إلى تأمين احتياجاتها عبر التنافس على النفط[1].

وإذا كان التحدّي هو الإبقاء على تنافسية النفط، فهل نجحت دول مجلس التعاون في هذا الأمر؟. في الواقع حتى الآن نجحت دول مجلس التعاون في تحقيق هذا الهدف، وفي ظل الانخفاض الكبير في أسعار النفط فقد أثر ذلك على الاستثمار في قطاع الوقود الصخري الذي تبلغ تكلفة إنتاج البرميل منه 60-70 دولاراً، حيث بدأت بعض الشركات توقف استثماراتها في هذا المجال.

وتجدر الإشارة إلى وجود مخاطر بيئية تتعلق باستخراج الوقود الصخري؛ حيث يؤدي إلى استنزاف الموارد المائية في عملية تكسير الصخور، إضافة إلى أنّ عملية الاستخراج تؤدي إلى تكسير الصخور؛ ممّا يصيب طبقات الأرض بالخلل، وهو أمر قد ينتج عن زلازل متكررة. إضافة إلى التلوث البيئي الذي ينتج عن عملية مخلفات التكسير وكيفية التخلص منها حيث تصبح تلك المناطق غير مؤهلة للسكن[2].

وفي هذا السياق فمن الواضح أنّ الوقود الصخري هو ظاهرة قصيرة الأمد شأنه شأن كافة البدائل الأخرى. كما أنه حتى لو تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق الاكتفاء الذاتي، فهذا لن يقلل من أهمية نفط المنطقة بالنسبة لها، خاصة لتأمين مصادر الطاقة لحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، وتحديداً في ظل الأزمة الروسية وتدخلها في أوكرانيا، وهو ما يوفر فرصة مهمة لدول الخليج في أوروبا. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يبدأ اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بتأمين مصادر الطاقة مع عجز الإنتاج الداخلى عن توفير الاحتياجات من مصادر الطاقة، فطوال القرن العشرين حظيت قضية الطاقة بأولوية كبرى في السياسة الخارجية الأمريكية في البداية لتأمين مصادر الطاقة للحلفاء، وبعد ذلك لتأمين الاحتياجات الداخلية. فنجد على سبيل المثال أثناء الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة حريصة على سيطرتها على نفط الشرق الأوسط؛ ليس بسبب احتياجها الداخلى، ففى هذا الوقت كان الإنتاج الأمريكى يكفى الاستهلاك المحلى، فالهدف الأمريكى كان ضمان تدفق النفط للحلفاء أثناء الحرب[3].

---

1 Dick Luger, "U. S. Energy Security: A New Realism", **The Brookings Institution**, Washington DC, March, 2006.

2 "تحولات جديدة؟ التداعيات السياسية لاستخراج الغاز الصخري في دول الإقليم"، **مرجع سابق.**

3 Albert Bininachvizi, "Renergizing NATO Cooperation with Gulf Region: What Role for Energy?", **Energy Security Forum Journal**, No.9, July 2014, P.5.

لكنّ المشكلة ستظل قائمة، وسيظل البحث عن بدائل للنفط أمراً مستمرّاً، بما يؤثر على تنافسية النفط. وتخفيض الأسعار لن يكون دائماً هو الحل الأنسب، خاصة وأنّ اعتماد تلك الاستراتيجية على المدى الطويل سيضرّ دول المنطقة.

خاتمة:

تبنت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اقتراباً لأمن الطاقة يعتمد على أمن الإمدادات وتحقيق الاستقرار في سوق الطاقة العالمي، وفي الوقت الحالي تواجه سياسة أمن الطاقة الخليجية تحديات عدة ترتبط بتنافسية نفط الخليج والتحديات المستمرة والمتكررة المتعلقة بالإحلال، وعدم الاستقرار في الدول الرئيسية المنتجة وما يترتب عليه من عدم استقرار الإنتاج في تلك الدول، ومن بينها العراق وليبيا، وهو ما يضع قيوداً أمام دول المجلس في رسم سياستها الداخلية والخارجية حتى في المدى القصير، وغيرها من التحديات كما أشرنا.

وفيما يتعلق بتأثير تلك التحديات على السياسة الخارجية والمكانة الدولية لدول المنطقة: فيما يتعلق بالمكانة الدولية فالأمر الواضح أنّ المنطقة ستظل لها مكانتها على الساحة الدولية، وأنّ تلك التحديات كافة تأثيرها سيكون محدوداً. وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية فالأمر يتطلب سياسة خارجية استباقية أنشط وخاصة في أوروبا.

الاستراتيجيّة الأمريكيّة تجاه تحدّيات الأمن الإقليميّ لدول الجوار الخليجيّ: بين الثابت والمتغيّر

الإستاذ الدكتور عدنان هياجنة [1]

ملخّص:

سعت الورقة الحالية إلى تحليل الاستراتيجية الأمريكية تجاه دول الجوار الخليجي " العراق واليمن وسوريا"، وهي دول تعتبر بالمعايير الدولية دولاً ضعيفة، وقد بيّنت الورقة أنّ المدرسة الواقعية الجديدة أو الهيكلية الواقعية، تسهم في فهم الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وأنّ طبيعة النظام الدولي والتغيرات التي يشهدها العالم هي المسبب الرئيس وراء تفسير الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، التي تتمحور في بناء نظام إقليمي، تهيمن فيه إيران على المنطقة، كما كان يحدث قبل الثورة الإيرانية.

وقد بيّنت الورقة أنّ الاستراتيجية الأمريكية، في ظلّ إدارة الرئيس أوباما، تقوم على القيادة من الخلف، والصبر الاستراتيجي، وتقليص الاعتماد على أيّ تدخل عسكري أمريكي في المنطقة، والتركيز على الجهود المحلية للدول الفاعلة في المنطقة، التي تقوم بها الدول الإقليمية في مجال محاربة الإرهاب الذي يحتل أولوية قصوى في استراتيجية اوباما التي صدرت في عام 2015.

وبيّنت الورقة أنّ آثار الاستراتيجية الأمريكية جعلت الدول العربية تتصرف بطرق أحادية، رغم سياسة الطمأنة الأمريكية، بما لا يتلاءم مع التوقعات الأمريكية في المنطقة. إلّا أنّ الولايات المتحدة تدرك رغم التصرفات الأحادية أنّ الدول الفاعلة في المنطقة بحاجة إلى الدور الأمريكي، ولا تتوقع الورقة أيّ تغييرات جوهرية في الاستراتيجية الأمريكية .

مقدّمة:

تتناول هذه الورقة واقع الاستراتيجية الأمريكية من منظورها البراجماتي، حيث إنّ استراتيجيات الولايات المتحدة لم تتغير، رغم أنّ الورقة ستظهر أنّ هناك تبايناً في الوسائل المستخدمة في تحقيقها عبر الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

وعليه، فإنّ الورقة ستحلّل الأهداف الاستراتيجية في منطقة دول جوار الخليج العربي وملامح الاستراتيجيات الأمريكية، مع تقديم تحليل لأثر الاستراتيجيات الأمريكية في العراق، واليمن، وسوريا، مع الاخذ بعين الاعتبار

1 أستاذ العلاقات الدولية - قسم الشؤون الدولية - جامعة قطر.

التأثيرات المتبادلة مع ما يحدث في المنطقة من تطورات، خاصة أسعار النفط، والاتفاق النووي الإيرانيّ، وعاصفة الحزم، إضافة إلى التحالف الدولي للحرب على تنظيم الدولة الإسلامية، التي تعتبر من الأهداف الدائمة في الاستراتيجيات الأمريكية، كما جاءت في استراتيجية الأمن القومي الأمريكيّ عام 2015 .

أوّلًا: العوامل التي تفسّر الاستراتيجيّة الأمريكيّة تجاه دول جوار الخليج العربيّ:

يمكن القول إنّ عدّة عوامل تؤدّي دوراً في صياغة الاستراتيجية الأمريكية على عدّة مستويات بحثية، لكن يبدو أنّ المنهج الأمثل لدراسة الاستراتيجية الأمريكية يعتمد - إلى حدٍّ كبير- على مستوى تحليل النظام، وينبثق من المدرسة الواقعية الجديدة أو ما يطلق عليها الواقعية الهيكلية؛ فاستراتيجيات الحرب الباردة جاءت من هذا المنطلق، كما إنّ استراتيجيات محاربة الإرهاب ومحاولات السيطرة على العالم حكمتها اللحظة الأحادية التي تمتعت بها أمريكا منذ سقوط الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة ؛ لذا، فإنّ الورقة ترى في تغيّرات النظام الدولي المحدّد الأساسي لرسم الاستراتيجية الأمريكية، وأنّ العوامل الداخلية والخصائص القومية تمّ توظيفها في التأثير على موقع أمريكا في العالم، بشكل عام وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، من حيث إقامة نظام إقليمي يتماشى مع النظام الدولي الذي يحافظ على السيطرة الأمريكية، فعلى سبيل المثال فإنّ إهمال منطقة الشرق الأوسط لحساب آسيا يأتي من باب المدرسة الواقعية الجديدة؛ حيث ترى أنّ الاهتمام الدولي يصبّ في آسيا، وأنّ أي منافسة للهيمنة الامريكية ستأتي من آسيا وليس من الشرق الأوسط. وبالرغم ممّا ذكر فإنّ الشرق الأوسط يبقى منطقة صعب الخروج منها؛ لأسباب أيضاً هيكلية، ترى الولايات المتحدة الأمريكية أهمية التروي فيها واتباع منهج براجماتي يحافظ على المصالح الأمريكية بأقلّ تكاليف ممكنة، ممّا يؤهلها للعب دور أكبر في مناطق أكثر أهمية من منطقة الشرق الأوسط.

ويعتقد البعض من المقربين من الإدارة الامريكية أنّ استراتيجية الولايات المتحدة تعتمد على كل حالة، وتقوم على مبدأ (ad hoc)، فيما يرى منتقدو الإدارة الأمريكية خاصة المحافظين الجدد - وفي مقدمتهم جون بينر- الذي يقول إنّ الولايات المتحدة، وهو يعني إدارة الرئيس اوباما، ليس لها استراتيجية، وهي تنظر إلى ما يحدث في العالم وفي المنطقة بالتحديد، دون أن تفعل أي شيء، وبالرغم ممّا ذكر فإنّ الورقة ترى أنّ لدى الولايات المتحدة تصوراً كاملاً للمنطقة، رغم تركيز البعض على مناقشة أحداث معيّنة دون التركيز على الصورة الكبرى للاستراتيجية الأمريكية، ومضمونها ببساطة في ظل إدارة الرئيس أوباما، أي منذ عام 2008 القيادة من "الخلف"، والصبر الاستراتيجي، والانسحاب من الحروب، وعدم الدخول في حروب جديدة، وتقليص مشاركة القوات الأمريكية إلى أدنى الحدود، واستبدال ذلك بمشاركة جيوش الدول في المنطقة ذات العلاقة؛ من أجل إقامة نظام إقليمي، يتلاءم وتطورات النظام الدولي، ويخدم موقع الولايات المتحدة في توازن القوى الدولي والتغيّرات الجارية والمتوقعة في العالم.

1. التغيّر في النظام الدولي ونهاية اللحظة الأحادية الأمريكية في العالم: إنّ أيّ مراجعة علمية لأنواع النظام الدولي تشير إلى بدء قرب نهاية الهيمنة الأمريكية في العالم، وفي المنطقة، رغم الإجراءات التي تقوم بها الولايات المتحدة داخلياً وإقليميّاً ودولياً، وبالرغم من سيطرة الولايات المتحدة على العالم وخاصة من الناحية العسكرية؛ بسبب الإنفاق العسكري المرتفع الذي يساوي حجم إنفاق أكبر 10 دول مجتمعة، فإنّ هذا سيكون في تراجع مستقبلاً؛ بسبب الأوضاع الاقتصادية وزيادة القوة العسكرية للدول الأخرى التي بدأت تضاعف إنفاقها العسكري مثل الصين، وقد أشار تشاك هيجل وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، في مؤتمر صحفي في 2014/2/23 إلى أنه سيتمّ تخفيض عدد القوات الأمريكية إلى مستوى أقلّ من قبل 74 سنة، أي قبل الحرب العالمية الثانية؛ حيث من المتوقع أن يتراجع العدد من (570 ألف جندي) إلى (440 ألف جندي)، وفي ما يتعلق بالجانب الاقتصادي فإنّ الولايات المتحدة تواجه تصاعد قوة الصين، بشكل كبير، ممّا يؤثر عليها، وكيفية القيام بالمهام المنوطة بها لقيادة العالم. بناء على مؤشرات التغيير في النظام الدولي ونهاية اللحظة الأحادية، التي لم تنتبه لها الولايات المتحدة الأمريكية؛ رغم كل الدراسات التي ظهرت في ثمانينات القرن الماضي، حين كان الحظ حليفها في سقوط الاتحاد السوفييتي، وتراجع الاقتصاد الياباني، إلّا أنّ هذه المرة، ومن خلال المؤشرات العلمية، فإنّ الولايات المتحدة لا تمتلك الكثير من الخيارات، وعليه لا تملك الدول المتحالفة معها، بناء على منهج "bandwagon" إلا تحمّل تبعات التخلّي الأمريكي التدريجي عنها.

2. تراجع القوة الجيوبولتيكية للولايات المتحدة الأمريكية: يمكن القول إنّ الولايات المتحدة كانت تسيطر على معظم الأقاليم في العالم خارج الاتحاد السوفييتي، لكنّ تلك السيطرة بدأت في التراجع؛ فأوروبا لم تعد ترغب في وجود الولايات المتحدة أو وجود حاجة لها في الدفاع ضد الاتحاد السوفييتي الذي انتهى؛ وفي آسيا تشهد الولايات المتحدة تحديات كبيرة؛ بسبب تزايد النفوذ الصيني رغم ما تقوم به من اتفاقيات عسكرية واقتصادية مع دول المنطقة. أمّا في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، فتشهد السياسات الأمريكية تراجعاً وإخفاقاً كبيراً سيكون بمثابة درس للدول الآسيوية التي تحاول الولايات المتحدة إيجاد حيّز من النفوذ فيها.

3. تحدّي النسق الأمريكي لقيادة العالم: تشير الدراسات العلمية إلى انتقال الثروة العالمية من الغرب إلى الشرق، أي أنّ انتقال مركز القوة الاقتصادية من أوروبا - التي تشكّل حصتها (19%) من معدل الدخل العالمي (GDP)، والولايات المتحدة (18%) من معدّل الدخل العالمي (GDP) - إلى الدول الصاعدة حيث ستكون حصتها نصف النمو الاقتصادي خلال العقد القادم؛ فالصين حصتها من معدل الدخل العالمي (GDP) (15%)، وكانت قبل عشرين عاماً فقط 6%. كما يلاحظ تزايد تنامي القوة الاقتصادية للفاعلين الجدد، وتنامي عدم الإيمان بالأنساق التي نشأت عن طريق الهيمنة الأمريكية، (انظر كوهين عام 1984)؛ فتنامي قوة الصين وتزايد نفوذ القوى الأخرى مثل: الهند، والبرازيل، وروسيا، وجنوب أفريقيا أو ما يطلق عليه دول البركس (BRICS) تحاول إيجاد بدائل للأنظمة المالية الأمريكية التي

أنشأتها الولايات المتحدة الأمريكية في العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مثل البنك الدولي، من خلال إنشاء بنك دولي خاص بها.

4. المشكلات الداخلية الأمريكية، حيث تشير المؤشرات الاقتصادية الداخلية إلى تزايد المشكلات الاقتصادية خلال العقد الماضي؛ فالأزمة المالية التي حدثت في العام 2007 فاقمت من أزمة الدين ومعدلات البطالة، وأدّت إلى نهاية الفكر الليبرالي الرأسمالي، وترافق ذلك مع تزايد مستويات عدم العدالة في توزيع الدخول. وقد أثبتت توجهات الرأي العام الامريكي أنّ الاهتمام بالداخل الأمريكي يعدّ أمراً ضرورياً ، خاصة القضايا الاجتماعية والاقتصادية، ولم يعد لدى الرأي العام الأمريكي القدرة على تحمّل حروب أمريكية جديدة بعد الخسائر التي منيت بها الولايات المتحدة في حربي أفغانستان والعراق. وهذا ما تمارسه إدارة أوباما منذ عام 2008 عندما ركّزت على مسألة التأمين الصحيّ، والانسحاب من العراق، والانسحاب التدريجي من أفغانستان.

5. تغيير وسائل تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية: حيث لجأت الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة إلى وسائل التجسس، وهو يعبّر عن أمرين، عدم الثقة بأحد حتى بالحلفاء، والبحث عن وسائل رخيصة لتحقيق أهداف الاستراتيجية الأمريكية. كما كثفت الولايات المتحدة من استخدام الطائرات بدون طيار في ملاحقة الجماعات الارهابية؛ لأنه يخفّض الكلفة البشرية عليها، رغم الانتقادات الدولية لهذا المنهج. وقد لوحظ مؤخراً أنّ تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في منطقة جوار الخليج العربي بدأت تعتمد على القدرات المحلية للدول الحليفة في المنطقة، مثل السعودية، والإمارات، والأردن، خصوصاً في مجال محاربة تنظيم الدولة الإسلامية، وهو مؤشر لتقليل التكلفة المالية والتكلفة الاجتماعية، والأهمّ التكلفة البشرية لأيّ تدخل أمريكي.

ثانياً: ملامح الاستراتيجية الأمريكية تجاه تحدّيات الأمن الإقليميّ:

اعتمدت الدراسة الحالية على التحليل الواقعي بعيداً عن التحليل المبني على التأملات والطموحات، وما يجب أن تكون عليه الاستراتيجية الأمريكية؛ فالهمّ الوحيد هو فهم ما تقوم به الولايات المتحدة في منطقة دول جوار الخليج العربي، وهل يشكّل استراتيجية متكاملة، دون إهمال أن يؤدّي هذا الفهم إلى بناء استراتيجيات إقليمية فردية أو جماعية للتعامل معها وتكريسها، بشكل أكبر، من قبل الدول ذات العلاقة؛ فرئيس الوزراء الإسرائيلي، على سبيل المثال لا الحصر، ذهب إلى الكونغرس الأمريكي منتقداً الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران في الملف النووي، أمّا المملكة العربية السعودية فقد قامت بعاصفة الحزم، كفعل أحاديّ على الأرض؛ من أجل التأثير على الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

وتتضمن أهمّ ملامح الاستراتيجية الأمريكية في دول جوار الخليج العربي ما يلي:

1. الانتقال إلى تفعيل القوة الذكية؛ فتصريحات سوزان رايس، مستشار الأمن القومي الأمريكي، تدلّ على ذلك في الثورة السورية، فقد قالت "إنّ المسألة السورية وضع يموت فيه الكثير من الناس، لكن في الولايات المتحدة الشعب الأمريكي رفض التدخل العسكري في سوريا..."، لذلك فإنّ المدرسة البرجماتية هي ما تفسّر الاستراتيجية الأمريكية في منطقة دول الجوار الخليجي. وهي مبدأ القوة الذكية، أي ضرورة الاختيار الواقعي لكيفية استخدام القوة العسكرية الأمريكية، وعليه فإنّ جوهر هذه الخاصية هو أنّ ليس كل مشكلة في الشرق الأوسط تحتاج إلى حل عسكري او تدخل أمريكي مباشر، وهذا بالطبع مضمون عقيدة الرئيس أوباما في السياسة الخارجية الأمريكية.

2. التركيز على المنهج الأممي: فقد مثّلت مقولة جوزيف بايدن، نائب الرئيس الأمريكي، في أول ظهور رسمي له في مؤتمر ميونخ الأمني "أنّ الولايات المتحدة لا تستطيع حل مشكلات العالم لوحدها، ولا يستطيع العالم حل مشكلاته من دون أمريكا"، وعليه فإنّ زمن التدخلات الأحادية الأمريكية التي قامت عليها استراتيجية جورج بوش لم تعد مقبولة دولياً؛ نتيجة للتكاليف العالية محلياً ودولياً، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؛ لذا، فإنّ مبدأ التعاون الدولي والتصرّف تحت مظلة الشرعية الدولية هو عنوان مرحلة الاستراتيجية الأمريكية في عهد إدارة الرئيس أوباما. لذلك يلاحظ أنّ تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة تمت تحت غطاء دولي من الأمم المتحدة، وبمشاركة دولية عسكرية، كما هو الحال في التدخل في ليبيا، كما تتضمن أيضاً الحصول على دعم من قبل المؤسسات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية.

3. اعتماد مبدأ إدارة الصراعات وليس حلها في المنطقة: تؤمن الولايات المتحدة الأمريكية بمبدأ الحفاظ على دورها وأهميتها في المنطقة؛ بحيث تكون مطلوبة ومرغوباً بها من كلّ الاطراف، على مبدأ إدارة الصراعات وليس حلها بشكل نهائي، وهذا المبدأ يثير قلق بعض الدول الإقليمية التي ترى أهميّة الحصول على نتائج مباشرة للتحديات التي تواجه المنطقة؛ فالولايات المتحدة تتعامل مع كل الملفات على أنها عمليات (Pro-cess) مثل عملية السلام والاستقرار في العراق وغيرهما من قضايا المنطقة.

4. غياب الرؤية الكليّة للمنطقة (No Grand Strategy): ليس لدى الإدارة الأمريكية رؤية شاملة تعالج قضايا المنطقة، بشكل متزامن حيث إنها تعمل بشكل انتقائي بشأن الملفات الإقليمية، وهو الأمر الذي يؤهلها للإبقاء على كلّ الخيارات قائمة أمام صانع القرار الأمريكي، إلّا أنه بمراجعة تاريخ التدخلات الأمريكية في دول جوار الخليج العربي نجد أنّ الولايات المتحدة قد استخدمت كل الوسائل الممكنة، ولم تصل بعد إلى نتيجة عن كيفية التعامل مع هذه المشكلات. وقد يكون هذا هو الأساس لتفكيك المنطقة وإعادة بنائها من جديد؛ بسبب صعوبة التغيير فيها.

5. أهداف الولايات المتحدة الأمريكية: أي أنّ هناك اتفاقاً بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي حول الأهداف الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. حيث تبيّن أنّ هناك تطابقاً في الأهداف الكبرى للولايات المتحدة في المنطقة، من خلال مقارنة ما صرّحت به وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون في عام 2011 في خطابها أمام مؤتمر ميونخ 2015م، ووافقها السيناتور الجمهوري جون ماكين في المؤتمر ذاته، وتضمّ ما يلي:

أ. التعاون الأمني القوي مع الدول العربية.

ب. رعاية عملية السلام بين إسرائيل والعرب بما يحفظ أمن إسرائيل.

ت. الملف النووي الإيراني، أي منع إيران من امتلاك قدرة نووية عسكرية.

ج. محاربة الإرهاب ممثلاً بـ"القاعدة"، فبعد أن تغيّرت الاستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما؛ نظراً للمشكلات الكبرى في الحرب الأمريكية في أفغانستان.تمّ تهيئة الرأي العام الأميركي بالاعتماد على أرضية أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أنّ الإرهاب يأتي من الشرق الأوسط، لذلك فإنّ استطلاعات الرأي العام الأمريكي ترى أنّ الهمّ الأكبر له هو حماية الولايات المتحدة من أي هجوم إرهابي بنسبة أولى، وبمعدّل 83%.

وقد جاء في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة في عام 2015 المرتبطة بمنطقة الشرق الأوسط الأهداف نفسها المشار إليها سابقاً، وتضم "السعي إلى تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمكافحة الإرهاب، ومنع إيران من الحصول على سلاح نووي، والحدّ من المصادر الأساسية للصراع".

ثالثاً: تأثير الاستراتيجية الأمريكية على المصالح الأمريكية وعلى معادلة النظام الإقليمي:

رتبت الاستراتيجية الأمريكية في دول جوار الخليج العربي عدّة آثار على المصالح الأمريكية، تمثّلت فيما يلي:

1. إعادة ترتيب معادلة الشرق الأوسط: هناك علاقة بين تغيرات النظام الدولي وإعادة ترتيب النظام الإقليمي في منطقة الشرق الاوسط، كما أنّ هناك مطالبة حقيقية بتغييرات في العالم؛ بناءً على التغييرات التي طرأت على النظام الدولي، خاصة أنّ الرئيس أوباما كان مهتمّاً بالتركيز على آسيا بدءًا من عام 2011 بسبب اهتمام العالم في هذه المنطقة، ويلاحظ أنّ منطقة الشرق الأوسط تمرّ عبر ترتيبات محدّدة، يتمّ فيها إعادة النظر بالنظام الإقليمي، بما يتلاءم مع الاستراتيجية الأمريكية التي تحاول فيها وقف التراجع الأمريكي في العالم والتغيرات التي طرأت عليه، خاصة بعد الأزمة المالية في عامي 2007 و2008. وتكشفت هذه الاستراتيجية في الجدل الدولي والموقف الأمريكي تجاه أحداث"عام 2011"في كل من سوريا واليمن، فغموض وتردّد الولايات المتحدة والفيتو الروسي والفيتو الصيني والتراجع الأوربي مؤشرات واضحة على

غياب الرؤية والقيادة الدولية والبحث عن تركيبة جديدة للعلاقات الدولية، وقد تكون هذه التغييرات طواعية أو إجبارية للمنطقة.

2. أدّى الموقف الأمريكي من تحولات عام 2011 إلى انكفاء الدول العربية على شؤونها الداخلية في ظل التحديات الأمنية والاقتصادية غير المسبوقة التي تواجهها.

3. في ظلّ انحسار أدوار بعض الدول العربية على المستوى الإقليمي فقد استعدى ذلك تفعيل دور الدول الخليجية، كحصن مهمّ للقضايا العربية، حيث كان الدور الخليجي تجاه الأزمة اليمنيّة مؤشراً مهمّاً على ذلك.

4. انتهاء توازن القوى في منطقة الخليج العربي، فمن أبرز نتائج الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 تكريس الخلل في ميزان القوى الإقليمي لصالح دول الجوار.

ملامح الاستراتيجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية:

لا تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية واضحة تجاه نظام الأسد، وقد شهدت تحولات في موقفها من مغادرة السلطة إلى أهمية إدماجة في أي مفاوضات مستقبلية، إلّا أنّ الاستراتيجية الأمريكية تجاه سوريا التي كانت تصنفها من دول الممانعة والدول الداعمة للإرهاب، يمكن تصنفيها على أنّها تقع في إطار المنهج البراغماتي. حيث تمثلت تلك الاستراتيجية بالسماح للقوى الإقليمية بالتدخل بين الأطراف المتصارعة، وتقديم الدعم الإنساني الرمزي، والتردد في توفير أسلحة مضادة للطائرات إلى المعارضة؛ خوفاً من استخدامها من قبل جماعات متطرّفة، وكان الهاجس الأكبر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هو مصير السلاح الكيماوي السوري. وقد أثّرت هذه الاستراتيجية المرتبطة بالملف السوري على استراتيجيات الدول ذات العلاقة بالملف السوري، ومن ذلك العلاقات الأمريكية مع دول المنطقة عموماً، ومع المملكة العربية السعودية على نحو خاص.

من ناحية أخرى فقد أسهمت الاستراتيجية الأمريكية تجاه الملف السوري في إعادة تفعيل دور روسيا في المنطقة؛ فأصبحت روسيا فاعلاً مهمّاً في صياغة تلك الاستراتيجية بعد أن حصلت على دعم من الصين. ويعدّ ذلك مؤشراً واضحاً على تأثير طبيعة النظام الدولي الذي تشكّل بعد نهاية الحرب الباردة. فأعادت العالم الى التأكيد على أنّ اللعبة في العالم هي لعبة صفرية (zero-sum game). والتأثير الأكبر في هذه الاستراتيجية هو إعادة النظر في العلاقات الإيرانية، وخاصة الملف النووي الإيراني، بطريقة مفاجئة وغير متوقعة للكثير من القوى التقليدية في المنطقة، رغم الوعود التي أطلقها الرئيس أوباما، ومن قبله الرئيس جورج بوش، بعدم السماح لإيران بالحصول على قدرات نووية.

ملامح الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق:

تبدلت الكثير من الاستراتيجيات المرتبطة بالعراق خلال العقود الماضية، فانتقل العراق من دولة حليفة للولايات المتحدة الأمريكية إلى دولة مناوئة لها بعد احتلال الكويت عام 1990، ومنذ تحرير الكويت أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية جارة أمنيّة لدول المنطقة، خاصة دول الخليج العربي؛ وقد جاءت الحرب على العراق ضمن الاستراتيجية الأمريكية؛ من أجل بناء الديمقراطية في العراق، وتغيير نظام الحكم، إلّا أنّ النتائج التي تمخّضت عنها الحرب لم تحقق الأهداف التي وضعتها إدارة الرئيس السابق جورج بوش. وبعد أن قرّرت إدارة الرئيس أوباما الانسحاب من العراق، بعد النهوض بقوات الأمن العراقية، عادت الولايات المتحدة مجدّداً إلى الملف العراقي؛ من أجل التصدي لتنظيم الدولة الإسلامية. ويبدو أنّ الوضع الأمني في العراق مرشّح للمزيد من التطوّرات الأمنيّة السلبيّة.

ومجمل القول إنّ الاستراتيجية الأمريكية في العراق قد رتّبت نتيجتين هما:

النتيجة الأولى: زيادة النفوذ الإيراني في العراق، على المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية.

أمّا **النتيجة الثانية:** فتتمثّل في تزايد ظاهرة الإرهاب وتنامي دور تنظيم الدولة الذي بات يسيطر على أجزاء كبيرة من العراق.

ملامح الاستراتيجية الأمريكية تجاه اليمن:

احتلت اليمن موقعاً مهمّاً في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الدول التي تشهد تحولات منذ عام 2011 وحتى الآن، خاصة في الملف الأمريكي لمحاربة الإرهاب، إلّا أن الولايات المتحدة دعّمت المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، وتعاونت القوات العسكرية والأمنية اليمنية مع الجهود الأمريكية؛ لمحاربة القاعدة في اليمن الّتي استخدمت فيها طائرات بدون طيار، وكان ذلك بمثابة التوجه الجديد بل النمط الذي بدأت تستخدمه الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة توفير حلول محلية للتحديات التي تواجه المصالح الأمريكية في المنطقة، بحيث تضمن المصالح الأمريكية دون تدخل عسكري أمريكي مباشر، إلّا في حالات محدودة للغاية، إلّا أنّ تطوّرات الأوضاع في اليمن مع تنامي قوة الحوثيين المدعومة عسكرياً من إيران والمتحالفة مع قوات الرئيس السابق علي عبد الله صالح، لم تلق استجابة أمريكية تلبّي مطالب دول الجوار اليمني؛ الأمر الذي أدّى لتكوين تحالف عربي بقيادة المملكة العربية السعودية؛ للتصدي لجماعة أنصار الله الحوثي.

وعلى الرغم من أنّ التطورات في اليمن قد أصبحت تمثّل تهديداً للعديد من دول الجوار الإقليمي، حيث إنّها تقع في منطقة ذات أهمية بالغة للتجارة العالمية، خاصة باب المندب، فإنّ الدور الأمريكي تجاه تلك الأزمة كان محايداً في البداية، ثمّ الإعلان عن تقديم الدعم اللوجستي لقوات التحالف العربية.

وتتمثّل المخاوف الأمريكية في اليمن في تزايد ظاهرة الإرهاب الذي لم يعد يقتصر على اليمن بل امتدت آثاره إلى العديد من دول الجوار الإقليمي.

وبالرغم من قيام الولايات المتحدة بتقديم المساعدات العسكرية اللوجستية والاستخباراتية للمملكة العربية السعودية وإرسال حاملة الطائرات روزفلت إلى مياه الخليج، التي أسهمت في اعتراض سفن إيرانية، كانت تحمل أسلحة إلى الحوثيين، فإنها لم تصنف تلك الجماعة ضمن الجماعات الإرهابية، بالرغم من وجود العديد من التقارير تؤكد ارتكابهم العديد من حالات القتل في اليمن، ومنع مغادرة اليمنيين الأراضي اليمنية خلال ضربات قوات التحالف.

خاتمة:

نخلص مما سبق إلى ثلاث نتائج:

الأولى : أنّ الاستراتيجية الأمريكية قد بدأت ترتيب المنطقة منذ تحرير دولة الكويت عام 1991، بحيث يتم تهيئة إيران للهيمنة الإقليمية، كما كانت قبل الثورة الإيرانية، والأدلة على ذلك عديدة.

والثانية: التوجه الجديد للاستراتيجية الأمريكية بشأن مكافحة الإرهاب والّتي مضمونها أنه يتعيّن الاعتماد على شركاء إقليميين؛ من أجل الحد من وجود قوات أمريكية على الأرض؛ بالنظر إلى الخسائر التي منيت بها القوات الأمريكية في كل من العراق وأفغانستان.

والثالثة: أنّ دول الجوار الخليجي تمر بمرحلة انتقالية نتيجة للاستراتيجية الأمريكية، حيث أدركت تلك الدول أهم مبادئ العلاقات الدولية، وهو مبدأ المدرسة الواقعية التي تقوم على أساس المساعدة الذاتية؛ ومن ثمّ فإنّ السياسات الخليجية قد تلعب دوراً فاعلاً في إعادة النظر في الاستراتيجية الأمريكية، ليس فقط في دول الجوار الخليجي، بل في المنطقة برمّتها.

المراجع:

1. العزي، غسان. 2002. 11 أيلول 2001 والنظام الدولي تغيرات مفهومية محتملة. شؤون الأوسط. (كانون الأول):31-45.

2. المجرن، عباس. 2013. التحولات العربية والخليج العربي: التداعيات الاقتصادية. ورقة علمية قدمت في مؤتمـر "التحديات والتحولات أمام الكويت ومنطقة الخليج العربي في العقد الحالي 2013 – 2020". كليّة العلوم الاجتماعية: قســم العلـوم السياسيـة. جامعة الكويت. 25-26 نوفمبر 2013.

3. بريجنسكي، زبغنيو، (ترجمة) سميرة إبراهيم عبد الرحمن . 2009. من الأمل الى الجراءة : تقييم سياسة أوباما الخارجية. دراسات دولية: مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد. (42):199-215.

4. بشارة، مروان. 2013. أهداف الولايات المتحدة و استراتيجياتها في العالم العربي. سياسات عربية. (1): 45-57.

5. تشومسكي، نعوم . 2010. سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط في حقبة أوباما : هل هي نقطة تحول؟ المستقبل العربي. 373(32): 45-61.

6. تشومسكي، نعوم (ترجمة):حسام الدين وخضور. 2012. الانحطاط الأمريكي : الأسباب و النتائج. الفكر السياسي.14(42): 145-152.

7. عبد العزيز شادي . 2008. الإرهاب في العلاقات العربية الأمريكية. النهضة : مجلة كليّة الاقتصاد والعلوم السياسية. 1 (نيسان)، ص. 51-.84.

8. هياجنة، عدنان. 2014. التنافس على الهيمنة الإقليمية في الشرق الأوسط في ظل الربيع العربي: 2011-2014. مجلة دراسات شرق أوسطية. (67): 45-65.

9. هياجنة، عدنان. 2011أ. التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط في ظل التحوّلات السياسية. مجلة دراسات شرق أوسطية. (56): 13-32.

10. هياجنة، عدنان. 2011 ب. الموقف الاستراتيجي الأمريكي من التحولات السياسية في المنطقة العربية. في عبدالحميد الكيالي (محرر). الموقف الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية. شهرية الشرق الاوسط. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

11. عدنان هياجنة، 1999. دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

12. عدنان هياجنة.2004. "الحرب على العراق وتوازن القوى الدولي." في محمد الهزاط وآخرون، احتلال العراق: الأهداف-النتائج-المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

13. كيوهان، روبرت، أبو زيد، أحمد محمد. 2012. مبني للمجهول : مآلات القيادة الأمريكية للنظام الدولي. المستقبل العربي. 404(350):42-54.

14. ميرشايمر، جون، والت، ستيفن م . 2006. اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية. المستقبل العربي.327(29): 58-27.

15. هدسون، مايكل . 2003. سيناريوهات سياسية لعراق ما بعد الاحتلال. المستقبل العربي. 298(26): 83-78.

1. Al Shayji, Abdullah K. 2014. "The GCC-U.S. Relationship: A GCC Perspective." Middle East Policy. XXI(3): 60-70.

2. CBC. Feb.23, 2014.
http://www.cbsnews.com/news/defense-secretary-chuck-hagel-to-recommend-deep-budget-cuts-targeting-pay-benefits/

3. Foreign Policy. 2014.
http://foreignpolicy.com/author/aaron-david-miller/

4. Freedom House. 2015. Freedom in the World 2015.
https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2015#.VT3j97dEitV

5. Fund for Peace. 2014. Fragile States Index.
http://library.fundforpeace.org/library/cfsir1423-fragilestatesindex2014-06d.pdf

6. Goldberg, Jeffrey. Feb. 6, 2014. John Kerry: Obama Syria Policy Collapsing.
http://www.newsmax.com/Jeffrey-Goldberg/Kerry-Syria-Obama/2014/02/06/id/551287/

7. Haass, Richard N. 2013. "The Irony of American Strategy." Foreign Affairs. 92(3):
http://www.foreignaffairs.com/articles/139106/richard-n-haass/the-irony-of-american-strategy:

8. Haass, Richard N. and Martin Indyk. 2009. Beyond Iraq: Anew U.S. Strategy for the Middle East. Foreign Affairs.41-88 :(1)99 .

9. Institute for Economics & and Peace.2015 .Global Terrorism Index.
http://economicsandpeace.org/research/iep-indices-data/global-terrorism-index

10. Layne, Christopher. 2012. This Time It's Real: The End of Unipolarity and the Pax Americana. *International Studies Quarterly*. *56*(1). 203-213

11. Meet the Press. Feb. 23. 2014.
http://www.nbcnews.com/meet-the-press/meet-press-transcript-feb-23-2014-n36721

12. Nye, Joseph S. Jr. 2012. "The Twenty-first Century will not Be A "Post-American" World. International Studies Quarterly. 56: 215-217.

13. NY Times. April 24, 2015. Catastrophe in Yemen. http://www.nytimes.com/2015/04/24/opinion/catastrophe-in-yemen.html?_r=0

14. NY Times. April 22, 2015. Saudi Resolve on Yemen Reflects Limits of U.S. Strategy. http://www.nytimes.com/2015/04/23/world/middleeast/yemen-airstrikes.html

15. NY Times. April 5, 2015. Iran and the Obama Doctrine. http://www.nytimes.com/2015/04/06/opinion/thomas-friedman-the-obama-doctrine-and-iran-interview.html?_r=0

16. Pew. 2013. Americans' foreign policy priorities for 2014. http://www.pewresearch.org/fact-tank/2013/12/31/americans-foreign-policy-priorities-for-2014/

17. The Guardian. March 26, 2015. US defends strategy in Yemen and Iraq but diplomats admit it's a mess. http://www.theguardian.com/us-news/2015/mar/26/us-strategy-iran-yemen-diplomacy

18. The Washington Post. March 24, 2015. US counterterrorism strategy in Yemen collapses amid chaos. http://www.washingtonpost.com/world/national-security/us-counterterrorism-strategy-in-yemen-collapses-amid-chaos/2015/03/24/d1921ab6-d1f4-11e4-8b1e-274d670aa9c9_story.html

19. White House. 2015. Fact Sheet: The 2015 National Security Strategy. https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2015/02/06/fact-sheet-2015-national-security-strategy.

عروض الكتب والمؤتمرات والوثائق

تقديم الملف

أولاً: عروض الكتب:

1. **الخطر الداهم لصواريخ بحر/ جو الإيرانية على حركة الملاحة في مياه الخليج**
محمود عبدالغفار

2. **الاستراتيجيّة الكبرى لأمريكا ومستقبل القوّات البريّة للولايات المتّحدة**
عبدالعزيز الدوسري

ثانياً: الندوات والمؤتمرات:

1. **منتدى حوار المنامة العاشر، (5 – 7 ديسمبر 2014م)**
أحمد عبدالعزيز الجار

2. **المؤتمر السنويّ العشرون "الشرق الأوسط: تحوّلات الأدوار والمصالح والتحالفات" (31 مارس و1 أبريل 2015)**
لطيفة محمّد آل خليفة

ثالثاً: الوثائق:

1. **كلمة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى في الجلسة الافتتاحية لأعمال اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية السادسة والعشرين بمدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، (28 مارس 2015م).**

2. **كلمة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى في افتتاح دور الانعقاد الاول من الفصل التشريعي الرابع لمجلسي النواب والشورى، (14 ديسمبر 2014م).**

3. **البيان المشترك لقمة كامب ديفيد (15 مايو 2015م).**

4. **إعلان البحرين "الحضارات في خدمة الإنسانية" (7 مايو 2014م).**

5. **اعلان المنامة: مؤتمر مكافحة تمويل الإرهاب، (9 نوفمبر 2014م).**

تقديم الملف

انطلاقاً من الدور المهم الذي تضطلع به مراكز الدراسات والأبحاث تجاه رصد وتحليل واستشراف التحولات الإقليمية والعالمية فقد لوحظ مدى انعكاس تلك التحولات على عمل تلك المراكز من خلال الإصدارات والمؤتمرات التي نظمتها تلك المراكز والتي كان بعضها تقييماً لتلك التحولات والبعض الآخر كان استشرافاً لها.

ومع التسليم بتعدد تلك الإصدارات والمؤتمرات فإنه كان هناك حرص من جانب هيئة تحرير الدورية على انتقاء تلك التي ترتبط بشكل وثيق بقضايا أمن دول مجلس التعاون سواء المؤتمرات التي عقدت داخل مملكة البحرين أو خارجها، فضلاً عن اختيار بعض الإصدارات المهمة بالإضافة إلى اختيار بعض الوثائق ذات الصلة بتلك التطورات والتي تتكامل فيما بينها لتقدم معلومات مهمة تكون ذو فائدة لذوي الاختصاص.

أولاً: عروض الكتب

Anthony H. Cordesman and Lin Aaron

The Iranian Sea-Air-Missile Threat to Gulf Shipping

(Kindle eBook- Feb 24, 2015)

الخطر الداهم لصواريخ بحر/جو الإيرانية على حركة الملاحة في مياه الخليج

عرض: محمود عبدالغفار[1]

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) هو مؤسسة بحثية متخصصة في الدراسات الاستراتيجية. وبطبيعة الحال، يعتبر الخليج العربي – نظراً لاستراتيجيّته المعقّدة– أحد أهمّ مجالات البحوث في هذا المركز؛ ففي فبراير 2015، قام مركز الدراسات بنشر كتاب بعنوان، "الخطر الداهم للصواريخ بحر/جو الإيرانية على حركة الملاحة في مياه الخليج"، حيث حاول المركز تحليل القدرات العسكرية والسيناريوهات المحتملة من خلال رؤية حديثة. وتعتبر الاستراتيجية العسكرية للمعركة باستخدام صواريخ بحر/جو امتداداً ظهر حديثاً لمفهوم المعركة جو/بحر، والذي أصبح رسمياً في فبراير 2010. وبشكل أساسي، تؤكد هاتان الاستراتيجيتان العسكريتان على وجود التنسيق بين فرعين عسكريين (هما القوات الجوية والبحرية) الذي يتناول "التهديدات

1 محلّل بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، مملكة البحرين.

اللامتناظرة" في جميع أنحاء العالم. وقد تطور مفهوم المعركة جو/بحر ليشمل الصواريخ الباليستية كجزء منه، مع الحفاظ على منظور عسكري إيراني، من أجل مراقبة التكتيكات والمناورات العسكرية المحتملة خلال فترات النزاع في هذه المنطقة الحيوية.

وسوف يبقى الخليج العربي النقطة الحرجة لعبور الطاقة العالمية؛ حيث يقع بالقرب من نقطتي الاختناق البحريتين الأكثر حساسية، وهما باب المندب ومضيق هرمز. ويزعم المحللون أنّ إيران يمكنها تلغيم مضيق هرمز؛ من أجل تعطيل الممرات الملاحية لعبور الطاقة، على الرغم من أنّها ستكون هي الخاسر الأكبر من الناحية الاقتصادية؛ نتيجة مثل هذا الإجراء. وتدور فرضيّة الكتاب حول أمن نقاط عبور الطاقة، وكيف يمكن تنفيذ أي تهديد محتمل، من خلال مراقبة القدرات العسكرية الفعليّة لإيران.

ويحلّل الكتاب عملية التنسيق بين القوات المسلّحة التقليدية لإيران وفيلق الحرس الثوري الإسلامي (IRGC)، حيث يشكّل الحرس الثوري فرع الدفاع الأساسي لإيران. ويحلّل الكتاب أيضاً كل قوة بشكل منفرد، مع إبراز نقاط قوتها وضعفها، والاستراتيجية العسكرية المحتملة في حالة ظهور صراع في منطقة الخليج العربي. والفروع العسكرية التي جرى تحليلها هي: القوات البحرية الإيرانية، والقوات الجوية الإيرانية، والعلاقة بين الصواريخ الباليستية، والبرامج النووية الإيرانية. ويخضع كل فرع لعملية جرد تفصيلية لمعدّاته، ونقاط قوته وضعفه، وعمره الافتراضي، والعمل المشترك الاستراتيجي مع التجهيزات والمعدّات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، فقد شملت معظم التجهيزات والمعدّات التي تمّ استعراضها في الكتاب أيضاً عملية النشر الأكثر احتمالاً أثناء الصراع.

الحرس الثوري هو الكيان العسكري الرئيسي غير التقليدي، وهو يستخدم تكتيكاته لاستغلال نقاط الضعف في الولايات المتحدة، والقوات التقليدية الحليفة والخليجية العربية، إذ تقوم قوة القدس بالحرس الثوري بتنفيذ عمليات سرية تسمح لإيران بشن حروب بالوكالة على مستوى منخفض، والضغط على الدول الإقليمية من خلال تهديدها بدعم عناصر المعارضة المحلية؛ ولذلك، فإنّ إيران لديها عمق استراتيجي في قدراتها اللامتكافئة؛ بقصد التعويض عن ضعفها العسكري التقليدي.

يتميّز الكتاب بالتحليل لتكتيكات وسيناريوهات المحاولات الإيرانية لإغلاق الممرّات الملاحية في الخليج العربي، مع الأخذ في الاعتبار أنّ التداعيات الاستراتيجية النظرية للصراع في منطقة الخليج العربي لها تأثيرات إقليمية وعالمية. كما يصوّر الكتاب بإيجاز، وبشكل واضح، تلك التداعيات مع إمكانية جذب القوى العالمية إلى التصاعد المفاجئ للتوترات.

وبينما عرض الكتاب لأفكار مهمة، إلّا أنّه تبقى هناك مسائل تحتاج إلى إعادة تحليل بَنَّاء. ويعرض قسم التوصيات أمثلة تتعلق بما يجب على دول الخليج العربية أن تفعله من أجل أن تتكافأ مع إيران على نحو تقليدي وانفرادي، اختبار العمق الاستراتيجي والعمل المشترك. كما يكشف الكتاب الفوارق والخصوصيات الثقافية التي لا تزال تهيمن على دول مجلس التعاون الخليجي. ولا يركّز بشكل كافٍ على تداعيات الصفقة النووية الإيرانية، وهو أمر خطير؛ نظراً لتاريخ إيران السابق في تورطها في الحروب بالوكالة والسلوك التحريضي في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من نفي مخاوف دول الخليج العربية باعتبارها نوعاً من جنون الشك؛ فذلك لا ينفي النتائج المترتبة على العسكرة المتزايدة للمنطقة، مع احتمال بدء سباق التسلح النووي في المنطقة. تعرف دول الخليج العربي بعضهم البعض بشكل جيد، أكثر من أي قوة خارجية أخرى، واستناداً إلى تجاربهم، فهم في وضع أفضل يمكنهم من التنبؤ بالمسارات الإقليمية في المستقبل.

وبينما يحاول الكثير من الباحثين والمحلّلين التركيز على السياسة والتطورات في منطقة الخليج العربي من خلال رؤية منعزلة (مثل العلاقات الدولية ودراسات الطاقة وما إلى ذلك)، يقوم كتاب مركز الدراسات بمحاولة مدروسة لدمج العوامل العسكرية والاستراتيجية في إصدارٍ واحدٍ. وسوف يستفيد القرّاء في مجالي الدفاع والأمن من تقييم قدرات إيران التقليدية واللامتماثلة، كما يمكن لصنّاع القرار أن يستفيدوا أيضاً من السيناريوهات الواردة في الكتاب.

ويتيح الكتاب معلومات وافرة للمهتمين بقضايا الأمن والدفاع. وبالإضافة إلى ذلك، يساعد الكتاب طلاب الأكاديمية العسكرية بشكل جيد في تقدير المعالجة الشمولية للحرب اللامتناظرة أو اللامتماثلة. وعلاوة على ذلك، ينبغي على دول الخليج العربي والباحثين الدوليين المتخصّصين في شؤون المنطقة مراجعة هذا الكتاب؛ لأنه عمل جيد من إحدى المؤسسات البحثية العالمية الرائدة والمرموقة.

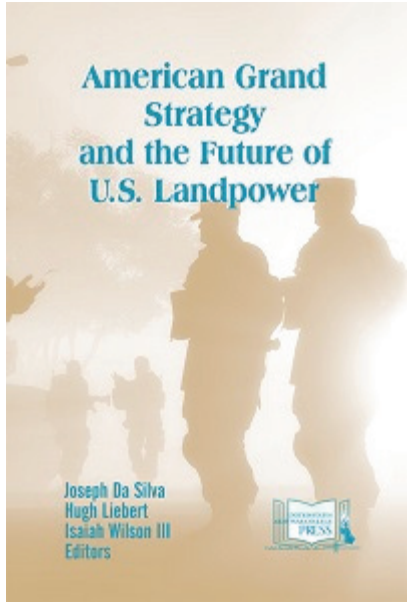

Major Joseph V. Da Silva Dr. Hugh P. Liebert, Professor Isaiah Wilson III

American Grand Strategy and the Future of U.S. Landpower

(U.S. Army War College Press- December 05, 2014)

الاستراتيجيّة الكبرى لأمريكا ومستقبل القوّات البريّة للولايات المتّحدة

عرض: عبدالعزيز الدوسري[1]

نشر معهد الدراسات الاستراتيجيّة التابع للجيش الأمريكي تقريراً مطوّلاً، ناقش فيه وضع القوّات البريّة في الجيش. وقد بحث التقرير أهميّة القوّات البريّة وقدرتها على تحقيق أهداف ومصالح الولايات المتّحدة. وأكّد المعهد في تقريره أنّ الجيش الأمريكي يمرّ بعمليّة إعادة هيكلة حسّاسة. فبعد كلّ من حروب أفغانستان والعراق، وقرارات واشنطن بتخفيض ميزانيّة الدفاع، وتوجّه الأنظار نحو التهديدات القادمة من المحيط الهادئ، يبدو أنّ دور القوّات البريّة الأمريكيّة في تراجع أمام تزايد أهميّة القوّات البحريّة والجويّة. لقد شهد العقد الذي تلا أحداث سبتمبر ظاهرة خاصّة، حيث قامت الولايات المتّحدة، وهي جزيرة، بدور قوّات بريّة؛ لتحتلّ دولاً حول العالم. وبعدما فقدت هذه الحملة الأمريكيّة زخمها الذي كانت تحمله في بدايتها، تحوّلت

1 مساعد باحث بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، مملكة البحرين

استراتيجيّة هذه الحملة، من احتلال وإعادة بناء الدول، إلى سحب القوّات البريّة والاكتفاء بضربات جويّة محدّدة، على أهداف نوعيّة. فمن وجهة نظر استراتيجيّة، بدت الولايات المتحدة متخبّطة وعاجزة عن وضع خطّة ثابتة؛ لأولوياتها العسكريّة والالتزام بها. ومع انعدام أيّ تهديد وجودي للولايات المتّحدة على أراضيها؛ كونها جزيرة محاطة بدول حليفة لها. فما هو الدّور الحقيقي للقوّات البريّة الأمريكيّة، بالإضافة كذلك إلى قوّات المارينز والقوّات الخاصّة؟

تتمّ غالباً الإجابة على هذا السؤال بطريقتين، بحسب تقرير معهد الدراسات الاستراتيجيّة. الطريقة الأولى هي بالنظر في طبيعة المهمّات التي بإمكان القوّات البريّة القيام بها. ويتطلّب ذلك إلماماً دقيقاً حول إمكانيّات القوّات البريّة، بالإضافة إلى بقيّة فروع الجيش. وعندها يمكن حصر جميع المهام العسكريّة المتاحة حاليّاً، وتقييم أهميّة القوّات البريّة، كجزء من منظومة متكاملة للجيش. والطريقة الثانية هي عن طريق رصد المهام والأهداف العسكريّة المراد إنجازها أوّلاً، ومن ثمّ محاولة تحقيقها بالموارد والأدوات العسكريّة المتاحة، يتبعها تقييم للقوّات البريّة، بحسب نسبة مشاركتها في إتمام هذه المهام. وبطبيعة الحال قد لا تتوفر لدينا جميع الموارد اللازمة؛ لتحقيق جميع المهام العسكريّة؛ ولهذا يرى التقرير أنّ محاولة الإجابة على التساؤل السابق، بإحدى الوسيلتين، قد لا يفي بالغرض. فعزل الوسائل (القوّات العسكريّة) عن الغايات (الأهداف والمصالح) غير ممكن. وهنا يبرز مصطلح الاستراتيجيّة الكبرى الذي يأتي؛ ليحلّ هذه الإشكاليّة.

يعرّف التقرير ما يسمّى بالاستراتيجيّة الكبرى، بأنّها خطة مبنيّة على ربط الوسائل بالغايات بروابط دقيقة ومحسوبة. فعند وضع هذه الاستراتيجيّة، يتم تسخير شتّى الوسائل العسكريّة، والاقتصاديّة، والدبلوماسيّة؛ لخدمة المصالح الوطنيّة بشكل متكامل. وتكون فيها القوّات البريّة أحد أوجه الوسائل العسكرية المتعدّدة. وبهذا النمط يصبح بالإمكان تحديد مواطن القوة والضعف، في القوّات البريّة وأهميتها بالمقارنة مع جميع الوسائل المتاحة؛ لتحقيق المصالح الوطنيّة. ولكي يتم وضع استراتيجيّة كبرى بشكل ناجح، يطرح التقرير عدّة نقاط مهمّة، يستوجب أن تتوفر إجاباتها في هذه الاستراتيجيّة الكبرى، وهي كالتالي، ما هو دور القوّات البريّة في الاستراتيجيّة الكبرى؟ وما طبيعة المهام المناطة بها؟ وما الّذي يمكن أن تقدّمه القوّات البريّة للتحديّات التي تواجهها الولايات المتّحدة في سياستها الخارجيّة؟

يرى معهد الدراسات الاستراتيجيّة أنّه في الوقت الحالي، ليس لدى الولايات المتحدة أيّة استراتيجيّة كبرى محدّدة الملامح. وإنما هي عبارة عن مجموعة أسئلة وتعليمات حول الوصول إلى إجابات على هذه الأسئلة. بينما يخالف آخرون هذا الرأي، ويرون أنّ هنالك استراتيجيّة كبرى للولايات المتّحدة، وهي مبنيّة على محورين. يدور أحد المحاور حول تحقيق الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة على العالم، بينما يعتني المحور الآخر بشؤون نشر الليبرالية دولياً، أو ما يسمّى ببرامج الحريّة. كانت ومازالت هذه الاستراتيجيّة حاضرة تاريخيّاً، في سياسات الولايات المتّحدة. فالهيمنة العالمية كانت تتمثل في منع ظهور قوى بحريّة أوروبيّة أو صينيّة، تخترق دفاعات المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ. وكذلك أيضاً، تمثّلت برامج نشر الحريّة تاريخيّاً في

قيام الولايات المتّحدة بتطويع النظام السياسي الدولي؛ ليصبح مماثلاً لنظامها السياسي الداخلي. فالمحور الأوّل يمثل التوجّه القومي، والآخر يمثّل التوجّه الليبرالي للولايات المتحدة.

ولكن، فعلى الرغم من أنّ الاستراتيجيّة السابقة تخدم قضايا الأمن القومي، بشكل رئيسي، فإنّ لكل محور من المحاور تعريفه الخاص للقوميّة الأمريكيّة. فالأوّل يرى القوميّة الأمريكيّة كجماعة مستقلّة عن باقي دول العالم. بحيث تكون لكل دولة معالم محدّدة ومميّزة عن الدول الأخرى. وأمّا المحور الثاني فيرى القومية الأمريكية، كحزمة من المبادئ والقيم العالميّة، التي يجب نشرها وتبنّيها من قبل دول العالم. وطرح التقرير مثالاً، يبين كيف تؤثّر هذه الاختلافات في عمليّة تحديد مصالح وأولويّات السّياسة الأمريكيّة. فالّذين يؤمنون بالتوجّه القومي، تكمن أولويّاتهم في مواجهة الصّعود الصينيّ، وما ترتّب عليه من تأثير إقليميّ، ومكافحة الإرهاب، والحدّ من انتشار الأسلحة النوويّة. بينما من يؤمن بالليبرالية الأمريكيّة، لديه نفس الاهتمام بالصعود الصينيّ ولكن من منظور قضايا حقوق الإنسان، ولديه كذلك اهتمام بسلامة الاقتصاد الدولي والمؤسسات الدوليّة. إنّ تعدّد، وفي بعض الأحيان تضارب، الأهداف والمصالح المراد تحقيقها، يصعّب من مهمّة تشخيص الدور المتوقّع أن تقوم به القوّات البريّة.

يعتقد المعهد أنّ معارك البحر والجوّ، في الوقت الحالي، هي ما يشغل بال المفكّرين الاستراتيجيّين في الولايات المتّحدة؛ وذلك لطبيعة التهديدات الصينيّة التي تواجه مضيق ملقة، الواقع بين ماليزيا وإندونيسيا، وكذلك التهديدات الإيرانيّة، لمضيق هرمز، الواقع بين إيران ودول الخليج العربي. ونظراً لطبيعة هذه التهديدات، فمن الصعب أن يتمّ إيجاد دور مهمّ، للقوات البريّة، في مواجهات من هذا الطابع. وعلاوةً على ذلك، يقول المعهد إنّ من أسباب تبنّي هكذا استراتيجيّة هي سياسات التقشّف أيضاً. فالقوّات البريّة تستنزف ميزانيّة الدفاع، بشكلٍ كبيرٍ، بعكس القوّات العسكريّة الأخرى، التي تعتمد بالدرجة الأولى على التفوّق التقنيّ.

يقرّ المعهد أنّه بعد عاصفة الصحراء وتحرير الكويت، ظنّ كثير من قادة الجيش الأمريكي أنّ الحروب الأمريكيّة في المستقبل، ستكون سريعة وسهلة. لكنّ الجيل الجديد من الجنود وقادة الجيش وجدوا واقعاً مغايراً، فدروس حربَيْ أفغانستان والعراق كانت غير متوقّعة. ويقول أيضاً إنّ على الولايات المتحدّة عدم خوض الحروب، بالطريقة التي تريدها هي، وإلّا واجهت نفس مصاعب العقد الماضي. وأكثر ما يخشاه الجيش الأمريكي هو أن تتحوّل مواجهاته مع الدول المعادية له إلى حروب غير متماثلة، كالحروب بالوكالة أو حروب العصابات. بحيث تقوم الدول المعادية بتمويل أسلوب القتال غير المتماثل، بشكلٍ غير معلن، بحيث يصعب على الولايات المتّحدة أن تستخدم قوّاتها؛ للردّ على هذه المواجهات، بشكلٍ دقيقٍ وحاسمٍ.

أعتقد أنّ معهد الدراسات الاستراتيجيّة قد طرح موضوع القوّات البريّة، بصيغة تثير التساؤلات أكثر ممّا تعطي حلولاً للقضايا المطروحة. فبعد أحداث سبتمبر والأزمة المالية في 2008، وبروز الصين، وعودة روسيا مجدّداً، تجد الولايات المتّحدة نفسها أمام بوادر تشكّل وضع دوليّ جديد. وبسبب تطوّر أساليب الحرب، كالحروب

غير المتماثلة والإلكترونية، أصبح بمقدور دول ذات إمكانيّات محدودة أن تشّكل تهديداً للمصالح الاستراتيجيّة الأمريكيّة. ونحن نعيش الآن الواقع الجديد الذي نشهد فيه تراجعاً متوقّعاً لمشاركة القوّات البريّة الأمريكية، في الحفاظ على استقرار منطقة الشرق الأوسط. فالملاحظ في تحرّكات وتحالفات الولايات المتّحدة الأخيرة أنّها لا تعتمد بشكلٍ أساسيّ على القوّات البريّة. ومن المتوقّع أن توكل الولايات المتّحدة دور القوّات البريّة إلى حلفائها؛ للقيام به، بينما تكتفي بتقديم الدعم الجوّيّ والبحريّ. وتشكّل هذه الظروف فرصة مهمّة لحلفاء الولايات المتّحدة؛ من أجل أن تأخذ زمام المبادرة في قضايا الأمن والدفاع، بقدر انحسار الدور الأمريكيّ.

ثانياً: الندوات والمؤتمرات

منتدى حوار المنامة العاشر:

بتنظيم من وزارة الخارجية بمملكة البحرين والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

البحرين 5 - 7 ديسمبر 2014م

عرض: أحمد عبدالعزيز الجار[1]

تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، عقد بمملكة البحرين **منتدى حوار المنامة العاشر** بتنظيم من وزارة الخارجية بمملكة البحرين والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، في الفترة من 5 – 7 ديسمبر 2014م. وقد شارك في المنتدى عدد من الشخصيّات السياسيّة والعسكريّة والأمنيّة رفيعة المستوى ، من بينهم: مساعد وزير الخارجية البريطاني لشؤون إفريقيا فيليب هاموند، وزير شؤون الدفاع بالخارجية البريطانية ميشال فالون، وزير الخارجية الكندي جون بيرد، أمين عام مجلس التعاون الخليجي الدكتور عبداللطيف الزياني، وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية المصري سامح شكري، وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي نزار بن عبيد المدني، وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري، رئيس ديوان الأمن القومي اليمني الجنرال علي الأحمدي.

وقد شهد المؤتمر عدة جلسات عمل، جلسة أولى بعنوان "الأولويات الاستراتيجية في الشرق الأوسط"، والثانية كانت بعنوان "العراق، سوريا والأمن الإقليمي"، أما الجلسة الثالثة فكانت بعنوان "مواجهة التطرف في الشرق الأوسط". كما ناقش المنتدى أبرز التحديات الأمنية والاستراتيجية في المنطقة، وعلى رأسها، التداعيات المتأتية عن الوضع السوري، فضلاً عن التأثير لـ"داعش" على أمن المنطقة، والملف النووي الإيراني، والتطورات في العراق، والتهديدات الخارجية التي تحيط بأمن الخليج العربي.

وكان صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء قد أكد خلال افتتاح المؤتمر على أهمية التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب بكل أشكاله وحيثما تواجد، وأكد سموه أن الحرب على الإرهاب لا يجب أن تكون حرب مصطلحات وتسميات لجماعات الإرهاب على حساب المضمون، مستذكراً سمّوه أنّ الإرهاب خلال العقود الأخيرة حصل على تسميات متعددة، فتارة كان يسمى الشيوعية والقومية، واليوم يحمل الإرهاب مسمى الجماعات الإسلامية المتطرفة، واستطرد سموه

1 مدير تحرير دورية دراسات بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، مملكة البحرين.

قائلاً: إننا لا نحارب إرهابيين فقط، وإنما نحارب ثيوقراطيين، وإنني استخدمت مصطلح الثيوقراطيين؛ لأن هذه المواجهة المنشغلين بها لا يمكن أن تكون ضد الإسلام ولا المسيحية ولا اليهودية ولا البوذية، فإنه من الظلم أن يتحمل أولئك الذين يمارسون دياناتهم منا بمسؤولية وبالطريقة التي في ظني أنها الطريقة التي يجب أن نمارسها، وهذا يشوه تقاليد وفلسفة وتعاليم ربانية عظيمة وجب أن تكون أسمى من السياسة. كما وصف سموه ما يعرف بالربيع العربي على أنه الإعصار لما سببه من دمار وإخلال في الاقتصاد والسياسة للدول التي أصيبت به. كما أكد سموه وجوب أن تكون اللقاءات الثنائية بين المسؤولين الحاضرين خلال المؤتمر فرصة ثمينة لمحاولة حلحلة بعض العقد والأزمات في المنطقة، وإيجاد حلول منطقية وعقلانية لها.

وأكد المدير العام والرئيس التنفيذي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) جون تشبمان خلال افتتاح منتدى "حوار المنامة العاشر" أن هناك 4 عناصر رئيسية تؤثر في أمن منطقة الخليج، وهي "أمن العراق واستقراره والوحدة الخليجية واستقرار اليمن والعلاقات مع إيران". كما أكد خلال افتتاح الجلسة الأولى على وجود نظرة جديدة حول التحديات الأمنية في المنطقة، وقال "بنينا نظرة جديدة حول التحديات الأمنية في المنطقة، وسترون أمورا جديدة خلال المؤتمر"، وفي نفس السياق أكد على أن المجال مفتوح للحكومات لوضع تصوراتهم لأجندة جديدة من خلال حوار المنامة. وأوضح أن أجندة الحوار الرئيسية تركزت على تصاعد الإرهاب والعنف في العراق وسوريا مع ارتفاع حجم الجماعات الإرهابية وتأثير العائدين من جبهات القتال إلى تلك الدول في إشارة إلى الدول الغربية.

وقال وزير الخارجية معالي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة في الجلسة الاولى التي حملت عنوان "الأولويات الاستراتيجية في الشرق الأوسط" سأتحدث عن تحديين يستحقان الاهتمام في الوقت الراهن في المنطقة، ففي السنة السابقة شهدت المنطقة نشوء خلايا عابرة للحدود، ولكن القاعدة وداعش ليستا الخطر الأكبر، ولكن الخطر الأكبر يكمن في "حزب الله" الذي يحظى بدعم من دول ضالعة بحد ذاتها في تمويل الإرهاب، ولابد من العمل على وقف تمويل الإرهاب الأمر الذي يأتي بنفس أهمية التدخل العسكري لمكافحة الإرهاب. والتحدي الثاني يتمثل في ضرورة محاربة الأيديولوجيات التي تقوم عليها تلك الجماعات الراديكالية والمتطرفة التي تسخر جهودها للتأثير على الشباب وإدماجهم في تلك النشاطات. أن المجموعات الإرهابية تعتمد على من يسخر الدين لتبرير جرائمهم ولا بدّ من اجتثاث هذه الإيديولوجيّة ونزع التطرف والأصولية التي تهيئ المناخ لانتشار التطرف، وشدد على ضرورة مكافحة الانقسام الطائفي في هذه المنطقة والارتقاء بأدوات التعليم الإيجابي البناء والتسامح الديني والعمل على تقليص التعليم القائم على التحريض الطائفي. وقال: "التحدي الثاني الذي يواجهنا كبلدان هو التوتر ما بين الدول وما يشكله من عائق أمام التعاون الإقليمي، ولعل الأسباب الرئيسية في ذلك هو أنّ بعض الدول الاقليمية لديها طموحات لبسط نفوذها على بعض دول المنطقة وإن تعاونت فإنها تتعاون في المجال الذي يحقق لها تلك الطموح"، وأضاف: "أولوياتنا أن تولي بعض دول المنطقة دوراً ريادياً لتحقيق الأمن المستدام في المنطقة، فالإطار الإقليمي الأمني لهذه المنطقة هو الوحيد الذي من شأنه أن يضمن الاستدامة في الأمن والاستقرار، وما أمن دول مجلس التعاون الخليجي

إلا عمود من أعمدة الأمن الإقليمي"، ولفت وزير الخارجية إلى "أن الاختلافات ما بين دول مجلس التعاون وإيران ستبقى قائمة طالما استمرت إيران بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولا شكّ أنّ الاختلافات تنشب بين الحين والآخر، ولكن لا يمكن أن نسمح لها بالتحكم في مصيرنا، ولا بدّ من تقويض فرص النزاع والتوتر في الدول المجاورة"، وأشار إلى أنّ التحالف الدولي ضد داعش دليل جلي على التعاون ضد الإرهاب، وقد برهنت دول مجلس التعاون نفسها كداعم ومساند لمكافحة والإرهاب واجتثاثه من جذوره، إلا "أنه على الرغم من تصريحات إيران بأنها تحارب الجماعات المتطرفة هي ليست طرفا في التحالف الدولي، وبهذا الصدد لا بدّ من تعاون إيران لتأمين مصلحة الجميع، فمن المؤسف ألا نرى سفناً إيرانية مع السفن الأخرى للمساعدة في أمن دول المنطقة ودول الجوار عن طريق المنافذ البحرية"، ولفت إلى أنّ الاتفاقية التي وقعتها مملكة البحرين مع المملكة المتحدة ستساهم في توسيع رقعة التعاون في مجال الأمن، كما شدّد على أهمية استقرار مصر؛ لأنه لطالما كان ركيزة من ركائز الأمن الإقليمي ولا بدّ من تعزيز ذلك.

من جانبه، قال وزير الخارجية المصري سامح شكري: "إنّ الحديثَ عن المنطقةِ العربية، وعن الشرقِ الأوسط، يستدعى أيضاً استعراض أبرز ملامح السياق العالمي الأوسع، لاسيما في ظل التوقعات بل والتنبؤات التي تعددت بشأن النظام العالمي الذي سيتشكل عقب انتهاءِ عهد القطبية الثنائية. في حين أننا جميعاً لمَسنا وما زلنا نلمسُ شواهدَ عديدةً على عدم استقرارِ أي من النظريات التي سَعَت لوضع إطارٍ منطقي للنظامِ الدولي الجديد، ورغم ذلك، وإذا كان هناك ما يمكنُ التنبؤُ به بقدرٍ كبيرٍ من اليقينِ فى هذا الصدد، فهو ببساطة أننا لن نرى قريباً نظاماً يُشبِه ما كان سائداً في القرن الماضي، ليس من حيث الاستقطاب فحسب، بل وأيضاً فيما يتعلق بالدور الرئيسي الذي كانت تلعبه الأيديولوجيات، على اختلافها، في أوقات الحروب والسلام على حد سواء"، وأضاف:" أثبتت العقودُ التي تلت نهاية الحربِ الباردة وجود حدودٍ ذاتية لاستخدامِ القوة العسكرية، أو القوة الخشنة وحدها، لتأمين المصالح وتحقيق الأهداف، لاسيما بعدما انتهت حقبة التكتلات الجامدة، أو القائمة على المواجهة العقائدية بين الغرب والشرق، الأمر الذى من شأنه الإسهام في تخفيض حدة التوتر الناجم عن المخاوف من نشوب حروبٍ واسعةِ النطاق على نمط الحروب العالمية السابقة وإضافة أولويات جديدة لاستراتيجيات الدول والأطراف الفاعلة. وفى المقابل، باتت معاييرٌ أخرى، مثل الديمقراطية والاعتمادِ المتبادل ومستوى النمو والقدرة على الابتكار، تحتلُ مكاناً متقدماً وتؤثر بشكلٍ واضح، ولو بدرجاتٍ متفاوتة، على قدرة أي دولة أو كيان أو لاعب على تحقيق مستوى أفضل من الاندماج على المستوى الدولي ضمن علاقات أكثر ندية"، وأشار إلى أنه وبالتوازي مع تلك التحولات والملامح وتداعياتِها على الشرقِ الأوسط، تموج المنطقة بتغيرات يدورُ الجدلُ اليومَ حول مدى تأثيرها على الترتيبات السياسية والإقليمية التي فُرضت على المنطقة عقب الحرب العالمية الأولى أو على الأقل حول إمكانيةِ استمرارها؛ خاصةً في ظل تعدد الضغوط والتحديات وتنوعها، وظهور تهديدات نابعة من المنطقة مثل النزاعات الطائفية والعرقية والإرهاب المتخفي بالدين". كما قال وزير المالية العراقي هوشيار زيباري أن الدعم الدولي لعب دوراً بارزاً في وقف تقدم داعش، مشيراً إلى أنّ التنظيم تكبّد خسائر كبيرة وغير قادر على تحقيق أهداف استراتيجية كبيرة، معتبرا أنّ أساس النجاح

بمحاربة داعش يتمثل بالمصالحة الوطنية في العراق، وتوحد كافة الأطراف خاصة العشائر التي كان يحاول التنظيم المتشدد استمالتها للقتال إلى جانبه. كما أشار العضو السابق لمجلس الأمن القومي الإيراني، سيد حسين موساويان إلى ضرورة التعاون بين إيران ودول الخليج ومصر وتركيا بهدف بناء تحالف إقليمي للقضاء على داعش.

وتحدث في الجلسة وزير الدولة للشؤون الخارجية والكومنولث بالمملكة المتحدة فيليب هاموند عن أهمية وتاريخ الشراكة التي تربط المملكة المتحدة ومملكة البحرين والدول الأخرى، لافتاً إلى أن الوجود البريطاني في البحار الإقليمية عمره يزيد عن 7 عقود. وقال: "نتشاطر فهما مشتركا بيننا وبين دول مجلس التعاون، ولا بدّ من التأكيد على أن مخاوفكم هي مخاوفنا.. أمنكم هو أمننا .. واستقراركم هو استقرارنا. ولقد ارتقينا بجهودنا التعاونية مع البحرين والدول الأخرى"، وأضاف قائلاً: "من التحديات الجديدة التي تواجهنا هو المتطرفون الذين يحاولون فرض الإسلام السياسي بحد السيف. وقد سخرت الدول إمكانياتها لمساندة أمريكا في حربها ضد داعش، ولا بدّ من الإشادة بالدور الرائد لدولة الإمارات العربية المتحدة التي أخذت على عاتقها مسؤولية وعبئاً كبيراً في مساندة الحرب ضد داعش وأظهرت كرما في تعاونها".

وأكد الدكتور نزار مدني وزير الدولة للشؤون الخارجية في المملكة العربية السعودية، أنّ دول مجلس التعاون الخليجي أثبتت أنّها أصلب من أي وقت مضى بفضل وضوح الرؤيا حتى في أحلك الأوقات، مشدّداً على أنّ الامن والاستقرار والوحدة الوطنية كانت وماتزال وستبقى أولى الأولويّات التي لا يمكن التفريط بها، ولا يمكن تحقيق ازدهار أو تنمية إلا بها. واوضح مدني في الجلسة العامة الثالثة والتي حملت عنوان "مواجهة التطرف في الشرق الاوسط"، أنّ دول مجلس التعاون تمكنت من حماية المنجزات ومكتسبات المواطنين وزادت معدلات نمائها، في وقت تشهد المنطقة الكثير من الاضطرابات. وبيّن مدني أنّ دول مجلس التعاون استفادت دائما من التجارب السابقة، ومن عدد الإخفاقات للتكيف مع المستجدات المختلفة والتسلح بالصبر في مواجهتها، مضيفاً: "إنّ مواجهة التحديات ليست أمراً فريداً أو جديداً لمجتمعات الخليج، فالذاكرة حافلة بالأزمات والتحديات منذ تأسيس المجلس، ولكن كانت دول المجلس قادرة مراراً وتكراراً بفضل وعي مواطنيها على تجاوز شتى أشكال المخاطر وزادتهم منعة وقوة وصلابة، حيث لم تتوقف عجلة التحديث والتنمية ولم تتحقق توقعات المتشائمين وآمال الحاقدين"، ووصف تصميم دول مجلس التعاون بمثابة الصخرة التي تتحطم أمامها أطماع الطامعين وآمال الحاقدين، لافتاً إلى أنّ الإطار المستقبلي لأمن الخليج يستند على بساطة الرؤية الكلاسيكية، ولا حاجة إلى اختراع العجلة من جديد، بل استمرار البناء على الخبرات التراكمية والثبات على ما ترسخ والتكيف مع التغيرات، والارتكاز على 3 أبعاد محلية وإقليمية وعالمية. وأكد مدني على ضرورة زيادة الإصرار على المضي بالمسيرة للأمام وتعزيز المؤسسات المشتركة لبلورة كتلة اقتصادية موحدة لا تزعزعها أمور هامشية، مع استيعاب دول منطقة الخليج كافة للضمان الأمثل للسلام والاستقرار. وأكّد مدني أنّ سجل دول الخليج حافل بمبادئ الأخوّة الإسلاميّة وحسن الجوار، ولم تقم قط بأي عدوان لحل النزاعات، وامتنعت عن التدخل بالشؤون الداخلية. وبيّن مدني أنّ على دول الجوار النأي بنفسها عن التدخل بشؤون جاراتها الداخلية

وعليها الانضمام إلى دول الخليج في محاربة التطرف والطائفية والتصدي للسياسات الإقصائيّة الفئوية التي ينجم عنها الخراب والدمار. وبيّن مدني أنّ إيران دولة مهمة وعريقة وعليها لعب دور محوري، مضيفاً بالقول: "سنكون في مقدمة المرحبين بهذا الدور الإيراني في سبيل رخائها ونمائها، ونرحب بأن تكون شريكاً كاملاً يضطلع بمسؤولياته تجاه أمن الخليج. ولكن لتؤتي ثمارها يجب أن تتطابق الأقوال مع الأفعال والبناء على اقامة علاقات جوار سليمة ومستدامة قائمة على اساس عدم التدخل بالشؤون الداخلية، من خلال حسن النية والمصداقية والشفافية"، ولفت مدني إلى أنّ الإرهاب لا يفرق بين دولة وأخرى، مما يستدعي جهوداً مشتركة من جميع الدول للتصدي له، مؤكّداً وجود حاجة دائمة للتعاون الدولي على ضوء أنّ الخليج يحظى بأهمية استراتيجية فائقة ويتعذر فصل أمن الخليج عن العالم.

من جانبه، قال رئيس جهاز الأمن القومي في اليمن اللواء علي الأحمدي، أنّ الحكومة اليمنية ماتزال تتخذ العديد من الإجراءات ضد الإرهاب بتنفيذ ضربات موجعة للقاعدة، وتعزيز التنسيق في تبادل المعلومات وتنفيذ عمليات مشتركة وترحيل عرب وأجانب ذوي العلاقات المتطرفة. ولفت الأحمدي إلى أنّ التوسع الظاهر الذي تقوم به العناصر الإرهابية أصبح أمراً يستوجب الوقوف أمامه بجدية لمحاربة الإرهاب، معتبراً تنظيم "داعش" درساً بالغاً للجميع، فلم يكن أحد ليتوقع توسعه بهذه الصورة، ويجب أن تكون التقديرات أكثر دقة. وجدد الاحمدي الدعوة إلى توسيع رقعة تبادل المعلومات بين دول المنطقة وتوحيد جهود المكافحة وتجفيف منابع التمويل والحد من أي تبعات مستقبلية، منوّهاً إلى أنّ مواجهة آفة داعش والارهاب عموماً تتطلب تجفيف منابع الدعم المالية والحد من عمليات الاستقطاب واستمرار التشاور الدولي والإقليميّ لمحاربة داعش ومساعدة الدول النامية في معالجة مشاكلها الاقتصادية والتخفيف من الفقر والبطالة، وأكّد الأحمدي أنّ الحكومة اليمنية ماتزال تدفع باتجاه تحقيق التوافق الوطني وعدم النزول للصراعات المسلحة رغم العديد من التجاوزات من قبل الحوثيين وتدهور الأوضاع في الفترة الأخيرة. كما أكد الأحمدي أنّه ما يزال الأمل يحدونا في احتواء الوضع الامني والسياسي في اليمن وتطبيق مخرجات الحوار الوطني، والانطلاق من عقيدة موحدة لاستئصال الإرهاب والتطرف من جذوره، خاصة وأنّ اليمن من أوائل الدول المتضررة من كافة أشكال الإرهاب المنظم، كما أن لها إسهامات كبيرة في مجال مكافحة الإرهاب. ودعا الأحمدي الغرب إلى الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في تحقيق مطالبه المشروعة بحق العودة وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف حتى يتم الحد من توظيف الجماعات المتطرفة للقضية الفلسطينية للتحريض على كراهية الغرب.

كما حثّ وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري على إشاعة ثقافة الخطاب السلمي والبحث عن المساحات المشتركة بين جميع الدول في حربها ضد خطر قوى الشر التي أسمت تنظيمها بـ"داعش"، وقال خلال الجلسة العامة الثانية التي حملت عنوان "العراق وسوريا والأمن الإقليمي: "كنا بالأمس القريب نحذر أن تنتقل آفة داعش من سوريا إلى الدول الأخرى وها هي اليوم تنتقل للعراق، وأحد أبرز معالم جماعة داعش هي أدلجة الشباب وضمهم لصفوف الإرهاب المعاصر. اليوم، نحن نواجه حرباً عالمية جديدة لا سيّما وأنّ داعش تقوم

بتجنيد أفرادها من مختلف أقطار العالم ومن ضمنها دول للديمقراطيّات المتقدمة، إلّا أنّنا لا نحكم على تلك الدول من خلال مواطنيهم فنحن ندرك أن الإرهاب لا دين له ولا مذهب ولا وطن"، وأشار إلى أنه لا بدّ من الانتقال إلى موضوع كيفية إيجاد المعادل الثقافي لمكافحة انتشار سيطرة داعش على عقول الشباب والأفراد، وذلك يكون باحترام حقوق الإنسان وشجب الإرهاب بالمواقف الحقيقيّة، وليس بالكلمات المجردة، داعياً الجميع "إلى الوقوف وقفة جادة وحقيقية إذ أنّ الخطر الداعشي لا يستثني بلداً من البلدان"، وقال "تجمعنا مع الدول الأخرى علاقات جيدة ومصالح مشتركة مبنية على أسس استراتيجية ثابتة. ويجب أن نهيئ أنفسنا للرد على الإرهاب ردّاً معولما كذلك، فعندما سيطر داعش على الموصل – إحدى أكبر المدن العراقية – تعاملت الحكومة مع الأمر بأن تم تشكيل حكومة تضم جميع طوائف المجتمع العراقي بتنوعه الديني والعرقي والطائفي"، وأوضح الدكتور الجعفري بأن العراق اليوم يقاوم الصراع بأبنائه، ولكن لا يمنع الأمر من الحاجة إلى الدعم من الدول الأخرى سواء كان دعماً لوجستيّاً أو عسكريّاً، أو بأي شكل من الأشكال. وقال: "العراق اليوم يحتاج المساعدات لإعادة بناء المدن التي تم هدمها على يد تنظيم داعش، ونرحب بأي دعم عسكري أو لوجستي أو خدمي أو إنساني انطلاقا من إيماننا بأن خطر داعش هو خطر نتشاركه مع جميع الدول".

من جهته، اتفق وزير الدفاع الفرنسي جان-إيف لودريان مع وزير الخارجية العراقي على أن "مواجهة إرهاب تنظيم داعش هي أزمة تواجهها جميع الدول". وقال: "إن استقرار هذه المنطقة يعتمد على قدرتنا على العمل مع بعضنا البعض بنية حسنة، لاسيما وأن القوة العسكرية لن تحل الأزمة لوحدها. فقد مرت سنوات ودول الشرق الأوسط تتعرّض لأزمات قاسية، وما نشهده اليوم في العراق وسوريا من نشوء خطر إرهابي ذي طابع عالمي مثل داعش يستوجب علينا التفكير والعمل على وقفه واجتثاثه من جذوره لمنع انتشاره وتوسعه في جميع الدول"، وأشار إلى أن الدعم الذي تحتاجه العراق اليوم هو في تمكينها من التصدي لجماعات داعش والدفاع عن نفسها بنفسها. في حين أن ما تحتاجه سوريا اليوم هو دعم معارضة غير جهادية معتدلة تعمل لمصلحة الشعب بعيداً عن الجماعات المتطرفة والنظام الدموي الذي شهدت سوريا على يده أرقاماً مخيفة للضحايا والمشردين واللاجئين".

وفي الجلسة العامة الأخيرة ناقش الحضور المتغيرات الأمنيّة الإقليميّة خلال السنوات العشر الأخيرة وما يحمله مستقبل المنطقة من تحولات مرتقبة على الصعيد السياسي والأمني والعسكري. فقد أكد مدير برنامج منع الانتشار النووي بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية مارك فيتزباتريك في الجلسة التي حملت عنوان "قراءة لعشر سنوات من المتغيرات الأمنية الإقليمية"، أن إيران تمتلك الآن 20 ألف مركز طرد وكميات من اليورانيوم لتخصيب 6 قنابل نووية في حال أرادت صناعتها، إضافة إلى اكتمال ملامح مفاعلها النووي في "أراك" ذي الوزن الأكبر من اليورانيوم، مقارنة مع 164 مركزاً للطرد المركزي و 300 ألف رزمة من اليورانيوم المخصّب خلال السنوات القليلة الماضية. وأوضح مارك ان طهران تفخر بتكنولوجيتها النووية وتدفع 100 مليون دولار بشكل عقوبات مقابل ذلك، لافتاً إلى أنّ السبب في ذلك يرتبط بهدف آخر يسعى له التخصيب الإيراني وهو أنّ إيران تريد بناء أسلحة نووية. وبيّن مارك أنّ المرشد الأعلى في إيران خامنئي قد جعل مسألة المفاوضات

النووية بين إيران والغرب معقدة وصعبة للغاية. ولفت مارك إلى أنّ دول الخليج وكل من يتخوف من قدرات إيران النووية لا بدّ أن يشعر بالراحة مع إحراز تقدم في الاتفاق مع الغرب على تعليق بعض الأنشطة النووية الخاصة بالتخصيب وخفض مراكز الطرد.

بدورها، قالت الدكتورة بسمة قضماني المدير التنفيذي لمبادرة الإصلاح العربي، إنّ هذا العقد أثبت أنّ قضية حوكمة المجتمعات التعددية باتت مفتاحاً اساسيّاً لأمن واستقرار المنطقة. وأوضحت قضماني ان ما حصل في مصر كان نقطة تحول وبات لدينا اليوم رسالة مفادها أن الأجهزة العسكرية والأمنية هي الوحيدة القادرة على منع التطرف، مؤكدة الحاجة إلى بناء الأجهزة الأمنية في مرحلة ما بعد النزاع لتجنب الخطر الفعلي الذي يتهدد المجتمعات عبر المجموعات المتطرفة المسلحة. وأكدت قضماني أنّه لا يمكن التحدث عن حل سياسي وبناء مؤسسات الدولة من دون البدء بالأجهزة الأمنية. كما أكّدت قضماني أنّ تركيز الحرب على الإرهاب في العراق يعقّد الوضع في سوريا، خاصة وأنّ تنظيم داعش يزيد من قدراته داخل سوريا نتيجة لغياب الاستراتيجية لمسرح العمليات، وذكرت قضماني أنّ ثمة حاجة ملحّة لتوفير آلية لتعزيز الاستقرار وتوفير برنامج تدريب للمجموعات المسلحة، لافتة إلى أنّ استراتيجية أمريكا والتحالف الدولي لن تنجح ما لم يتم التفكير بقوة في إرساء الاستقرار وإرساء السلام. كما يجب على دول المنطقة أن توقف تزويدها لأي مساعدة للتنظيمات الإرهابيّة، وسحب الميليشيات من هناك سواء أكانت مع أو ضد النظام. وأكّدت قضماني أنّ سوريا بحاجة إلى نظام سياسي يبقيها بعيدة عن أيّ انتماء طائفي أو مذهبي، حتى يتم التحضير للبناء وإعادة الإعمار بأيد سورية بعيداً عن الخطوط الطائفية.

من جانبه، قال الجنرال اللورد ديفيد ريتشاردز، بارون هرستمنسو مستشار أول بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية والرئيس السابق لهيئة الأركان بالمملكة المتحدة، إنّ الاستراتيجية بدون تكتيك تكون الطريقة الأطول صوب النصر، لافتاً إلى أنّه لم يتم التعلم لغاية الآن من الدروس المأخوذة من الحروب السابقة في أفغانستان والعراق في فترة لاحقة. وأكد ريتشاردز أنّ دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر مثالاً يحتذى به في إرساء قيادة عسكرية مشتركة وفاعلة لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية. وأوضح ريتشاردز أنّه ما من عملية عسكرية تطلق إذا ما كانت متجذرة في إطار سياسي فعلي، وهو درس يتعلمه أيّ عسكري في معهد الأركان. ووصف ريتشاردز ما حدث في أفغانستان بالفشل الذريع رغم أنّ الحرب بمراحلها الأولى كانت ناجحة باكتساح بفضل دعم القوات المحلية، وكذلك الحال بالنسبة للحالة العراقية واخطاء الانسحاب المبكر بدلاً من الاعتماد على خطة مارشال وكرم الضيافة. وبيّن ريتشاردز أنّ الدرس الأهم في الحروب الفاشلة السابقة في المنطقة هو ضرورة تفضيل القوات المحلية كقوات وكيلة تعمل من تلقاء نفسها بدعم من الحلفاء الاستراتيجيين. ولفت إلى أنّ تنظيم داعش يستخدم تقنيات إرهابيّة وعنده إمكانيات لتحريك جيش تقليدي، ولديه سلسلة قيادة وأسلحة، حيث يجب جمع حلول تكتيكية تقليدية بجانب الحلول السياسيّة. وأكّد أنّ الضربات الجوية الحالية على تنظيم داعش في العراق لن تكون قادرة على دحر التنظيم إذا بقيت على ما هي عليه بدون استراتيجية تكتيكية، وتم التفكير بقوات برية للتحرك بشكل حازم. وبيّن أنّ هناك حرباً هجينة

يتم خوضها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، مطالباً بعمل فكري وتحديد الموارد والاستغلال الأمثل لها لدحر المجموعات الإرهابيّة، معززة بتبادل المعلومات الاستخباراتية كجزء أساسي في النجاح.

من هنا فقد تشير المناقشات التي عقدت في إطار "حوار المنامة" إلى ثلاث رسائل محددة، حرصت الدول الغربية المشاركة في المؤتمر على توجيهها، وتتمثل في:

1. الفصل بين "داعش" وسوريا، والملف النووي الإيراني، فقد صرح وزير الدفاع الفرنسي جان ايف لودريان بأنه "إذا كانت إيران تريد محاربة داعش، فهذا لأن التنظيم يمكن أن يشكّل تهديدًا لمصالحها الخاصة"، بما يعني أن انخراط إيران في الحرب ضد التنظيم لا يرتبط بالمفاوضات النووية التي تجري مع مجموعة "5+1"، وذلك بالتزامن مع العمليات التي نفذتها إيران ضد "داعش" في العراق، وهو التطور الذي عدّه وزير الخارجية الأمريكي جون كيري "إيجابيًا".

2. السعي إلى المشاركة في إدارة أزمات المنطقة، إذ كان لافتًا حرص الدول الأوروبية المشاركة في المؤتمر على تأكيد قدرتها على المشاركة في إدارة أزمات الإقليم، فعلى سبيل المثال، أكد وزير الدفاع البريطاني مايكل فالون على أهمية "الاعتدال" في استخدام الأداة العسكرية في هذه الأزمات، بما في ذلك الحرب على "داعش" سواء في سوريا أو في العراق، مضيفًا أن دور بريطانيا في هذه الحرب يتمثل في تزويد التحالف بطائرات المراقبة وتوفير التدريب والمعدّات وضباط الأركان. ويتزامن ذلك مع تزايد اهتمام بعض تلك الدول بالوصول إلى تسوية لبعض الأزمات الإقليمية، على غرار المبادرة الأخيرة التي طرحتها فرنسا لإنهاء الفراغ الرئاسي في لبنان، خلال زيارة مدير قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في وزارة الخارجية الفرنسية جان فرانسو جيرو إلى بيروت في 8 ديسمبر 2014.

3. تعزيز الوجود الأمني الأوروبي، إذ يبدو أن الدول الأوروبية تتجه نحو تعزيز أدوارها الأمنية في الإقليم، فعلى سبيل المثال، تناقش الحكومة الألمانية إمكانية ممارسة دور في طرح تصورات خاصة بتأمين منطقة الخليج، كما تحدّث وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند عن وجود ترتيبات بين بلاده والبحرين لإرسال معدات أكثر للمنطقة، ووقّعت بريطانيا والبحرين اتفاقية لإنشاء قاعدة بحرية، حيث أكد وزير الدفاع البريطاني مايكل فالون على أن هذا الترتيب هو "جزء من استراتيجية عسكرية أمنية جديدة لبريطانيا"، وأنه يأتي ضمن إعادة تقويم لسياستها العسكرية الاستراتيجية في المنطقة.

المؤتمر السنويّ العشرون "الشرق الأوسط: تحوّلات الأدوار والمصالح والتحالفات"

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيّة

أبوظبي 31 مارس – 1 أبريل 2015م

عرض: لطيفة محمّد آل خليفة[1]

مثّلت الأحداث الراهنة في المنطقة العربيّة، تجسيداً عمليّاً للأطروحات والأفكار التي ناقشها خبراء ومسؤولون عرب ودوليّون، يومي 31 مارس و1 أبريل 2015 ضمن فعاليات الدورة العشرين للمؤتمر السنوي لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيّة، في أبوظبي. واتّفق المشاركون على أنّ عنوان المؤتمر "الشرق الأوسط: تحوّلات الأدوار والمصالح والتحالفات"، يعكس حقيقة ما يجري في المنطقة اليوم. وفيما أرجع بعض الخبراء هذه التحوّلات إلى ما يسمّى بـ"الربيع العربيّ"، اعتبر آخرون، أنّ ما تشهده منطقة الشرق الأوسط اليوم، هو امتداد للغزو الأمريكي للعراق.

وقد دعت مجموعة من الخبراء والساسة خلال المؤتمر السنويّ العشرين، الدول العربيّة إلى استثمار نجاح عمليّة "عاصفة الحزم"؛ لتفعيل التعاون العربي المشترك، ولفرض إرادة عربية، فيما يتعلق بالملفات الخاصة بالمنطقة، بعيداً عن التصوّرات والحسابات الخارجيّة.

وناقش المؤتمر، على مدى يومين، القضايا الحيويّة والاستراتيجيّة التي تشهدها المنطقة، وتداعياتها على الوضع السياسيّ والإستراتيجيّ الراهن في الشرق الأوسط، وتركّزت أغلب المداخلات على تبدّل المصالح والتحالفات بين دول التغيير العربية والقوى الإقليميّة، وتطرّقت إلى الأوضاع الراهنة في دول التغيير العربية، وتناولت الفرص والتحدّيات أمام التحالف الدوليّ ضد الإرهاب.

وكان من بين المتحدّثين عن ثورات ما يسمّى بـ"الربيع العربي" بول سالم، نائب رئيس معهد الشرق الأوسط في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي شارك بتقديم ورقة بحثيّة حملت عنوان "دول التغيير العربيّة والقوى الإقليميّة: تبدّل المصالح والتحالفات". وأوضح بول سالم، في مداخلته التي حملت عنوان "المشهد السياسي والإستراتيجي الراهن في الشرق الأوسط"، أنّ رياح التغيير لا تزال تعصف بالعالم العربي منذ 2011، وقد أسفر ذلك عن حدوث تغييرات سياسية عميقة في بعض هذه الدول، والدخول في دوامة الدول الفاشلة والحرب الأهلية في بعضها الآخر، كما تسبّب ذلك في صعود "شبه دولة" إرهابيّة متطرّفة في قلب المشرق العربي.

1 مساعد باحث بمركز البحرين للدراسات الإستراتيجيّة والدوليّة والطاقة، مملكة البحرين.

وهذا الوضع، شكّل أرضيّة مناسبة لدولة مثل إيران؛ لتتمدّد في الساحة العربيّة، وفق راغدة درغام، الرئيس التنفيذي لمعهد بيروت في لبنان. وترى درغام، في ورقتها التي حملت عنوان "الأوضاع الراهنة في دول التغيير العربيّة"، أنّ ما يشهده كلٌّ من اليمن، ومصر، والعراق، وسوريا، وليبيا، وتونس، من تغييرات وتحوّلات مهمّة خلال السنوات الأخيرة، في إطار ما يعرف بـ"الربيع العربي"، كانت ولا تزال لها تداعيات تتعلق بعلاقات الدول الإقليميّة والدوليّة، سواء على مستوى العلاقات العربية-العربية، أو على مستوى العلاقات مع القوى الإقليمية غير العربية، وفي مقدّمتها إيران وتركيا.

وفي مداخلة حملت عنوان "الدولة الوطنية العربية في مواجهة تنظيمات ما دون الدولة"، اعتبر عمرو الشوبكي، الخبير في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أنّ الدولة الوطنية العربية تعرّضت للتهديد، بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وظهر نوعٌ جديدٌ من التحدّيات، يتمثّل في ظهور تنظيمات "انتقامية" وليست "عقائدية". وازدهرت هذه التنظيمات في بيئة، تشهد انحيازاً طائفيّاً في العراق وسوريا.

وباعتبارها الحدث، في الفترة الأخيرة، شكّلت عمليّة "عاصفة الحزم"، التي تقودها المملكة العربيّة السعوديّة ودول عربيّة في اليمن، محور عدد من مداخلات المؤتمر، التي اهتمّت بالحديث عن ضرورة تطوير العمل العربي المشترك؛ لتجاوز التحدّيات الإقليميّة والدوليّة، ولفرض قوّة عربيّة قادرة على تقرير مصيرها، بعيداً عن الإملاءات الخارجيّة التي قد لا تتوافق مع الرؤية العربيّة الخاصّة.

في هذا السياق، جاءت مداخلة الدكتور أحمد يوسف أحمد، أستاذ العلوم السياسيّة في جامعة القاهرة، الذي أوضح أنّه، وكنتيجة لتطوّرات ما عرف بـ"الربيع العربي"، بدأت جامعة الدول العربيّة تواجه تحدّيات من نوع جديد، انبثقت من تعثّر محاولات التغيير، في عددٍ من البلدان العربيّة. وتمثّل مأزق جامعة الدول العربيّة في التعامل مع هذه التطوّرات، خاصّة في الدول التي شهدت انتهاكات خطرة في مجال حقوق الإنسان، مثل ليبيا، وسوريا، واليمن، في أنّ العمل قد درج على احترام مبدأ عام هو عدم التدخل في الشؤون الداخليّة للدول الأعضاء. لكنّ هذا المبدأ شهد اهتزازاً بعد أحداث "الربيع العربي"، ثمّ بدأ يتمّ تجاوزه مع تفاقم خطر الإرهاب في الوطن العربي ككلّ، حيث وجدت الدول العربيّة نفسها مضطرة إلى اتخاذ مواقف تجاه التطوّرات الداخليّة في عدد منها. وأشار الباحث إلى أنّ الخطأ الفادح في تقديره، الذي ارتكبته الدول العربية في تعاملها مع الأزمة الليبية، هو طلب التدخّل الأجنبيّ، حيث أوكل مجلس الجامعة مهمّة التدخّل إلى المنظّمة الدولية؛ لينتهي الحال إلى تدخّل يتحمّل- أي المجلس- في جانب منه المسؤوليّة، عمّا آلت إليه الأوضاع في ليبيا الآن.

وفيما يتعلّق بالأزمة اليمنيّة، فقد كان التدخّل خليجيّاً، ونجح في البداية في التوصّل إلى تسوية سياسيّة للأزمة، من خلال المبادرة الخليجيّة، لكن طموحات الحوثيّين، ورغبة إيران في التمدّد، دفعتها إلى تصعيد الأمور إلى ما آلت إليه، من تدخّل عسكريّ سعوديّ غير مسبوقٍ، على رأس تحالف عربي إقليمي في الأزمة اليمنيّة، على نحو سرّع من عمليّة إقرار القوّة العربيّة المشتركة في قمة شرم الشيخ، وأعاد الأهميّة إلى فكرة القوّة العربيّة الموحّدة.

وأكّد الدكتور الشيخ خالد بن خليفة آل خليفة نائب رئيس مجلس الأمناء، المدير التنفيذيّ لمركز عيسى الثقافيّ، في ورقته بأنّ المدلولات التاريخيّة للمنطقة تشير إلى أهميّة خلق تعاون عسكريّ عربيّ دائم وشامل، وتطويره إستراتيجيّاً، كقوّة ردع عربيّة؛ لمواجهة التحدّيات التي تمرّ بها المنطقة، منوّهاً إلى أنّ الأحداث الراهنة في اليمن سمحت بإحياء اتفاقيّة الدفاع العربي المشترك، في وجه التدخّلات الخارجيّة التي تمسّ جزءًا لا يتجزّأ، من النسيج الحضاريّ والتاريخيّ لدول منطقة الخليج والوطن العربيّ.

وقدّم الدكتور عبدالله الشايجي، أستاذ العلوم السياسيّة في جامعة الكويت، الأستاذ الزائر في جامعة جورج واشنطن، ورقة بعنوان "مستقبل العلاقات البينيّة العربيّة"، وقال: لا يمكن الحديث عن مستقبل فعّال للعلاقات البينيّة العربيّة-العربيّة من دون المصارحة حول فشل العمل العربي المشترك. وأضاف الشايجي: إنّه يوجد تباين كبير حول القضايا الإستراتيجيّة والجوهريّة، سواء في سوريا، أو العراق، أو اليمن، حيث ينبغي الاعتراف بأنّ النظام العربيّ يفتقد مشروعاً عربيّاً جامعاً متوازناً، يردع المشروعات الإقليميّة والدوليّة، ثم إنّه يوجد تراكم في الفشل العربي، يغذّيه تدخّل القوى الإقليميّة والدوليّة.

ومن جانب آخر، شدّد وزير الخارجيّة المصري الأسبق، محمّد العرابي، في كلمته خلال افتتاح المؤتمر، على أنّ ما أفرزته السنوات القليلة الماضية، من سيولة سياسيّة شملت جميع أرجاء المنطقة، قد فتحت الباب أمام قوى إقليميّة؛ لممارسة سياسات تسعى إلى التمدّد وإنقاذ الهيمنة والسيطرة داخل النظام الإقليميّ العربيّ، وجاء ذلك بالخصم من نفوذ القوى العربية التقليدية التي أنهكتها تطوّرات الفترة الماضية، وهو ما حملها على الانكفاء على ذاتها، في محاولة لترميم جبهاتها الداخليّة وتحصينها أمام أي اختراقات خارجيّة.

وفي ظلّ تلك الأوضاع، باتت الحاجة ملحّة إلى تحقيق قدر معتبر من التنسيق العربي المشترك؛ لمواجهة تلك الأخطار، ولعلّ اجتماع الإرادة العربيّة على إنشاء قوّة عربيّة مشتركة، يعدّ تجسيداً فعلياً لتفاعل تلك الإرادة العربية مع ضرورات المرحلة، خاصّة مع تعدّد مكامن الخطر الآتي، لم تعد قاصرة فقط على التدخّل الخارجيّ في الشؤون الداخلية للدول العربيّة، وإنّما تعدّى ذلك؛ ليشمل بروز تحدّيات من كياناتٍ إرهابيّة خارجة عن الشرعيّة، وعن صحيح الدين، ترمى إلى تحقيق مخطّطاتها الرجعيّة.

وخطر تلك المخطّطات الرجعيّة، يتجاوز الدول العربيّة، وفق ما جاء في مداخلة ريتشارد باريت، النائب الأول لرئيس مجموعة صوفان الأمريكيّة، إلى كلّ العالم الذي مازالت دُوَلُهُ وحكوماته النافذة بطيئة، في تطوير وسائل جديدة في الحرب، على مختلف أشكال الإرهاب.

وأشار باريت إلى أنّه في معظم أنحاء العالم، يعدّ التهديد الفعليّ المتأتي من الإرهاب للاستقرار السياسيّ، والهوية الوطنية، والتماسك الاجتماعي، في حدّه الأدنى، ولكن في حالات أخرى تطوّرت الجماعات الإرهابيّة، حتى غدت حركات تمرّد، بل "أشباه دول".

وأبرز مثال على ذلك تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، الذي تحدّثت عنه مداخلة فارس بن حزام، رئيس تحرير قناة العربيّة الإخباريّة، والتي حملت عنوان "إستراتيجيّات التنظيمات الإرهابيّة: تحوّلات الفكر والممارسة". ويعتبر بن حزام أنّنا اليوم أمام عالم جديد من الإرهاب، في ممارسته وأساليبه، جسّده في أوضح صورة تنظيم "داعش"، الذي يستعجل تحقيق النتائج، ويمارس وحشيّة غير مسبوقة.

ويفرض التطوّر الذي تشهده الظاهرة الإرهابيّة، وفق بن حزام، تبنّي رؤية إستراتيجيّة جديدة، تستطيع التصدّي للإرهاب، ومواكبة ما يشهده من تحوّلات، وتطوّرات خطرة، ويجب أن تأخذ هذه الإستراتيحيّة في الاعتبار فارق الطموح بين تنظيمي "داعش" و "القاعدة"، فالأوّل يسعى إلى تحقيق نتائج فوريّة وسريعة، في حين لا يستعجل "القاعدة" النتائج، ويسعى إلى تحقيق أهدافه، ولا سيّما فيما يتعلق بإقامة دولة الخلافة، في مراحل لاحقة.

وشدّد المشاركون في ختام المؤتمر، الذي استمر يومين، بتوصيات مهمّة؛ لمواجهة التهديدات الفكريّة، والإيديولوجيّة، والإرهابيّة، والأمنيّة، التي تتعرّض لها منطقة الشرق الأوسط، ورؤية إستراتيجيّة ترسم خريطة طريق آمنة لبلدان المنطقة، من خلال تعزيز العلاقات البينيّة، وتفعيل تكامل العمل العربيّ والخليجيّ المشترك، وتطوير آلياته بما يتلاءم مع ما تشهده المنطقة والعالم، من تحوّلات الأدوار ومصالح الدول الإقليميّة، والكبرى، والتحالفات السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة الجديدة.

ثالثاً: الوثائق

كلمة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى في الجلسة الافتتاحية لأعمال اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية السادسة والعشرين بمدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، 28 مارس 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة الأخ الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية الشقيقة،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أصحاب المعالي والسعادة، الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته،

إنّه لمن دواعي سرورنا، أن نشارك في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، وأن نهنئ أخانا فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية الشقيقة، على استضافة هذه القمة وترؤسها، بما سيسهم في قيادة سفينتنا العربية إلى برّ الأمان، بكل حكمة واقتدار، في ظلّ الظروف الصعبة والدقيقة من تاريخ أمتنا، فمصر، وعلى مرّ العصور كانت ولا زالت، هي السند للعرب، وصاحبة الريادة في الدفاع عن قضايا أمتنا ومصالحها، شاكرين فخامته والشعب المصري الشقيق على حسن الضيافة وحفاوة الاستقبال.

ونتقدم بالشكر أيضاً إلى أخينا صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة، لما اضطلع به سموه من جهود متميزة، ومبادرات كثيرة، تصب في مصلحتنا، وتعبّر عن آمالنا، وعلى مبادراته الدائمة في العمل على رأب الصدع وتعزيز اللحمة، بما أدّى إلى نتائج مثمرة وملموسة، خلال فترة ترؤس سموه للقمة العربية في دورتها السابقة، فله منّا عظيم الامتنان والتقدير.

كما ونقدّر الجهود الكبيرة التي يقوم بها معالي الدكتور نبيل العربي أمين عام جامعة الدول العربية، الذي لم يدخر وسعاً في متابعة القضايا العربية وتقديم مقترحاته وأفكاره البناءة لمصلحة العمل العربي المشترك، ونشيد بدوره المقدّر والهام في اتخاذ الخطوات المطلوبة من أجل إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، كما نتقدّم له ولجميع العاملين في الأمانة العامة للجامعة بالشكر على الإعداد الجيد لهذه القمة.

الإخوة الكرام،

إنّ اجتماعنا هذا يعبّر عن التئام الشمل العربي، وينقل للعالم بأسره أنّ العرب هم متّحدون في مواقفهم، ويتبادلون الرؤى فيما بينهم، ويناقشون قضاياهم بصراحة، ويأخذون قراراتهم بحكمة وروية، ويحرصون على تنفيذها بأمانة وشفافية وصدق، إحساساً بالواجب القومي، ولمواجهة التحديات الجسام في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ أمتنا.

ولعلّ أهم هذه التحديات، هو ما يواجهه اليمن الشقيق من أوضاع وتطورات متسارعة ومؤثرة على أمننا القومي، أدّت إلى استجابتنا والأشقاء العرب، لدعوة أخينا خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية، حفظه الله، بتلبية طلب فخامة الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس اليمن الشقيق، بالتدخل العسكري الفوري، وبتأييد دولي كبير؛ لإعادة الأمن والاستقرار والشرعية باليمن الشقيق، كإجراء حاسم لا بدّ منه، تمليه علينا المسؤولية التاريخية، ويستند على ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، وتأكيداً منا على التضامن العربي مع اليمن وقيادته الشرعية، وحرصاً على سيادته واستقلاله ووحدة شعبه وأراضيه، وحماية محيطه الإقليمي في باب المندب و بحر العرب، التزاماً منا بحفظ الأمن والسلم الدوليين وحرية الملاحة والتجارة العالمية، مؤكدين بأنّ هذه الخطوة لم تتخذ إلّا بعد استنفاد جميع الوسائل والمساعي والجهود الإقليمية والدولية لاحتواء الأزمة، وأهمها المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، التي توافق عليها جميع اليمنيين.

الإخوة الكرام ،،

من منطلق حرصنا على أمن واستقرار المنطقة من جميع النواحي، فإننا نؤكد على أهمية اعتماد هذه القمة مبدأ إنشاء قوة عربية عسكرية مشتركة، في إطار المواثيق العربية والدولية، تكون مهمتها التدخل العسكري السريع؛ لردّ أي اعتداء يهدّد أمن واستقرار وسيادة أي من دولنا العربية.

وفي هذا السياق، فإننا نؤكد أيضاً على موقفنا الرافض لانتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط وأهمية إعلانها منطقة خالية من هذه الأسلحة. ومحاربة التطرف الفكري والتشدّد المذهبي وانتشار الإرهاب البغيض المتعدّد الأشكال والمظاهر والشعارات في المنطقة.

الإخوة الكرام ،،

إن كانت قضايانا وتحدياتنا اليوم، متعددة ومتشعبة، فإنّ مواقفنا هي ذاتها، ثابتة لا تتغير، وفي مقدمتها التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشرقية، طبقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، وضرورة وقف الاستيطان ورفع الحصار الإسرائيلي الجائر على قطاع غزة، كما إننا نؤكد على حقّ دولة الإمارات العربية المتحدة في استعادة جزرها

الثلاث المحتلة من قبل إيران وفقاً لمبادرتها السلمية بالتفاوض أو باللجوء لمحكمة العدل الدولية. ونؤيد حقّ إخواننا في سوريا والعراق وليبيا في الحفاظ على سيادة دولهم وسلامتها الوطنية، وبناء نظامهم السياسي بحرية واستقلال، دون تدخل من أية قوة خارجية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إنّ التحدي الذي تواجهه أمتنا، بالغ الصعوبة والخطورة، وعلينا أن نكون عند مستوى هذا التحدي، كقوة واحدة متماسكة كالبنيان المرصوص يسند بعضه بعضاً. ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يسدّد على طريق الخير والحق خطانا بما فيه مصلحة شعوبنا، وهو وليّ التوفيق.

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته ،،

كلمة حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدّى

في افتتاح دور الانعقاد الأوّل من الفصل التشريعي الرابع لمجلسي النواب والشورى
(14 ديسمبر 2014م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أيها الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني الموقرين ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

بفضل الله تعالى وتوفيقه – وعلى بركة الله – نفتتح دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الرابع لمجلسنا الوطني .... ويسرنا بهذه المناسبة العزيزة أن نهنئكم جميعاً على نيلكم ثقة المواطنين الكرام، مع التقدير لكل من مارس حقه في الترشيح والتصويت بروح وطنية، معربين عن اعتزازنا البالغ بالوعي والمسئولية التي تجسدت في المشاركة الشعبية الواسعة في الانتخابات النيابية والبلدية التي تمت في جو من الألفة والممارسة الديمقراطية الأصيلة، سائلين الله سبحانه وتعالى أن يوفقكم لخدمة البحرين وأهلها الكرام. كما نتقدم بالشكر والتقدير لكافة الجهات التي قامت على تنظيم الانتخابات النيابية والبلدية والإشراف عليها بكل اقتدار،، وبخاصة السادة أعضاء السلطة القضائية المحترمين.

الإخوة والأخوات ،

يشهد الجميع بأنّ ميثاق العمل الوطني كوثيقة تاريخية توافق عليها أهل البحرين قد شملت العديد من الإصلاحات في جميع مناحي الحياة في بلادنا .. ورسّخت المكانة الدولية العالية للبحرين .. كما عزّزت تلك الإصلاحات الشعور بواجبات المواطنة والانتماء من خلال مباشرة المواطنين لحقوقهم السياسية بثقة تامة .. وتنافس ممثليهم في تطوير واقتراح العديد من القوانين التي تطبّق اليوم . كما إنّ مبدأ الفصل بين السلطات مع التعاون أمرٌ يجب أن يؤخذ في الاعتبار، وقد نصّ عليه الدستور.

ولا شكّ أنّ ما أنجزناه معاً من خلال حوار التوافق الوطني يعدّ إضافة هامة على طريق مسيرتنا المباركة ،،، ويؤكد في الوقت ذاته رغبتنا الأكيدة في تحقيق شراكة نوعية في العمل السياسي عبر المسيرة المباركة، وإنّ

من أولى الأولويات في هذه المرحلة تحقيق التنمية المستدامة، والدفع باقتصاد مملكة البحرين إلى مزيد من التقدم والنماء، وذلك بالاعتماد على قطاعات متعدّدة في هذه العملية، ممّا يسهم في جعل اقتصادنا أكثر ثباتاً وبقاءً وقدرةً على مواجهة آثار "الأزمات الاقتصادية التي يمرّ بها العالم".

كذلك فإنه من الواجب علينا الاستمرار في العمل الجاد لتحقيق طموحاتنا في تطوير جميع القطاعات التي تخدم المواطن، ومنها التطوير النوعي للتعليم والصحة اللذان يشكّلان الدعامة الأساسية للتنمية البشرية .. وبذل مزيد من الجهود لاستكمال إنجاز المشروع الإسكاني لبناء 40 ألف وحدة سكنية في المدة المحددة له وتطوير باقي الخدمات العامة.

كما إنّنا نشيد بإنجازات أبنائنا الشباب في مختلف المجالات العلمية والتنموية، وكذلك في الفنون والآداب والرياضة، ونقدّر ما حصلوا عليه من جوائز دولية متقدمة في العديد من المحافل الدولية. ويجدر بنا ونحن على أعتاب بدء هذا الفصل التشريعي الجديد التركيز على الدور المناط بشباب هذا الوطن الذين يشكّلون قطاعاً عريضاً من مجتمعنا ... وما يرجونه من غدٍ أفضل ... ومن هذا المنطلق فإنه من الواجب تحقيق تطلعاتهم والوقوف على التحديات التي يواجهونها؛ ليكونوا جزءاً فعّالاً في المشاركة في صنع القرار للمستقبل الواعد المشرق.

وفي هذه المناسبة الكريمة فإننا نتقدم بالشكر والتقدير لصاحب السمو الملكي العمّ العزيز، الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، وولي عهدنا صاحب السمو الملكي الابن البار الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين؛ على سعيهما الدائم والمستمر لمتابعة وتطوير عمل الحكومة، والتواصل مع كافة فئات المجتمع للتعرف على آراء المواطنين الكرام بصورة مباشرة حول ما تقدمه الدولة من خدمات عامة.

كما لا يفوتنا أن نوجه التحية للرجال المخلصين في قوة دفاع البحرين، والأمن العام والحرس الوطني، فهم حماة الوطن ، والساهرون على أمنه ، الذين لا يألون جهداً في تحمل مسؤولياتهم العظيمة للذود عن حمى الوطن والحفاظ على مكتسباته التنموية والحضارية ، مثلما قدّم آباؤهم الأولون من تضحيات في سبيل المحافظة على كيان مملكتنا العزيزة، وأن نبارك لهم إقرار القيادة العسكرية الموحدة والتي أقرها أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، واعتماد مركز العمليات البحري الموحد في مملكة البحرين، ويتضمن قوة الواجب البحري الموحدة 81 . وإنشاء جهاز الشرطة الخليجية ومقرّه مدينة أبوظبي، والذي يُعتبر مرحلة متقدمة من العمل الأمني المشترك الذي يعزّز من قدرات أجهزة الشرطة في دول المجلس. ولا ننسى في هذا المقام أن نَذكر ونترحم على شهداء الواجب الوطني، الذين ضحّوا بأرواحهم من أجل دينهم ووطنهم البحرين، سائلين الله تعالى أن يتغمّدهم برحمته ويدخلهم الجنة مع الأبرار.

الإخوة والأخوات ،

إنّ مملكة البحرين حريصة دوماً على دفع مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو الأمام لتحقيق المزيد من التكامل والاتجاه الجاد نحو الوحدة، وإنّ اتفاق الرياض والاتفاق التكميلي له الذي تمّ التوقيع عليه مؤخراً بالرياض سيزيد اتحادنا قوّةً ومَنعةً، وعليه نسجل تقديرنا للدور الكبير لأخينا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود "رحمه الله" عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة وإخواننا قادة دول المجلس الذين حرصوا على التوصل لهذا الاتفاق؛ لما فيه الخير والصلاح لجميع مواطني دول خليجنا العربي الشقيقة.

وفيما يتعلق بمشاريع التكامل الاقتصادي والاندماج بين دول المجلس، فإننا نجدد ترحيبنا بما تم انجازه، وإننا على ثقة بأن تنفيذ مشروع جسر الملك حمد مع المملكة العربية السعودية الشقيقة سيدخل خدمات السكك الحديدية للبحرين، وسيكون مرتكزاً لتحقيق التكامل وتحفيز الاستثمار والتبادل التجاري، ويجلب ذلك مزيداً من الترابط الاقتصادي والاجتماعي ويعزز سياسة ربط دول مجلس التعاون في كافة المجالات التي تهم الوطن والمواطنين، بما يعود في النهاية بالنفع والرخاء على شعوب دولنا.

ليس هذا فحسب ، بل إنّ حاضرنا يتطلب منا -أكثر من أي وقت مضى- أن تتوافق الدول العربية جميعها، وتتجاوز أية خلافات بما يحافظ على الكيان العربي كقوة إقليمية فاعلة -تحت إطار جامعة الدول العربية- وتعمل على ما يربط شعوبها ويعزّز علاقات التعاون والمصالح المشتركة فيما بينها، وخاصة أمام ضعف وتيرة تعافي الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي يتطلب سرعة تنفيذ سياسات اقتصادية ومالية فاعلة، وتقديم إصلاحات هيكلية داعمة للنمو، وخلق المزيد من فرص العمل، وإنّ إقرار إنشاء محكمة حقوق الإنسان العربية يعزّز مكانة الدول العربية الشقيقة دولياً، وهنا ندعو كذلك المجتمع الدولي للتعاون والعمل المشترك في إيجاد المعالجات المناسبة لهذه القضايا الملحّة، وبما يدعم أهدافنا المشتركة في نمو اقتصادي عالمي قوي وشامل.

وستبقى القضية الفلسطينية قضيتنا المركزية ... ونؤكد على ضرورة إيجاد حلّ عادل ودائم وشامل يكفل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

كذلك فانّ مملكة البحرين حريصة على تعزيز علاقاتها الإستراتيجية والاقتصادية مع الدول الصديقة، وذلك في إطار العلاقات الودية التي تربطنا بدول العالم، والقائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وتأتي زياراتنا لعدد من الدول الصديقة في آسيا، والدول الأوروبية تجسيدا لهذا التوجه، واستمرارا لتوطيد العلاقات التاريخية والتجارية التي تجمعنا بتلك الدول منذ القدم، واستثماراً لهذه الزيارات من أجل مستقبل يسوده السلام والأمن في منطقة حيوية، يعتمد عليها العالم في استقراره.

إنّ مملكة البحرين كانت ولا زالت وستظل تمد يد التعاون والسلام لجميع الدول، وتدعو دوماً إلى علاقات دولية تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخليـة للدول، وهو الأمر الذي يستوجب في

هذه المرحلة المحافظة على استقرار المجتمعات وتقدمها، ومحاربة التطرف والإرهاب الذي يعطّل مسيرة البناء، ويدمّر مستقبل الشعوب. ولا يفوتنا في هذا المقام أن نشيد بتوصيات المجلس الوطني الأخيرة بشأن محاربة الإرهاب بجميع أشكاله وتجفيف مصادر تمويله، كما نؤكد استعدادنا لمواصلة دعم الجهود الدولية لتعزيز الأمن في المنطقة؛ لما لذلك من أهمية للاستقرار والسلم العالمي.

وفي الختام ، يزيدنا فخرًا واعتزازًا، أنّ أهل البحرين الكرام بما توارثوه من عادات وقيم، وبما حباهم الله به من نعم، وبوعيهم الوطني العميق، وبانتمائهم إلى هذه الأرض، قد تمسكوا دوما بولائهم المطلق لدينهم ووطنهم وعروبتهم مبدين عزمهم الصادق، وساعين لكل ما من شأنه رفعة وطنهم وعزته ونهضته ورقيّه.

وهاهم الآن – أبناء البحرين الكرام – يستمرون بعزمهم الصادق وإرادتهم الصلبة لتحقيق المزيد من طموحاتهم، متطلعين إلى أن يشكّل هذا الفصل التشريعي الجديد نبضاً متجدّداً يربط الطموحات والأماني بالعمل الجاد الذي يحقق لمملكة البحرين فرص الخير والازدهار والرخاء.

نسأل الله عزّ وجلّ أن يحفظ مملكة البحرين، وأن يديم علينا نعمه وفضائله، وكما قال الله تعالى: "وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ". صدق الله العظيم.

والله الموفّق والهادي إلى سواء السبيل .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

14 ديسمبر 2014م

البيان المشترك لقمة كامب ديفيد

(15 مايو 2015م)

صدر بيان مشترك في ختام القمة التي جمعت قادة ورؤساء وفود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما بمنتجع كامب ديفيد.

وذكر البيان أنّ الرئيس الأمريكي وقادة دول مجلس التعاون التقوا لتأكيد وتعميق الشراكة القوية والتعاون بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث أكد القادة على التزامهم المتبادل تجاه الشراكة الاستراتيجية التي تجمع بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي لبناء علاقات وثيقة في جميع المجالات، ومن بينها التعاون الدفاعي والأمني، وتطوير النهج الجماعي تجاه القضايا الإقليمية من أجل دفع المصلحة المشتركة في إرساء الاستقرار والرخاء قدماً إلى الأمام.

وأشار البيان إلى أنّ الولايات المتحدة تتشارك مع شركائها من دول مجلس التعاون الخليجي مصلحة عميقة في منطقة تتسم بالسلام والازدهار، ومصلحة حيوية في دعم الاستقلال السياسي ووحدة الأراضي لدول مجلس التعاون الخليجي وأمنها من أي عدوان خارجي. وتتبنّى الولايات المتحدة سياسة لا لبس فيها تقضي باستخدام كافة عناصر القوّة لتأمين مصالحها الرئيسية في منطقة الخليج، وردع أيّ عدوان خارجي ضد حلفائها وشركائها، كما فعلت في حرب الخليج.

وقال إنّ الولايات المتحدة مستعدّة للعمل مع دول مجلس التعاون الخليجي لردع ومواجهة أي تهديد خارجي ضد سلامة أراضي أي من دول مجلس التعاون الخليجي، بما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. وفي حال حدوث أي عدوان أو تهديد بالعدوان، فانّ الولايات المتحدة تقف على استعداد للعمل مع شركائها من دول مجلس التعاون الخليجي لتحديد أيّ إجراء يمكن اتخاذه على وجه السرعة، باستخدام وسائل التصرّف الجماعي، والتي تشمل الاستخدام المحتمل للقوّة العسكرية، للدفاع عن دول مجلس التعاون الخليجي.

وأضاف إنّه بالنسبة لعملية "عاصفة الحزم"، ستتشاور دول مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة حين يتم التخطيط لاتخاذ إجراء عسكري يتجاوز حدود دول مجلس التعاون، وبصفة خاصة عندما يتم طلب المساعدة من الولايات المتحدة للقيام بمثل هذا الإجراء.

ونوّه البيان إلى أنّ القادة ناقشوا سبل إقامة شراكة استراتيجية جديدة بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ لتعزيز العمل المشترك بهدف تحسين التعاون الأمني، وبصفة خاصة حول عمليات نقل الأسلحة السريعة، ومكافحة الإرهاب، والأمن البحري، والأمن الإلكتروني، والدفاع ضدّ الصواريخ الباليستيّة.

كما استعرضوا وضع المفاوضات النووية بين إيران ومجموعة (5+1)، وأكّدوا أنّ توقيع اتفاق شامل وقابل للتحقّق منه، يعالج بشكل كامل المخاوف الإقليمية والدولية حول برنامج إيران النووي، يصبّ في صالح المصالح الأمنية للدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي، وأيضاً الولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

ولفت إلى معارضة الولايات المتحدة والدول الأعضاء بمجلس التعاون للأنشطة الإيرانية المزعزعة للاستقرار في المنطقة، وأنّهما سيعملان على مواجهتها، مشدّدين على حاجة إيران للانخراط في المنطقة وفقاً لمبادئ حسن الجوار والالتزام الصارم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سلامة الأراضي، بما يتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. واتخاذ خطوات عمليّة وملموسة لبناء الثقة وحلّ خلافاتها مع دول الجوار عبر الوسائل السلميّة.

وذكر البيان المشترك الصادر في ختام القمّة الخليجية الأمريكية إنّ القادة قرّروا تعزيز تعاونهم في مكافحة الإرهاب والتهديدات المشتركة، وبصفة خاصة تنظيمي "داعش" و"القاعدة"؛ لردع الهجمات الإرهابية، مع التركيز على حماية البنية التحتية الحسّاسة وتعزيز الأمن الحدودي والجوي، ومكافحة غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب، واعتراض سبيل المقاتلين الأجانب، والتصدّي للتطرّف العنيف في كافة أشكاله.

وأشار إلى أنّ القادة بحثوا ، علاوة على ذلك، أفضل السبل لمعالجة الصراعات الإقليميّة ونزع فتيل التوترات المتزايدة. وفي هذا الصدد، ناقش القادة الصراعات الأكثر إلحاحاً في المنطقة، والتي تشمل سوريا والعراق واليمن وليبيا، وما يمكن فعله للدفع تجاه حلّ هذه الصراعات.

ولفت إلى أنّ القادة اتفقوا على مجموعة من المبادئ المشتركة، التي تشمل الاعتراف المشترك بعدم وجود حلّ عسكريّ للصراعات الأهلية المسلحة في المنطقة، والتي يمكن حلّها فقط من خلال الأدوات السياسية والوسائل السلمية واحترام سيادة جميع الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والحاجة إلى حكم شامل في المجتمعات التي مزّقتها الصراعات وحماية جميع الأقلّيّات وحقوق الإنسان.

وقال البيان إنه فيما يتعلق باليمن، أكّدت الولايات المتحدة والدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية على حتميّة بذل جهود جماعية؛ لمواجهة تنظيم "القاعدة" في شبه الجزيرة العربية، وأكّدوا على ضرورة التحوّل السريع من العمليات العسكرية إلى عملية سياسية، من خلال مؤتمر الرياض تحت رعاية مجلس التعاون والمفاوضات التي تتوسّط فيها الأمم المتحدة على أساس مبادرة مجلس التعاون، ومخرجات الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأضاف إنّ القادة رحّبوا ببداية الهدنة الإنسانية في اليمن التي تستمر لمدّة خمسة أيام؛ لتسهيل توصيل مساعدات الإغاثة لكافة المحتاجين، وأعربوا عن أملهم في أن تتطور الهدنة لوقف إطلاق النار لمدّة أطول وأكثر استدامة. كما أعربوا عن تقديرهم للمنحة الكريمة التي قدّمتها المملكة العربية السعودية بقيمة 274 مليون

دولار؛ من أجل الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن. وأكدت الولايات المتحدة مجدّداً على التزامها، بالشراكة مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي والأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، بالسعي نحو منع إعادة إمداد قوات الحوثيين وحلفائهم بالعتاد، بما يخالف قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216.

وأكّدت الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي على التزامهم بمساعدة الحكومة العراقية والتحالف الدولي في حربهم ضد "داعش". وشدّدوا على أهمية توطيد العلاقات بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي والحكومة العراقية على أساس مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة البلاد. واتفقوا على تشجيع الحكومة العراقية على التوصل إلى مصالحة وطنية حقيقية من خلال المعالجة السريعة لكل المظالم المشروعة، لكل مكوّنات المجتمع العراقي، عبر تنفيذ الإصلاحات التي تمّ الاتفاق عليها في الصيف الماضي، وعبر ضمان عمل جميع الجماعات المسلحة تحت رقابة صارمة من الدولة العراقية.

وأكّد البيان التزام القادة بمواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي مستدام في سوريا، ينهي الحرب ويؤسس حكومة شاملة، تحمي كافّة الأقليات العرقية والدينية، وتحفظ مؤسسات الدولة. وأكّدوا مجدّدا أنّ بشار الأسد قد فقد الشرعية بأكملها، وأنه ليس له دور في مستقبل سوريا، وكذلك دعمهم بقوة للمزيد من الجهود الرامية لتدمير "داعش" في سوريا نهائياً، وحذّروا من تأثير الجماعات المتطرّفة الأخرى، مثل جماعة "النصرة"، التي تمثّل خطراً على الشعب السوري والمنطقة والمجتمع الدولي.

واشار إلى أنّ القادة أعربوا عن قلقهم العميق من التدهور المستمر في الوضع الإنساني في سوريا ، كما أدانوا منع توزيع المساعدات الإنسانية للسكان المدنيين من قبل نظام الأسد أو أي طرف آخر.

وقال البيان المشترك إنّ القادة قرّروا التحرك في تناسق لإقناع كافة الأطراف الليبية بقبول اتفاقية للتشارك في السلطة، ترتكز على المقترحات التي قدّمتها الأمم المتحدة ، وللتركيز على مواجهة الوجود المتنامي للإرهاب في البلاد.

وأضاف إنّ الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي أكّدوا على ضرورة التوصّل لحل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس اتفاقية سلام عادلة، ودائمة، وشاملة، ينتج عنها دولة فلسطينية مستقلّة، تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، أكدت الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي على الأهمية الدائمة لمبادرة السلام العربية التي أبرمت في عام 2002 والحاجة الملحّة للأطراف؛ لإحراز تقدّم حقيقي عبر السياسات والأفعال في مسألة حلّ الدولتين. وجدّد الطرفان التزامهما أيضاً بمواصلة الوفاء الصارم بتعهداتهما حول إعادة إعمار غزّة؛ لتشمل تعهّدات تمّ إطلاقها في مؤتمر القاهرة الذي عقد في أكتوبر 2014.

وأشار البيان إلى أنّ القادة أعربوا عن قلقهم بشأن تأجيل انتخاب رئيس جديد للبنان ، داعين جميع الأطراف لتقوية مؤسسات الدولة اللبنانية، وأكدوا على الأهمية البالغة للبرلمان اللبناني في المضي قدماً نحو انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية، بما يتفق مع الدستور. كما أكّد القادة أيضاً على عزمهم دعم الحكومة اللبنانية في مقاومتها للجماعات المتطرّفة مثل "داعش" و "القاعدة" و"جبهة النصرة"، التي تهدد أمن واستقرار لبنان.

ولفت البيان إلى أنّ القادة تعهّدوا بمزيد من تعميق العلاقات بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي على هذه القضايا وقضايا أخرى؛ من أجل بناء شراكة استراتيجية أكثر قوّة واستمراراً وشمولاً، تهدف إلى تعزيز الاستقرار والرخاء الإقليمي. كما اتفقوا على الاجتماع مجدّداً في هيئة مشابهة رفيعة المستوى في 2016، من أجل دعم وإثراء الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي التي تمّ الاعلان عنها اليوم.

كامب ديفيد في 15 مايو 2015م.

إعلان البحرين "الحضارات في خدمة الإنسانية"

(7 مايو 2014م)

إنّ المشاركين في مؤتمر "الحضارات في خدمة الإنسانية"، من منظّمات دولية، وشخصيات سياسية وقيادات دينية، ومراجع فكرية، ممثلين لعدد من الأديان والمعتقدات والمذاهب والجماعات في العالم، والمجتمعين بالمنامة، عاصمة مملكة البحرين، في الفترة من 5 إلى 7 مايو 2014م، استجابة للإرادة السامية والمبادرة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، الساعية إلى بناء تحالف حضاري تتلاقى فيه الإنسانية في منظومة القيم المشتركة، وتواجه به آفات التعصّب والكراهية والتطرّف والإرهاب، حتى يستمرّ العالم في بناء علاقات إنسانية متوازنة، ترتكز في جوهرها على الإنسان ذاتاً وقيمة، لا في فرديته فحسب، وإنما كذلك في انتمائه إلى الوطن والأمة والعالم.

1. وبعد الاستماع إلى ورقات العمل المقدمة، وإثرائها بالتباحث والتعمّق فيما أثارته من إشكاليات، وما ارتأته من المقترحات الداعمة كلها لثقافة الحوار؛ من أجل تحالف حضاري يحقق العيش المشترك بين بني البشر على تنوعهم وتعدد ثقافاتهم وخياراتهم الفكرية والدينية والروحية.

2. إذ يستحضرون كامل رصيد الجهود السابقة، والمبادرات التي أطلقتها الشخصيات والمؤسسات العديدة من أجل نشر ثقافة العيش المشترك والاحترام المتبادل، والتسامح القائم على التفاهم والتعارف بين الأفراد والثقافات والأديان والحضارات، إشاعة لقيم العدل والسلام، في نطاق سيادة القانون ومرجعية مواثيق الأمم المتحدة إطاراً شاملاً للعلاقات الدولية.

3. وإذ يثمّنون خاصة جهود الأمم المتحدة من خلال مختلف هياكلها ومنتدياتها؛ من أجل تحالف الحضارات خدمة للإنسانية في جميع المجالات التي تعزّز ثقافة الحوار والتواصل والتفاهم والانفتاح بين المنتمين إلى الأديان والثقافات والحضارات المتعدّدة.

4. يعلنون ما يلي :

   أ. الإنسانية هي الأصل المشترك الذي يجمع البشر جميعاً على اختلاف ألوانهم وأعراقهم ولغاتهم وتوجهاتهم الفكرية والثقافية والدينية والروحية.

   ب. الحوار هو القاعدة والأداة والرافعة التي تحمل مسؤولية ترسيخ وحدة الإنسانية في إطار تنوعها واختلافها وتعددها، تحقيقا للسلم والأمن، والعدالة والتنمية، والمساواة والحرية والديمقراطية.

ت. التشجيع بجميع الوسائل المتاحة على ثقافة الحوار والمعرفة المتبادلة هو من صميم التحالف الحضاري المنشود.

ث. إنّ جميع أشكال خطابات الكراهية هي ممارسات منافية لحقوق الإنسان، تتعارض مع المدنية وتجافي الحضارة، فهي تصدر عن علاقة بالآخر يحوّلها الجهل به إلى كراهية، وهي لا تؤدي إلا إلى الإقصاء والتمييز، وإلى التشجيع على التعصّب والتطرّف والإرهاب، والدعوة إلى الانغلاق بدل الحوار، وإلى العنف بدل السلام، وإلى التباغض بدل التعاون والتحالف.

ج. إنّ الاستغلال السياسي للأديان والحضارات بالتشجيع على تكريس العقليات الفئوية، والعنيفة، وغير المتسامحة، هو مدخل للتشويش على الحوار الضروري لكلّ مجهودات التضامن الحضاري تحت راية القيم المشتركة، وطريق للتدخل في الشؤون الداخلية للمجتمعات والدول ذات السيادة، وتعطيلٌ للتنمية، وغلق لأبواب التطور السياسي الطبيعي للمجتمعات بتكريس منطق التصلب والمغالبة وأشكال المحاصصات السياسية، بدل منطق التسامح والتعاون والولاء المشترك للوطن.

ح. يدعو المؤتمر إلى أن تعمل السياسات الثقافية، والتعليمية، والإعلامية، بكافة صيغها المشروعة، على أن تذكي في مجال المعتقد، روح الاعتدال والوسطية، وإشاعة ثقافة العيش المشترك في نطاق احترام سلامة الأوطان، والعمل على تعزيز علاقة الإنسان بالإنسان، في إطار التكريم الإلهي للبشر جميعاً.

خ. إنّ حقوق الإنسان لمّا كانت هي الإطار القانوني والأخلاقي للعلاقات بين الأمم والشعوب لا يمكنها أن تكتسب نجاعتها وفاعليتها إلّا في حدود معايير موحّدة في التطبيق العملي بين الحضارات كافة.

د. اعتباراً لهذه الأهداف السّامية وضماناً لتحقيقها، يدعو المؤتمر إلى أن تعمل السّياسات الوطنية والمحلية في كلّ أنحاء العالم - ومن خلال برامج التربية والثقافة والمقاربات الإنمائية التي ترتكز على حقوق الإنسان في ضوء الاحترام المتبادل بين الأمم والشعوب، ومن خلال المنظومات التشريعية، والسياسات التنموية عامة - على التلاؤم مع غايات الحوار الحضاري خدمة للإنسانية، وخاصة مبادئ قيمة الإنسان وكرامته مهما كان لونه أو عرقه، أو لغته، أو معتقده، أو جنسه، ومع ضرورة احترام الأديان ومنع تشويهها أو الاستهانة بها أو ازدرائها، ومع مبدأ حرية الفرد في معتقده وكفالة ممارسة شعائره طبقاً للحريات المدنية، وكذلك مبادئ التعارف الإنساني، وقبول الآخر، والعيش المشترك، والاحترام المتبادل، والمساواة في نطاق روح المواطنة وسيادة القوانين.

ذ. كما يؤكّد المؤتمر أهمية مساندة جهود الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الإقليمية من أجل تكريس قيمة الحوار الحضاري خدمة للإنسانية وسبيلا لا بديل عنه للعيش المشترك في عالمنا. وهو يحثّ الدول ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجالات التنمية، بمفهومها الشامل، على الاستعانة في عملها بالعقد الدولي للتقارب بين الثقافات (2013 – 2022)، وخطّة العمل المتعلقة به والتي تمّ إعدادها في إطار منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، وكذلك الخطط والبرامج ذات الصلة التي تمّ إقرارها في إطار المنتدى الدولي لتحالف الحضارات، والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

ر. يتطلع المشاركون في المؤتمر إلى أن يأخذ المجتمع الدولي ومنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والإقليمية، ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة، التوصيات سالفةَ الذكر بعين الاعتبار لتفعيل مبدأ الحضارات في خدمة الإنسانية.

اعلان المنامة

مؤتمر مكافحة تمويل الإرهاب

(9 نوفمبر 2014م)

اتفقت الدول المشاركة في اجتماع المنامة حول سبل مكافحة الإرهاب على "إعلان المنامة حول سبل مكافحة تمويل الإرهاب" بتنظيم مشترك بين وزارتي الخارجية والمالية بمملكة البحرين على مستوى كبار المسئولين والخبراء والدول المعنية المشاركة والتي فاق عددهم ثلاثين دولة، بالإضافة إلى المشاركة الواسعة من المنظمات الإقليمية والدولية المعنية ومنها الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، المفوضية الأوروبية، مجموعة العمل المالي، والمنظمة الإقليمية التي تعمل على غرارها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والكائنة في مملكة البحرين(MENAFATF) ؛ بهدف مواجهة التحديات المرتبطة بمكافحة تمويل الجماعات والأنشطة الإرهابية بكافة صورها وأشكالها.

حيث توصل الاجتماع إلى توصيات تتماشى مع أحكام القانون الدولي والاستراتيجية الدولية للأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب وهي:

1. تعزيز المنظومة الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب من خلال التطبيق الكامل والفاعل لتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF) وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات العلاقة الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب، وذلك من خلال عدة وسائل ومنها:
   - تحرّي وملاحقة تمويل الإرهاب على مستوى الجماعات أو الأفراد.
   - التطبيق الكامل للعقوبات المالية المقرّرة على مستوى الأفراد أو الجهات طبقاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات العلاقة.
   - التعريف بصورة علنية بمموّلي الإرهاب والمساعدين عليه.
   - إشراك القطاع الخاص بصورة إيجابية في جهود مكافحة تمويل الارهاب.
   - ضمان أنّ خدمات تحويل الأموال أو الأصول مرخّصة، وتحت الرقابة، وعرضة للعقوبة في حالة المخالفة.
   - حماية المنظّمات غير الهادفة للربح وأنشطة جمع التبرعات الخيرية من إساءة استغلالها من قبل الجماعات الإرهابية في جمع أو نقل أو استخدام الأموال، مع عدم إعاقة الأنشطة الخيرية المشروعة أو التشجيع على تجنبها.

- تطبيق أنظمة للإفصاح عن السيولة والحفاظ على صلاحية مصادرة الأموال ذات الصلة بتمويل الإرهاب.
- تطبيق الأنظمة الاحترازية الملائمة، بما في ذلك تلك ذات العلاقة بالتحويلات المصرفية.
- منع تمويل المشاركين في أعمال إرهابية خارجية، بما في ذلك السفر والأنشطة ذات العلاقة.

2. المشاركة الكاملة في الإطار الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب، وذلك من خلال عدة وسائل ومنها:
   - الانضمام إلى الشبكة الدولية للمنظمات الإقليمية التي تعمل على غرار الـ (FATF) والقيام بعمليات دورية للتقييم المتبادل.
   - الانضمام إلى مجموعة "إجمونت".
   - توفير التأهيل المهني المستمر للعاملين في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات.
   - ضمان المشاركة الجادّة والفاعلة من كلّ دولة في الجهود الدولية ذات العلاقة، بما في ذلك من خلال المساعدة القانونية المتبادلة تجاه الدول الأخرى التي تسعى إلى التحري عن أنشطة مرتبطة بتمويل الإرهاب.

3. مواصلة الجهد التحليلي لتقييم وتحديد مصادر وآليات تمويل الإرهاب، ودراسة كيف يمكن تطبيق توصيات مجموعة العمل المالي لمكافحة أنشطة مثل:
   - جمع الأموال للجماعات الإرهابية من خلال شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" ووسائل التواصل الاجتماعي.
   - استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني والعملات الافتراضية من قبل العناصر الإرهابية سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات.
   - استخدام دور العبادة والمؤسسات التعليمية في جمع أموال لتمويل الإرهاب.
   - توفير الموارد الذاتية من خلال استغلال النطاقات الخارجة عن سيادة القانون والموارد الطبيعية والإنتاج والتجارة غير المشروعة للعقاقير المخدّرة.
   - جمع التبرعات الخيرية بغرض تمويل جماعات إرهابية.

4. التعاون مع مجموعة "إجمونت"، ومجموعة العمل المالي، والمنظّمات الإقليمية التي تعمل على غرارها مثل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل

الإرهاب (MENAFATF)، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، والأمم المتحدة؛ لتقديم الدعم الفني الفاعل للدول وتمكينها من مكافحة تمويل الإرهاب، وتعزيز أجهزتها المختصة بهذا المجال، ويشمل ذلك الموارد المالية، والبشرية، والفنية.

5. إظهار الدعم والالتزام على أعلى المستويات الرسمية بالتطبيق الفاعل لنظم مكافحة تمويل الإرهاب محلياً ودولياً، بما في ذلك من خلال النظر في إمكانية عقد مؤتمر وزاري؛ لترويج أفكار هذا الإعلان.

6. دعم المبادرات الوطنية والإقليمية ومتعددة الأطراف التي من شأنها تعزيز المنظومة الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك ورش العمل، والمؤتمرات، والدورات التدريبية الرامية إلى تطوير الخبرات في هذا المجال، على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أو على المستوى الدولي بوجه عام.

7. الترحيب بعمل مركز مكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة الذي تمّ تأسيسه بمبادرة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية "رحمه الله"، ودعوة الصندوق إلى مواصلة وتعزيز جهوده في مجال مكافحة تمويل الإرهاب.

في 9 /11 /2014م.

قواعد وإجراءات النشر في الدورية

أوّلاً: ترحّب دوريّة "دراسات" بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصّصين في المجالات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة، والفضاء الرقمي، وتقبل الدراسات والتقارير باللغتين العربية والإنجليزية، مع توافر الشروط والضوابط التالية في الدراسة أو التقرير:

أ. أن تتّسم بالجدّة والأصالة العلمية والموضوعية، وألّا تكون قد سبق نشرها، كليّاً أو جزئياً، ورقياً أو إلكترونياً، وألّا تكون مرشّحة للنشر في الوقت نفسه في وسائل نشر أخرى.

ب. يوضّح الباحث إنْ كان بحثه ملكاً لجهة بحثية أو أكاديمية معيّنة، وفي هذه الحالة فإنّه لا بدّ من الحصول على موافقة تلك الجهة.

ج. تتقيّد بمنهج علمي دقيق، وتتوافر فيها شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية، والتزام قواعد توثيق المصادر والمراجع وفقاً لأسلوب التوثيق العلمي المعتمَد.

د. أن تندرج المادة ضمن مجالات اهتمام المركز المذكورة أعلاه، وأن تقدّم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.

ه. أنْ تلتزم الدقة والسلامة اللغوية، وألّا تزيد عن 4000 كلمة، بما فيها الهوامش والمصادر والمراجع، وأنْ تكون مطبوعةً إلكترونياً.

و. يرفق مع البحث أو الدراسة ملخّص تنفيذيّ لا يزيد عن 250 كلمة، باللغة الإنجليزية وآخر باللغة العربية، يتضمن أهداف الدراسة أو التقرير والنتائج.

ز. تجري هيئة تحرير الدوريّة التقويم الأوليّ للدراسة، على أن يلتزم المؤلف إجراء أي تعديلات قد تطلبها هيئة التحرير من أجل إجازة العمل للنشر في الدوريّة.

ح. يلتزم مدير التحرير بإخطار المؤلفين بتلقّي أعمالهم في غضون أسبوعين من تسلمّها، كما يلتزم إبلاغ المؤلف بقرار صلاحية العمل للنشر من عدمه خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تسلّم العمل.

ط يلتزم المؤلف بدفع كافة النفقات المالية المترتبة على إجراءات التحكيم في حالة طلبه سحب البحث وعدم رغبته بمتابعة إجراءات النشر.

ي. في حال الموافقة بشكل نهائي على نشر العمل، تؤول حقوق النشر كافة تلقائياً إلى الدوريّة.

ثانياً: ترحّب الدوريّة بنشر مراجعات الكتب العربية والأجنبية، على أن تتوافر في المادة المقدّمة للنشر الشروط التالية:

أ. لا يزيد عرض الكتاب الواحد عن 1000 كلمة.

ب. يشترط أن يكون تاريخ إصدار الكتاب في العامين الأخيرين، ويمكن الاستثناء بموافقة رئيس التحرير، بحسب القيمة العلمية للكتاب.

ج. أن يندرج موضوع الكتاب ضمن مجالات اهتمام المركز، وأن يقدّم العرض إضافة نوعية في هذا الشأن.

د. يلتزم الموضوعية، وتناول أبرز محتويات الكتاب برؤية تحريرية متوازنة، ولغة رصينة وسليمة.

ه. ألّا تكون المادة المقدّمة قد سبق نشرها، ورقياً أو إلكترونياً، وألّا تكون مقدّمة في الوقت نفسه إلى وسائل نشر أخرى.

و. يرفق مع المادة صورة واضحة لغلاف الكتاب، بالإضافة إلى البيانات الأساسية للكتاب (العنوان، اسم المؤلف، تاريخ النشر، الناشر، عدد الصفحات، الرقم الدولي المعياري للكتاب).

ثالثاً: قواعد عامة:

أ. تلتزم الدوريّة حزمة من المبادئ في تقويم الأعمال المرشحة للنشر، أبرزها رفض أي أعمال قائمة على الإساءة إلى الأديان أو الثقافات، واحترام حقوق الملكية الفكرية، ونبذ أي ممارسات من شأنها الإساءة إلى البحث العلمي.

ب. تترقّب الدوريّة من الأكاديميين والباحثين والمتخصّصين إرسال سيرة ذاتية مختصرة تتضمّن الخلفية العلمية، وأبرز الأعمال المنشورة، ووسائل الاتصال الشخصية.

ج. تحتفظ الدوريّة بحقّ إجراء تعديلات في الصياغة التحريرية للمادة المقدّمة، حسب مقتضيات النشر، على ألّا تؤثّر هذه التعديلات في محتوى النص.

د. تشجيعاً للبحث العلمي، وتحفيزاً للأكاديميين والباحثين والمتخصّصين، تقدم الدوريّة مكافآت مالية للدراسات والتقارير وعروض الكتب التي تحصل على موافقة نهائية على نشرها.

ه. تقدّم الدوريّة خمس نسخ من العدد لكل مؤلف مشارك في الإصدار.

رابعاً: طريقة كتابة الهوامش والمراجع:

يتبع في كتابة الهوامش والمصادر والمراجع الأسـلوب التالي:

الكتب	(رقم الهامش). اسم المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: اسم الناشر، سنة النشر)، رقم الصفحة.
البحوث المنشورة في كتب	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان البحث" في عنوان الكتاب، اسم المحرر (مكان النشر: اسم الناشر، سنة الناشر)، رقم الصفحة.
الدوريات العلمية	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان البحث" اسم الدورية رقم المجلد، رقم العدد، (تاريخ سنة النشر)، رقم الصفحة.
الصحف	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان المقال أو التقرير، "اسم الصحيفة، تاريخ النشر، قسم النشر، الطبعة.
الأوراق العلمية المقدمة في المؤتمرات والمحاضرات	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان الورقة" (عنوان المؤتمر، الجهة المنظمة للمؤتمر، مكان انعقاده، تاريخ انعقاده).
الرسائل الجامعية	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان الرسالة" (الدرجة ماجستير أو دكتوراه، اسم الجامعة، السنة)، الصفحة.
الموسوعات	(رقم الهامش). اسم الموسوعة، اسم المحرر (مكان النشر: اسم الناشر، سنة النشر)، اختصار "عنوان البحث".
الوثائق الرسمية	(رقم الهامش). الجهة الحكومية الصادرة للوثيقة، عنوان الوثيقة، اسم المؤلف، رقم النشر (مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر)، أرقام الصفحات.
المصادر الإلكترونية	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان المرجع،" صاحب الموقع، الرابط أو الوصلة الالكترونية الكاملة على الانترنت (تاريخ دخول الموقع).

المصادر والمراجع:

الكتب	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف، العنوان. مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر.
البحوث المنشورة في كتب	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "العنوان". في عنوان الكتاب، اسم المحرر الكامل، الصفحات. مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر.
الدوريات العلمية	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان المقال". اسم الدورية (رقم المجلد، العدد)، تاريخ النشر : الصفحات.

الصحف	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان المقال". اسم الصحيفة تاريخ النشر، القسم، الطبعة.
الأوراق العلمية المقدمة في المؤتمرات والمحاضرات	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان الورقة". عنوان المؤتمر، الجهة المنظمة، مكان انعقاده، تاريخ انعقاده.
الرسائل الجامعية	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان الرسالة". الدرجة ماجستير أو دكتوراه، اسم الجامعة، سنة الإجازة
الموسوعات	اسم العائلة لمؤلف البحث المنشور داخل الموسوعة، الاسم الأول للمؤلف. اسم الموسوعة، مكان النشر: اسم الناشر. سنة النشر.
الوثائق الرسمية	الجهة الحكومية الصادرة للوثيقة. اسم الوثيقة، اسم المؤلف. رقم النشر. مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر.
المصادر الإلكترونية	اسم المؤلف. "عنوان المرجع"، صاحب الموقع، الرابط أو الوصلة الإلكترونية الكاملة على الإنترنت.

خامساً: قواعد الاستكتاب للدوريّة:

أ. يُشترط في الاستكتاب أنْ يتناول موضوعات ذات العلاقة بأولويات الدوريّة، وتهمّ المنطقة، وتنسجم مع أهداف المركز.

ب. يكون اقتراح موضوعات الاستكتاب من قبل هيئة التحرير، كما يجوز أن يتقدّم بها المُستكتب للمركز، وفي الحالتين يكون إقرارها من قبل هيئة التحرير.

ج. يقدّم المؤلف إقراراً لإدارة الدوريّة بعدم سبق نشر البحث، أو أجزاء مهمّة منه، وعدم تقديمه للنشر إلى جهة أُخرى.

د. يُبرم بالاستكتاب عقد بين المركز والمؤلف يتضمّن حقوق الطرفين وواجباتهما.

ه. يلتزم المؤلف بالقواعد والأصول العلمية المتعارف عليها في كتابة الأبحاث العلمية.

و. يُرفق بالعمل ملخّصان، أحدهما باللغة العربية، والآخر باللغة الإنجليزية.

ز. الأعمال المستكتبة تخضع للتحكيم العلمي وفقاً للقواعد المقرّرة بالمركز.

ح. يحتفظ المركز بحقوق النشر والتوزيع للمادة المستكتبة لمدة (5) سنوات من تاريخ نشره.

ط. يُطبع الاستكتاب ضمن أعداد الدوريّة.

سادساً: الإسهامات البحثية:

أ. ترحّب دوريّة "دراسات" بإسهامات الكتّاب والباحثين في الشأن البحريني والخليجي والعربي.

ب. جميع الآراء الواردة في هذه الدوريّة تعبّر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الدوريّة أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

ج. لا تلتزم الدوريّة بإعادة أي مادة تتلقّاها للنشر.

د. جميع حقوق النشر والتوزيع محفوظة للدوريّة.

ه. لا يسمح بإعادة نشر الأعمال المنشورة في الدوريّة "تقليدياً أو إلكترونياً" دون الحصول على إذن خطّيّ مسبق من الدوريّة.

سابعاً: الاشتراك السنوي:

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان الدوريّة باسم مدير التحرير بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

ثامناً: الإعلانات والمراسلات:

1. للإعلان في الدورية يمكن الاتصال الإلكتروني المباشر بمدير التحرير على العنوان التالي، aaljar@derasat.org.bh
2. توجّه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية، StrategicJournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية "دراسات"

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ص. ب. 496 ، المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17752778 00973 - فاكس: 17754678 00973

T: (+973) 17 754 757
F: (+973) 17 754 678
P.O.BOX: 496, Manama, Kingdom of Bahrain
www.derasat.org.bh